

التقواعد المنطوقية

في

شرح الرسائل الستة

كتاب

بمأخذ
ابراهيم بن محمد بن
...

R

BC

٥٠

٢٥٠ ت /



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران





اهدایی

سید تقی خان زاده آقا
 هدیه وقف الاسلام و المسلمین
 فقید نجف اشرف کبریا
 حج ۱۳۵۵

بسم الله الرحمن الرحیم
 این کتاب را به
 سید تقی خان زاده آقا
 هدیه وقف الاسلام و المسلمین
 فقید نجف اشرف کبریا
 حج ۱۳۵۵
 راجع به تصدیق و رد
 راجع به تصدیق و رد

شماره ۲۱۵

R

BC

۵۰

۱۵ / ۲ / ۱



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
 جمهوری اسلامی ایران

قوله واذا زهرته از هر اسم التفسير من زهر
 زهر بمعنى اشرف منصوب على ايهى وزهر يفتح
 الزهر
 وهو ان المكنى يفتح الباء لكونه وصفاً لبعضهم زهر يفتح
 بعض الغاء المكنى يفتح الباء لكونه وصفاً لبعضهم زهر يفتح
 لكونه المسود المشهور هو الاول وقوله تنشر على صيغة
 المضارع الجوهول من النشر وهو صيغة
 النظم وادان جمع ران
 بضمها وادان جمع ران
 هو قوله ام الكتب من الثوب والادان جمع

الذين
 هو قوله
 سعة لا
 كتاب بعد
 والاداء وقه
 يعبر عنه ايضا
 لعقبة زهرة ويا يفتح
 اخرا سرح

قوله صمد مرفوع على
 انه خبر ان وتقدم اسند
 اليه تشويق ذكر انزله لتبين
 في الاذان بعد دروده ولا يجوز
 ان يقال ان صمد مبدع اسم ان

وابى در خبر مقدم على تقدير تجوز
 تاخير اسمها لانها مستبان في التخصيص
 وان كان في تقديره ايضا تشويق الاذان
 وايضا محط الغاية هو صمد مبدع فان المستكم

الغنى الكلام الى مخاطب عارف بابى در
 تنظم بيان البيان طالب الحكم فكم على هو
 اوضح عنه المخاطب بكم واضح عنه ايضا
 لكن وضوحه دون وضوح الحكم عليه
 والاداء لغة عن عدم النظر
 وفي الاصطلاح خارج

الشي من
 العلم
 اذ سرح
 قوله انطق الموجودات
 اى من الافلاك وما فيها والارض
 وما عليها اى جعلها طائفة بيان احوال

المقال او جعلها مكررة بايات وجوب وجود
 اى بالعلامات والله لا اله الا الله على ان ذاته
 الوجود واسواه من الكائنات ممكن وما
 يفوه بانه شريكه ونظيره متمنع وبجارية بايات
 على تقدير المعنيين للمنطق بانه ان يكون لا يتعبد

هذا كتاب شرح شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ايمى در تنظيم بيان البيان واظهره تنويفي ران الاذها
 انشأ بفتح الباء وروى الاضاح والبيان الفصاحة يقال فلان ذو بيان اى
 انطق الموجودات بايات وجوب وجوده وشكر منعمه اعرف المخلوقات في تجار
 افضاله وجوده تلاك في ظلم اللبالي انوار حكمته الباهرة واستنار على صفحات

الايام اثار سلطنة القاهرة ونجد على اولينا من الاله ان هرت رباضها
 ونشكره على ما عطانا من نعماء اترعت جياضها ونسئله ان يفيض علينا
 من زلال هدايته ويوفقنا للعرض الى عارح عنايته وان يخص رسولنا

محمد اشرف البريات بافضل الصلوات فاله المتعجبين وصحبه المتعجبين باكمل
 النجيات اما بعد فقد طال النجاش المستغلبين على المرددين الى ان اشرح
 لهم رسالة الشمسية وابتين فيها القواعد المنطقية علما منهم بانهم سئلوا عن

ما هرا واستمطروا سبحا باها مرا ولم ازل دافع قوما منهم بعد قوم واسوف
 الامر من يوم الى يوم لعلى بان العلم في هذا العصر قد جثت ناره وذات
 انصاره الاشتغال بالقل استولى على سلطانه واختلف الحال قلديتن لدى

قوله منكر منكرة مرفوع
 على صمد مبدع وادان ران الاذها
 فخرى عن تنظيم المنعم كونه
 سفاقة الاصطلاح صرف الجهد
 جمع انتم الله تعالى نعم المنعم
 لاجله ولا خفاصا صمد المنعم
 اضافة الى المنعم ولا شغارة
 بولا المنعم على الاضاح
 اصدا ولا يكون هذا
 وصف من جملة الاضاح
 ووصف من جملة الاضاح
 لا يجوز ان يكون هذا
 وصف من جملة الاضاح
 لا يجوز ان يكون هذا



حاشية صفحته مقابلة
 قوله
 وانما رتبها
 عليها لان ما يجب
 ان يعلم في المنطق انه قبل
 ان يجب ان يعلم في المنطق
 يكون جزء منه لان ما هو خارج عنه لا يعلم
 فيه قطعاً وحق بل يعلم ان يكون المقدمه جزء من
 المنطق
 انما كانت المقدمه في العلم فارجع عنه وايضا
 في جزء من العلم المنطق اذا لم ينعى في العلم فارجع عنه وايضا
 سوفون على المقدمه والمفروض ان الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 قونا على الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 في المقدمه في الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 سوفون على الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 الشروع في المقدمه في الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 وذلك في حال وهو ان يكون الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 اي ما يجب ان يعلم في المنطق انما كانت المقدمه في العلم فارجع عنه وايضا
 يكون في المقدمه في الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 فان في المقدمه في الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 ان المقصود بيان ان المقدمه في الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 الحتمه فاصدر الكلام ان المقدمه في الشروع في المقدمه فيكون الشروع في العلم فارجع عنه وايضا
 كتاب في هذا الفن يلين
 به ان يترت
 عليها انما انصرف في نظره واما الكبر في نظره
 ما يجب ان يعلم في هذا الفن انه
 سيد يترت

٤

الأمازة باهت اذ يرسبت والحمد لله لما اشوق من سمة لاذلك اعلام العلي في
 أيام دولته عالمة وقمة العلم من اثار تربته عالمة واياذ به على اهل الحق فاضتر
 واعاد به من بين الخلق غائضة فهو الكرم اهل الزمان بافاضته العدل والاحسان
 وخص من بينهم بفواصل متواليه وفصائل غير متناهية دفع لاهل العلم مراتب
 الكمال ونصب الارباب لذين مناصب الاجالك وخفض الاصحاب لفضل جناح
 الافضال حتى جلب الى جناب رفعة جناب العلوم من كل مخرج يحمي ووجه
 تلقاء مدين دولته مطايا الامال من كل فج عبق اللهم كما ايدته العلاء كلمتك
 قابله وكما نورته خلقه لنظم مصالح خلقك فخلده من قال الامين ابق الله
 مهجته فان هذا دعا لئلا يمل البشر فان وقع في حيز القبول فهو في غاية المقصود
 ونماية المأمول الله اسئل ان يوفقني للصدق والصواب ويخفي عن الخطا
 ولا اضطر اب انه ولي التوفيق ويبد ازمة التحقيق **قال** رتبته على مقدمه
 وثلث مقالات وخاتمة معتصما بحبل التوفيق من واهب العقل ومتوكلا على
 جوده المفيض للخير والعند ان خير موقوف ومعين اما المقدمة ففيه بحان
 الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه والثاني في موضوع العلم اما انصو
 فقط وهو حصول صورته الشيء في العقل او تصور معركه وهو اسناد امر الى
 اخراجها او سلبا ويقال للمجموع تصديق **قول** الرسالة مرتبة على مقدمة
 مقالات وخاتمة اما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه و



موضوعها ما المقالات ثلث فاولها في المفردات والثانية في القضايا واحكامها
 والثالثة في المقياس وما الخاتمة ففي موادها لا فيسره واجزاء العلوم واما ترتيبها
 عليها لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع فيه عليه او لا فان كان
 الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات فهو
 المقالة الاولى وعن المركبات ولا يخلو اما ان يكون البحث عن المركبات الغير
 المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية وعن المركبات التي هي مقاصد بالذات
 فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها من حيث لصورة فهي المقالة الثالثة او من حيث
 المادة وهي الخاتمة والمراد بالمقدمة هي هنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه
 توقف الشروع اما على تصور العلم فلان الشارع في علم لولم يتصور او لا ذلك
 العلم كان طالبا للجهول المطلق وهو محال لا فتناع توجه النفس نحو المجهول
 المطلق وفيه نظر لان قول الشارع في العلم يتوقف على تصور ان اراد به تصور
 بوجه ما فاستلم لكن لا يلزم من ثرائه لا بد من تصور برسمه فلا يتم التقريب ان
 المقصود بنا سبيل يراد رسم العلم في مفتاح الكلام وان اراد به التصور برسمه فلا
 نستلم انه لولم يكن العلم متصورا برسمه يلزم طلب المجهول مطم واما يلزم ذلك
 لولم يكن متصورا بوجه من الوجوه وذلك ثم فالأول ان يقال لا بد من تصور
 العلم برسمه ليكون الشارع في علمه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف
 على جميع مسائلها لا حتى ان كل مسألة ترد عليه يعلم انما من ذلك العلم كما ان

[illegible]

اشارة الى تعريف مطلق التصور لانه لما ذكرنا التصور فقط فقد ذكرنا من احدهما
 التصور المطلق لان المفيد ان كان مذكورا كان المطلق مذكورا ضمنيا بالتصور
 وثانيهما التصور فقط اي المكون هو التصور الساذج فذلك لانه لا يغير اما ان يعود
 الى التصور فقط لصدور حصول صورة الشئ في العقل على التصور الذي معه حكم فلو
 كان تعريفه للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان يعود الضمير
 الى مطلق التصور فيكون حصول صورة الشئ في العقل تعريفه له وانما عرف مطلق
 التصور دون التصور فقط تبيينها على ان التصور كما يطلق فيها هو المشهور على ما
 يقابل التصديق اعني التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويتم
 التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم فهو اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا او
 الايجاب هو ايقاع النسبة والسلب هو انتزاعها فان قلنا الانسان كاتب
 ليس بكتاب فقد اسندنا الكتابة الى الانسان وادفعنا نسبة نبوت الكتابة الى
 وهو الايجاب وادفعنا نسبة نبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان
 يدرك ان الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة نبوت الكتابة الى الانسان ثم
 وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه في ان
 المتصور هو المحكوم عليه فادراك الكاتب تصور المحكوم به والكاتب المتصور
 محكوم به فادراك نسبة نبوت الكتابة الى تصور نسبة الحكيم ونبوت الكتابة
 المتصورة نسبة حكيم فادراك وقوع النسبة او لا وقوعها بمعنى ادراك الانسان

٧ از خواشي صفو مشتم است قوله اما ان يكون
 شئ الشئ شيئا له آه اقول شئ شئ هو يكون
 شئ بجانته وادخل منه ونسيم الشئ هو ما
 كان مقابله ومنه رجا معه تحت شئ اخر مثلا
 انه تحت الجوداء المجدول ناطق وجوان غيره
 ناطق ٢ الى مطلق التصور

لا جابر ان يعود الى التصور
 ان يكون ذلك شئ
 منه في الواقع وقد جعلت
 انت شيئا له ومعنى كون
 نسيم الشئ شيئا منه فكيف
 ذلك سببه عرف ايضا
 قوله لان التصديق ان كان عينا
 عن التصور مع الحكم آه اقول هذا
 على ان التصديق عبارة عن الادراك
 الجاهل مع الحكم او المعروض للحكم كما به
 عبارة صاحب الكشف واتباعه كالمعلم
 وعينه في تفهيم العلم كما بيناه سابقا واما
 الادراك بالتصديق ما هو به الا امر اعني
 المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم
 فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى شئ
 من التصور اذ لا يلزم ان يكون مجموع
 المركب من شئ واحد فربما
 يصدق عليه ذلك شئ
 حتى يكون شيئا
 شئ ومبدا

الان في ان المجموع من اجزاء لا يتعقل لا
 كما ان يصدق عليه الحكم فيكون
 التصديق في العلم كالمعلم
 لا ان يصدق عليه الحكم فيكون
 التصديق في العلم كالمعلم
 لا ان يصدق عليه الحكم فيكون

هذا هو التصديق في العلم
بأنه لا يكون التصديق في العلم
إلا بالشيء الذي هو موضوع العلم
وأنه لا يكون التصديق في العلم
إلا بالشيء الذي هو موضوع العلم

بأنه لا يكون التصديق في العلم
إلا بالشيء الذي هو موضوع العلم
وأنه لا يكون التصديق في العلم
إلا بالشيء الذي هو موضوع العلم

هو نفس التصور فيكون تسم الشيء قسما منه وهو الأمر الثاني وهذا الاعتراض إنما
يكون لو قسم العلم إلى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور وأما إذا قسم العلم
إلى التصور والسادج وإلى التصديق كما فعله المصنف فلا وجه له لأننا اختارح أن
التصديق عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور فلهذا ان
أردتم برأيه قسم من التصور والسادج المقابل للتصديق فظاهر أنه ليس كذلك
أن أردتم برأيه قسم من مطلق التصور فمستلزم لكن قسم التصديق ليس مطلق
التصور بل التصور والسادج فلا يلزم أن يكون قسم الشيء فيماله والثاني أن المراد
بالنصور أمما الحضور الذهني مظهر أو المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني
مظهر لم يلزم انقسام الشيء إلى نفس والغير لأن الحضور الذهني نفس العلم وان عني
به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لأن عدم الحكم يحكم يكون
معتبر في التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا
فيه والحكم معتبر فيه فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وان لم يحال وجواب أن
التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور والسادج وعلى

التصور يطلق بالاشتراك
المعنى أهني الأوراك من مظهر ومع المعنى الأول
أعني الأوراك المتغير لما أدركت المعنى بكم
فلا يلزم من الشيء من المذهبين إدراك التصديق
المجموع للركبة من الأوراك
الحكم في إدراك التصور
عنه ذلك لا يجوز

الضمان
التصديق قسم التصور أيضا بالمعنى الأخير
لأنه لا يكون التصديق في العلم
إلا بالشيء الذي هو موضوع العلم
وأنه لا يكون التصديق في العلم
إلا بالشيء الذي هو موضوع العلم

وذلك لأنه يلزم تركيب الشيء من القبطين على أنه أصل الأمام والشرط
الشيء بيقينه على أنه أصل الحكم وسببه فيكون
فإن المذهبين من التصديق لأن شرط
فإن الحكم من التصديق لأن شرط
الشيء يكون خارجا عنه والمذهبين في ذلك فيكون
بعضه وهو شرط في الشيء وبذلك يستعمل في
أي بشرط دخول الشيء في ذلك فلهذا
أن بشرط المذهبين المستند في ذلك
منه الأمام سببه

الحضور الذهني مظهر كما وقع التبشير عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الأقل بل
الثاني والحاصل أن الحضور الذهني مظهر هو العلم والتصور فإما أن يعتبر بشرط
أي الحكم ويقال له التصديق أو بشرط لا شيء أي عدم الحكم ويقال له التصور
السادج أو لا بشرط شيء وهو مطلق التصور فالمقابل للتصديق هو التصور بشرط

على الاستزاد في
 النقصورات به بهاء نكاه قال
 الحافظ في قصيدته
 القصودات جمع النصب يقات
 وكذا لئلا يفتن في قصيد
 في بهاء نكاه
 في القصودات جمع النصب يقات
 في بهاء نكاه
 في القصودات جمع النصب يقات
 في بهاء نكاه

[illegible]

على ب و ب على ج و ج على آ ولا تسلسل هو ترتيب مور غير متناهية واللازم
 باطل في المعلوم مثله اما الملائمة فلا في ذلك التقدير انا حاولنا نحصل
 منهما فلا بد ان يكون حصول بعلم اخر وذلك لعلم الاخر ايضا نظري فيكون
 حصوله بعلم اخر وذلك لعلم الاخر ايضا نظري وهلم جرا فاما ان يذهب
 سلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسم او يعود وهو الدور اما بطلان
 اللازم فلان تحصيل التصورات والتصدقات لو كان بطريق الدور والعدم
 لا يمنع التحصيل لا لكسب ما بطريق الدور فلا يفضي الى ان يكون الشيء
 حاصل قبل حصوله الا اننا نوقف حصولا على حصول ب وحصول ب على
 حصول آ اما بمرتبة او بمراتب كان حصولا سابقا على حصول آ وحصول آ
 سابقا على حصول ب والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء
 فيكون ا حاصل قبل حصوله وهو محال واما بطريق التسلسل فلان حصول
 العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية
 له محال والموقوف على المحال محال فان قلت ان عنيتم بقولكم حصول العلم
 المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لا نهاية له انه يتوقف
 على استحضار الالاف والغير المتناهية دفعة واحدة فلا يتم انه لو كان الاكتساب
 بطريق التسم يلزم توقف حصول العلم على حصول مور غير متناهية دفعة
 واحدة لان الامور الغير المتناهية معدلات لحصول العلم والمعدلات ليس من

الاخرى اولى واجبت بان لا تسلسل ان الامور كانت
 الفكرية معدلات لحصول العلم متناهية الا
 جناح رعه واما ما يقع فيه تلك المعدلات
 اعني العلوم والادراكات فهو يتبع اجتمعا
 عما مع المطلوب لكنها ليست مما يجب
 اجتماعها باسرها مع فانا نجد مع انفسنا
 في القياسات لمركبة الكثرة المقدمات و
 التباين التي يتوصل بها الى المقدمات فانه
 عنه حصول العلم عن كثير من تلك
 المقدمات السابقة مع
 اجزائها المطلوب

بما نفترضه ما حصل العلم
 لنا المقدمات الغربية التي
 وحصولها بالقدرة ذلك مع لاطفة المطلوب
 الكثرة المقدمات بعد اذ ان من ذلك المسائل البنية
 ما حصله يقين الماطة بذلك المسائل البنية
 المقدمات البنية وهو لا يلائم ما لا يلائم انما
 التقدير وعلم ايضا انما يلائم ما لا يلائم انما
 حصولها بكونها ايضا انما يلائم ما لا يلائم انما
 الغربية ايضا انما يلائم ما لا يلائم انما
 يقينية بوجوب اليقين هذه التقدير مقدمات
 العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع
 المزمع دفعة بمر كيمي حصولها متعاقبة وحيث كان ذلك
 الاخرى اولى واجبت بان لا تسلسل ان الامور كانت
 الفكرية معدلات لحصول العلم متناهية الا
 جناح رعه واما ما يقع فيه تلك المعدلات
 اعني العلوم والادراكات فهو يتبع اجتمعا
 عما مع المطلوب لكنها ليست مما يجب
 اجتماعها باسرها مع فانا نجد مع انفسنا
 في القياسات لمركبة الكثرة المقدمات و
 التباين التي يتوصل بها الى المقدمات فانه
 عنه حصول العلم عن كثير من تلك
 المقدمات السابقة مع
 اجزائها المطلوب

لا يكون العلم حاصل قبل حصوله وهو محال
 العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له
 العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له
 العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له

السابقين وهما العلم بالملزمة والعلم بوجود الملزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة
فلو لم يمكن تحصيل علم النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين
السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر هو ترتيب امور معلومة للتأدي
الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق رتبنا
بان قدمنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدى الى الذي منه الى تصور الانسان وكما
ان اردنا التصديق بان العالم حادث وسطنا المتغيرين طرفي المطلوب و
حكمنا بان العالم متغير وكل متغير حادث فنحصل لنا التصديق بحادث العلم
والترتيب في الافتراض جعل كل شئ في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتقدمة
بحيث يطلق عليهما اسم الواحد ويكون لبعضهما النسبة الى البعض بالتقديم و
التأخير والمراد بالامور ههنا ما فوق الامر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل
في التعريفات في هذا الفن وانما اعتبرت الامور ههنا لان الترتيب لا يمكن
الا بين الشئيين فصاعدا وبالمعاصرة الحاصلة صورها عند العقل وهي تباين
التصوير والتصد بغير اليقينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري
في تصورات يجري ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقين يكون ايضا في
الظنون والجهليات اما الفكر في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما
في الظن فكقولنا هذا الحايط ينتشر من التراب وكل حايط ينتشر من التراب فهو
ينهدم فهذا الحايط ينهدم واما في الجهلي فكما لو قيل العالم مستغن عن المؤثر

ففي مفهوم الترتيب اصطلاحا ونسب للمفعول في الالف واما الترتيب
الواحد ولم يفتقر في مفهوم النسبة بالتقديم والتأخير
والترتيب مرادف للترتيب نسبة

ففي ترتيب الحيوان وان طلق بالتقديم وان خبر في التصور و
نوسطنا احد الاوساط بين طرفي المطلوب في
التصديق مستحق

فوله واما في الظن آذا القياس مستحق بالظن باعتبار
كونه مركبا من الظن واليقيني والاعتبار
في مشد ذلك للطرف الثاني
والله اعلم بتدبيره

一

التحقيق

كبرها مستعدة فلهذا جاء في الجواب انما انقضت اوقات الحيات واما حيوات النبيين بالاحكام
الجزئية فانها لم تكن من القواعد العامة الكلية
الاشتمل عليها جميع

النصديون
نفسهم يجيبون
فيناقض
النقضات
بذلك

التصديق بجد وثبات العالم ومن اخرج الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد ياتى
 نفسه بحسب وثيق فقد يفكر في تناقض فكره الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر
 في تناقض الفكر الى التصديق بجد وثبات الفكران ليسا بصوابين والا لزم اجتماع
 المتضادين فلا يكون كانه صوابا فتمت الحاجة الى قانون يبين معرفة طريق التنا
^{بوجه} النظر ايات التصورية والتصور يبين من ضرورياتها والاحاطة بالانكار الصحيحة
 والفاستة الواقعة فيها اى في تلك المطرق متى يعرف من ان كل نظري باى طريق
 يكسب اى فكر صحيح فامى فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق واما استنباط
 ظهور القوة العقلية انما يحصل بسببه ورسومه بانها الزاوية بقصم مراعاتها
 الذهن عن الخيال في الفكر فالآلة هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصوائره
 اليه كالمنسب للنجار مثلا فان الواسطة بينه وبين الخشب في وصول اثر اليه واليقيد
 الاخير من اخراج العلة المتوسطة فاما الواسطة بين فاعلها ومنفعلها اذ علة علة
 الشيء لذلك بالواسطة فان اذا كان علة لـ ^{بشيء} وب علة لـ ^{بشيء} كان آعلته لـ ^{بشيء} ولكن
 بالواسطة ^{من رافة علة للثاوية وهو الفرق} بالواسطة ليست بالواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى الماعول الا
 اثر العلة البعيدة لا يجعل الماعول ^{بشيء} فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء اخر وانما
 الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لانه الصادق منها رهي من البينة والقانون امر
 كل منطبق على جميع جزئياته بتعرفت احكامها منه كقول النجاة كل فاعل مرفوع فانه
 امر كل يتعرفت احكام جزئياته منه حتى يعرف ان زيد امر زرع في قولنا ضرب زيد

نول
والقانون
امر کلی منطبق علی
۱۵ جمیع جزئیات آه اذ قلت
مثلاً که فاعل مفعول و نوع فالفاعل
امر کلی ای مفهوم لا یشتمل نفس نصیحه
عن وقوع الشرکه و جزئیات متعدد که
او علیها و هذه القضية انما امر کلی ای نصیحه

کلمتہ قد
حکیم فہما علی
جمیعہ برنات
موضع و عہدہ

فروع ویر الاحلام
لؤلؤة علی خدیجه
من جزئیات کقولک

قام زید من ربيع و ثمر
رب عمر و من ربيع الح
١٠٩٥١٥٩٦٧٨٩١٠١١٢

ملك القضية الكلية
لغة القرية مع الف
والأصد والضابط

منذ ان القفنة الكلية
زوع المسند رقة فيها و
منه يفرغ وذكرا

في النصارى على اربعة مثل
سرى وملك ولفضيه
المذنبه فاعده وكرافه

نوع فقد فرج بهذا العلم
من الفرع من القوة
الافضل من

علا رکت
ای فیضه کلیه و قوا
ای تقوه علی جزئیات ای

فَقَوْلُهُ أَمَّا كُلُّهَا فَيُعْنِيهِ كَلِمَتُهُ وَقَوْلُهُ مُنْطَبِقٌ
أَيْ مُشْتَبِهٌ بِالنَّوْءِ عَلَى جَزْئِيَّاتِهِ أَيْ عَلَى أَحْكَامِ
جَزْئِيَّاتِهِ مَوْضُوعُهُ وَقَوْلُهُ يَتَعَرَّفُ مِنْهَا حُكْمُهَا
أَيْ بِالْفَعْلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَرْتَبِطُ بِهِ



تمت
الموضوع المذكور
لما ذكرنا على ان ذلك ان المطلوب
التصديق بالموضوعية اعم من الجوانب
سواء تضمنت النص في موضوعها او لا
او تضمنت الموضوع او لا
فان الموضوع المنطوق به هو
ما هو موضوع المنطق فيه

حيوان أو لحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للإنسان بواسطة
التعجب والتفصيل هناك ان العوارض ستة لأن ما يعرض للشيء فاما ان يكون عرض
لذاته أو لجوئه أو لغيره خارج عن المعروف اما مساو له أو أعظم منه أو أخف منه أو مباين
له فالثلاثة الأولى هي العارض لذات المعروف والعارض لجوئه والعارض للمساو يسمى
اعراضا لا يتبرأ استنادها الى ذات المعروف اما العارض للذات فظاهر واما العارض
للجوه فلا أن الجوه داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الجملة
واما العارض للأمر المساو فلأن المساو يكون مستندا الى ذات المعروف والعارض
مستندا الى المساو الخارج والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون
العارض ايضا مستندا الى الذات والثلاثة الأخيرة وهي العارض لغيره خارج عن أعظم
المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو أعظم من الابيض وغيره والعارض
للخارج الأخف كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو أخف من الحيوان
والعارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة لما انتهى
اعراضا غير متبرأ منهما من الغريبة بالقياس الى ذات المعروف والعلوم لا يبحث فيها
إلا عن الأعراض الذاتية ومواضعها فلهذا قال عن عوارض التي تلحقه لما هو هو
إشارة الى الأعراض الذاتية واقامة للحد مقام المحدود واختصارا فانا تمهد هذا فنقول
موضوع المنطق المعلوم والنصوريته والنصديقية لأن المنطق يبحث عن عوارض
الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون المعلوم

موضوع له وذلك لان المنطق لا يجب عن جميع احوال المعلومات
 الى المجهول وذلك التصديقيته بمنع احوالها باعتبار صحة الابطال
 الابطال واما احوال المعلومات من هذه احوالها اعني
 مطابقة لكونها موجودة في الذات او غير موجودة وكونها
 لا مطابقة لما هيته من احوالها فلا يجب المنطق عنها
 لها لا غير ذلك من احوالها فلا يجب المنطق عنها في الالهي
 او ليس غرضه منطق بقية بعينه الابطال لان نفس الابطال
 فهو موضوع المنطق بقية بعينه الابطال لان نفس الابطال
 بصل والمالم يصح البحث عن نفس الابطال لان نفس الابطال
 من الاعراض الذاتية برتبة الموضوع بالابطال
 وبان توقف عليه اعراض ذاتية له يجب عنها في هذا
 العلم سببه

الحكمة

والنسبة الأولى
ادواتها في العلم والادب
الموقف النسبة والادب
فيها ادواتها في العلم والادب
النسبة والادب في العلم والادب

فان قلت

المحكوم به كذلك ونصور الحكم للعلم الاولي باقتناع الحكم ممن جهل احد هذه النصوص
وفي هذا الكلام قد نبه على فائدة بين الاولي ان استدعاء التصديق بنص تصور المحكوم عليه
ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء
بمنع الحكم عليه بل المراد انه يستدعي نظره بوجه ما اما بكنه حقيقة او بامر صادق عليه
فانما يحكم على شيئا لا يعرف حقايقها كما يحكم على الواجب لوجوده بالقدرة والعام وعلى
شئ من غيره من بعيد بان شغل الخبر فلو كان الحكم بشئ مستدعي تصور المحكوم عليه
بكنه الحقيقة لم يفتح منا امثال هذه الاحكام ولذا يتبين ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك
على معنيين احدهما النسبة الاجمالية المتصورة بين الشئيين وثانيها ايقاع تلك
النسبة وانزعاعها فتعني بالحكم حيث حكم بان لا بد في التصديق من تصور النسبة الاجمالية
وحيث قال لا امتناع الحكم ايقاع النسبة وانزعاعها بينهما على تغاير معنى الحكم والافعال
كان المراد به النسبة الاجمالية في الموضوعين لم يكن لقوله لا امتناع الحكم ممن جهل
احد هذه الامور معنى ادايقاع تلك النسبة فهما فيلزم استدعاء التصديق بنص تصور
الايقاع وهو باطل لاننا اذا ادركنا ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يحصل التصديق
ولا نقف له على تصور ذلك لادراك كنهنا انما يتم اذا كان الحكم ادراكا اما اذا
كان فعلا فالنصديق يستدعي تصور الحكم لانه فعل من الافعال الاختيارية للنفس
والافعال الاختيارية انما تصد عنها بعد شعورها بها والافعال الى اصدارها فحصل
الحكم موقوف على تصور حصول التصديق موقوف على حصول الحكم فحصل

النصديق



بواسطة اللفظ موضوع لذلك لمعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان ^طالنا
ودلالة على معناه بواسطة اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك للمعنى ^لالاول
اللفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان والناطق فان الانسان انما يدل على
الحيوان لأجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الكه هو
مدلول اللفظ ودلالة على معناه بواسطة اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه
ذلك للمعنى اللفظ التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فانه ذلك
عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه
اما التسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق لما في تمام ما وضع
له من قولهم طابق النعل بالنعل لا توافقنا واما التسمية الدلالة الثانية بالتضمن
فلان جزء المعنى الموضوع له في ضمنه هي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له
واما تسمية الدلالة الثالثة بالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن
معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له واما قيد حدود الدلالات بتوسط
الوضع لانه لو لم يقيد به لاشقق حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون
اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو
سلب لضروره عن الطرفين وللامكان العام وهو سلب لضروره عن احد
الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً بين المنزوم واللازم كالشمس فانه موضوع
للمحرم والضوء ويتصور من ذلك صور اربع الاولى ان يطلق الامكان ويراد

عن جميعها انما طبق واعتبر من عليه بان قابض العالم وصفه
الكتابة لا يضيغ ان يكون مثالا للمدلول الانترامي لانه لا يلزم
من تصور الذات ان تصور ما مع الوجود فكذلك مقتضى الذات
الانترامية كما ينبغي فان اول التمييز في وجه الانترامية
واجب بان الازدحام البين بالمعنى الاعظم وادكر من التعريف
المذكورة اللزوم البين بالمعنى الاخص واشترط الاخص في وجه
اللزوم البين بالمعنى الاخص ثم تحقق الاخص بكون الاعظم يكون
اشترط ايضا والتمييز للاخص وبهذا القدر يصح
الاعظم شرط ايضا والتمييز سببه

قوله وعلى انما مكان العام تضمن انه يريد ان لفظ
الامكان حين اطلق على الامكان انما هو
على الامكان العام دلالة تضمنته وذلك لا

تنازع

دلالة على

الامكان

العام ايضا

مطابقة له

لانه اجمع في ال

سكان العام

احدها كونه جزء للمعنى

الموضوع له اعني الاسكان

انما هو والى كونه موضوعا

له فلا بد ان يدل لفظ الاسكان

عليه دلالتين من تينك

فان اعتبرنا دلالة التضمنية

عليها انما دلالة اللفظ على تمام المعنى

الموضوع له فاذ اقبلنا مطابقة

التوسط خرجت تلك الدلالة التضمنية

عن مطابقة سببه

مخرج مطابقة سببه

كذلك هو
الشمس يدل على
احدها مطابقة
للفظ على المعنى
الموضوع له
فان اعتبرنا
مطابقة التوسط
خرجت تلك
الدلالة التضمنية
عن مطابقة
سببه

به الامكان الخاص والتاثير ان يطلق ويراد به الامكان العام وللتاثير ان يطلق
لفظ الشمس يعني به الجرم الكا هو المألوم والواثير ان يطلق ويعني به الضوء
اللازم ان يحقق هذا التصويف فتقول كالم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط
الوضع لا تنقض بدلالة التضمن والالتزام اما الانتقاض بدلالة التضمن فلا
ان اطلق الامكان فارد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان مطابقة على
الامكان العام تضمننا وبصدق عليهما انما دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لا
الامكان العام فما وضع له لفظ الامكان ايضا فيدخل في حد دلالة المطابقة
التضمن فلا يكون مانعا فاذ اقبلنا بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه
لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة
اللفظ على ما وضع له لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام
لحققة بما ان فرضنا انتفاء وضعه بان لا يدل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان
الخاص في ذلك دخل فيه الامكان العام واما الانتقاض بدلالة الالتزام فانه اذا اطلق
لفظ الشمس وعني به الجرم كان دلالة عليه مطابقة على الضوء التزاما مع
الاشياء الجرم اعني الموضوع لانه كونه اشياء هي الضوء للامكان
بصدق فاعلم انما دلالة اللفظ على ما وضع له فلم يقيد حد دلالة المطابقة
بتوسط الوضع دخلت تلك الدلالة فيه ولما قيد به خرجت عنه لان تلك
الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انما ليست بواسطة ان
اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا ان ليس بموضوع للضوء كان لا اعليه بتلك

الدلالة

اللفظية لا تقتضي بدلالة المطابقة فانرا اطلق الامكان واريدها الامكان
 الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للبحر المعلوم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة النظم
 بانه لا يقيد لا تقتضي بدلالة المطابقة فانرا اطلق الامكان واريدها الامكان
 العام كان دلالة الترتيب عليه مطابقة وصدق عليها انما دلالة اللفظ على ما دخل
 في المعنى الموضوع له لان الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو معنى
 وضع اللفظ بازا انما ايضا فانا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عن انما ليست
 بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل في ذلك المعنى فبر وكذلك ان لم يقيد حد دلالة
 الالتزام بانه لا تقتضي بدلالة المطابقة فانرا اطلق لفظ الشمس وعنى به الضوء
 كان دلالة الترتيب عليه مطابقة وصدق عليها انما دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى
 الموضوع له فهي داخل في حد دلالة الالتزام لولا القيد بتوسط الوضع وانما
 قيد بخرجت عن انما ليست ثم بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك
 المعنى عن **قال** يشترط في دلالة الالتزام ان يكون الخارج بمجالة يلزم من
 تصور المستمى تصويره والا لا يمنع منه من اللفظ ولا يشترط فيها كونها بمجالة يلزم
 من تحقق المستمى في الخارج تحقيقه في كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم
 الملازمة بينهما في الخارج **اقول** كانت ^{الدلالة} الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج
 عن المعنى الموضوع له فلا يخفى في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا يند
 للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارجيا لازما
 لمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المستمى تصويره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط

متشابهة مع اننا نفهم بالوجه ان انا نفهم من
 اللفظ معنى في بعض الاوقات الا يكون سببا
 غيره سببا فضلا عن المعاني الغير المتشابهة
 سببا

بما ان اللفظ موضوع لما دخل في ذلك المعنى فبر وكذلك ان لم يقيد حد دلالة
 الالتزام بانه لا تقتضي بدلالة المطابقة فانرا اطلق لفظ الشمس وعنى به الضوء
 كان دلالة الترتيب عليه مطابقة وصدق عليها انما دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى
 الموضوع له فهي داخل في حد دلالة الالتزام لولا القيد بتوسط الوضع وانما
 قيد بخرجت عن انما ليست ثم بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك
 المعنى عن **قال** يشترط في دلالة الالتزام ان يكون الخارج بمجالة يلزم من
 تصور المستمى تصويره والا لا يمنع منه من اللفظ ولا يشترط فيها كونها بمجالة يلزم
 من تحقق المستمى في الخارج تحقيقه في كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم
 الملازمة بينهما في الخارج **اقول** كانت ^{الدلالة} الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج
 عن المعنى الموضوع له فلا يخفى في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا يند
 للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارجيا لازما
 لمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المستمى تصويره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط

اي عن الموضوع له والا لزم ان يكون كل لفظ وضع لمعنى والا
 كما سببان غير متشابهة وهو ظاهر البطلان
 سببا



صرح بذلك فقدم الرعاه من بعدهم
 الاستلزام سببه
 وشارك المطالب بقدر ذلك الذي
 مع ذلك اولى عن جميع اعداء لتحقيق
 باننا نخرم قطعاً كيوار نفق بعض المعول
 ونهزم من استدل بعدم الاستلزام
 كهرسها على الاخر حتى يكون دورا محالاً

المعنى مجيب لوضع الاختلافين اما الاجل في موضوع باننا نرا والاجل اننا يلزم من

نصوره من تصور المستمعي لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ ذا الاعلى

في الخارج متحقق في الخارج كما ان اللزوم الذهني هو كون الامر الخارجى بحيث يلزم من تحقق

بدونه واللازم باطل والمزوم منسليم والملازمة فالمتناع بتحقيق المشروط بدو الشرط

عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع المعاهدة بينهما 2 الخارج فان قلت البصر

الأعدم والبصر والعدم المضاف إلى البصر يكون البصر خارجاً عما فيه

لازم دهنی لكل ما يجهز بغيره من صورها تصور بغير تصور من غير ان

وإقارها فلا بد أن لا مع المطابقة للاستحالة وجور التابع من حيث أنه تابع بدون

الاضافة
انما هي من جنس البصر فارجعنا الى
المفاتيح ايضا فارجعنا الى المفاتيح لانها
البصير من جنس البصر اما
فيكون الاضافة الى البصر في مفهوم
العنى ويكون البصر فارجعنا الى

المبتوع اقول الامام

المتنوع أقول انما بيان نسب الدلالات الثلاث بعضها مع بعض بالاستلزام و

فالمطابقة لا تستلزم التفهم اى ليس منى تحققت المطابقة تحققت التفهم لجواز ان

يكون اللفظ موضوعاً للمعنى بسيط فيكون دلالة التعليل مطابقة ولا تضيق بينهما

لأن المعنى الاجزأله وأما استلزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لأن الالتزام

بتوفيقه أن يكون معنى اللفظ لازماً في معنى بحيث يلزم من تصور المستمى تصويره وكون

كل ما هيته بحيث يلزم من نظوره وكون كل ما هيته بحيث يوجد لها لازم كذلك غير

معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فان كان اللفظ موضوعا

لذلك لما تمسك ان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانتهاء شرط وهي التزوم الذي

وَدَعِمُ الْأَمَامُ أَنَّ الْمَطَابِقَةَ مَسْتَلْزِمَةٌ لِلتَّوَامِ لِأَنَّ تَصَوُّرَ كُلِّ أَحَدٍ يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرَ

لازم من لوازمها واقلها انما ليست غيرها واللفظ اذا دل على المألوم بالمطابقة

دل على اللزوم في التصور بالالتزام وجوابه اننا لانم ان تصور كل ماهية يستلزم

نصونا بما ليست غيرها فكثر اماننا تصور ما هيئات ولم تخطر ببالنا غيرها فضلا

عن ان يكون غيرها ومن هذا يتبين عدم استلزام النظم الالتزام بالامر كما لم

يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم ايضا وجود لازم ذهني لكل ماهية

سركثير فجاز ان يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له الازم ذهني فاللفظ الموضوع

الأنه ملك على اجزائه بالمتضمن ولا التزام وفي عبارة المضمّن سماح فان اللازم مما

ولو ليس بين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين استلزام التضمن

المقصود كعبدا لله علما فان له جزء كعبدا لا على معنى وهو العبودية بتر كمنه ليس جزء المعنى
 المقصود لكن لا يكون دلالة المقصود كالحجوان الناطق اذا سمي به شخص انساني
 فان معناه مع الماهية الانسانية مع الشخص والماهية الانسانية مجموع مفهوم
 الحيوان الالهي والحيوان مثلا ذلك هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو
 الشخص الانساني لا على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء ماهية الانسانية
 وهي جزء معنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصورة في
 حال العلم به بل ليس المراد من الحيوان الناطق الا الذات المستحصنة والاى وان لم يقصد
 بجزء منه دلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل
 على معنى او كان له جزء دال على معنى ولا يكون جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان له
 جزء دال على جزء المعنى المقصود ولم يكن دلالة المقصود فمخدا المفرد ببناء والالفاظ
 الاربعة فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فلم اخره وضعا ومخالفة الوضع
 الطبع في قوة الخطا عند المحصلين فنقول للمفرد والمركب اعتباران احدهما بحسب
 الذات وهو ما صدق عليه المفرد من ريد وعمر وغيرهما وصدق عليه المركب
 من رايح الجارية وحيوان ناطق وغيرهما من افراده واثباتهما بحسب المفهوم وهو ما
 وضع اللفظ باذنه كالكاتب مثلاً فان له مفرد وهو شئ ثبت له الكتابة وداناً
 وهو ما صدق الكاتب عليه من افراده الانسان فان عينه يقولكم المفرد مقدم على
 المركب طبعاً ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب فذلك مسلم ولكن تاخير ههنا

وذلك لان العبودية صفة للذات المستحصنة وليست داخلية فيها بخرجة عنها و
 كنه ذلك
 لفظ الله
 قول على معنى
 لكن ليس كذلك
 للمعنى ايضا جزء
 للذات المستحصنة
 وهو ظاهر وانا قال
 كعبدا لله علما لانه اذا
 لم يكن علما كان مركباً فيها
 بنا كرامى اجماعه وكنه ذلك
 اجماع الناطق اذا لم يكن علما
 كان مركباً بغيره با من الموصوفين
 والصفة سببه
 قوله و من مراد معنى اللفظ المقصود
 اى الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود
 فيكون مفهوم الحيوان ايضا جزء ذلك
 المقصود لان جزء اجماع جزء سببه مرتك

[illegible][illegible]

فقلت للفقير ستر اعم اعتبارا واصفات
 الصبر والجمادى والكبرياء والجمادى
 والاصفات الصفة في زمانه والصفات
 فقلت للفقير ستر اعم اعتبارا واصفات
 الصبر والجمادى والكبرياء والجمادى
 والاصفات الصفة في زمانه والصفات
 فقلت للفقير ستر اعم اعتبارا واصفات
 الصبر والجمادى والكبرياء والجمادى
 والاصفات الصفة في زمانه والصفات

بكن معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول ان كان معناه واحدا فاما ان يتشخص ذلك
 الماهي اي لم يصلح لان يكون مقولا على كثيرين او لم يتشخص اي يصلح لان يقال على كثيرين
 فان تشخصه انما معني لم يصلح لان يقال على كثيرين كونه بسمي علما في عرف النفاذ لان
 علته رالته على شخص معين وجوبا حقيقيا في عرف المنطقيين فان لم يتشخص وصح ان يقال
 على ابيهم فهو الكل والكثيرين افراد فلا يخلو اما ان يكون حصوله في افراد الذهنية النفاذ
 على التورية او لا فان اشاوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدق عليها بسمي
 متواظيا لان افراد متوافقة في معناه من التواظوه وهو التوافق كالاتسان والشمس
 فان الانسان له افراد في الخارج وصدق عليها بالسوية والشمس لها افراد في الذهن وصدق
 عليها ايضا بالسوية فان لم يتساوا الافراد بل كان حصوله في بعضها اولي واقدم واشد من
 البعض الاخر لسمي مشككا التشكيك على ثبوت او جبر التشكيك بالاولوية وهو اختلاف
 الافراد بالاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب ان يثبت لا قوى منه في الممكن و
 التشكيك بالتاخر وهو ان يكون حصول معناه في بعضها متقدما على حصوله في البعض
 الاخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشدة و
 الضعف من وهو ان يكون حصول معناه في بعضها اشد من البعض كالوجود ايضا فانه في
 الواجب شد من الممكن لان انا الوجود في وجود الواجب كثر كما ان اثار البياض وهو
 البصر في بياض الثلج اكثر مما يكون هو في بياض الاله واحدا ما سمي مشككا لان افراد
 مشككة في الاله في مختلفه باحد الوجوه الثلاثة فان الناظر البصر نظر الى جهة

بالتقدم



قوله
انما فيه
بنفس
التصور
بريد به انه لو
فقد مفهوم
اما ان يمنع من
الشركة بفهم ان
المقصود منه من
الاشراك بين كثيرين
في نفس الامر فيلزم ان يكون
مفهوم واجب الوجود داخل
في هذه الجزئية خارجا عن هذه الكلية
مع انه ليس بجزئية بره كلفي فلا
يكون هذه الجزئية مانعا ولا قد الكلية
فلا يثبت بالتصور علم ان المراد منه في
العقد من الاشراك اي يمنع العقد
من ان يجاء بشركه كما يمنع منه ذلك فلا
يكون للعقد في نفس الاشراك فلا يلزم دخول
التورية فان العقد لا يمكنه فرض اشراك
في الاشياء لم يحصل بموجب تصور
في العقد برب و لا فظة ذلك البرهان
و اما بموجب تصور حصول
العقد فيكون للعقد
فرض اشراك
سببه يترك

التركيب باللفظ على ان لا يخلو من
التركيب باللفظ على ان لا يخلو من

لما لا يخلو من
سببه في الفهم

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

الانشاء اما ان لا يدل على طلب شئ بالوضع فهو التفسير او يدل ولا يخلو اما ان يكون
المفهوم الفهم فهو الاستفهام او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء فهو امر ان كان المفهوم
الفعل ونهى ان كان التركى عدم الفعل او يكون مع التساك فهو التماس او مع
المخضوع فهو السؤال والدعا واما المركب لغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه
قيما للاول فهو التقييد كالحجوان الناطق ولا يكون وهو غير التقييد كالمركب من
اسم واداة او كلمة واداة **قال الفصل الثاني** في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي
حقيقي ان امتنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكل من لم يمنع كالانسان فاللفظ
الدال عليه ما يسمى كليا وجزئيا بالعرض لتسمية ذلك باسم المدلول **اقول** المعاني هي
الصورت الذهنية من حيث انما وضع بازاها الالفاظ فان عبر عنها بالالفاظ مفردة فهي
المعاني المفردة والا فهي المركبة والكلام ههنا انما هو في المعاني المفردة كما سنعرف في كل
مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانها اما ان يكون نفس تصوره اي من
حيث انه تصور مانعا من وقوع الشركة فيلزم من اشراكه بين كثيرين وصلة علمها
اولا يكون مانعا فان منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان
فان هذا تيرانا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بجزئية تصوره عن صدق على
امور متعددة وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه
اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدق على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس
تصور معناه وهو سهو والالكان للمعنى معنى انما يثبت بنفس التصور لان من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

لما لا يخلو من

الكلمات

الكليات ما يمنع الشركة بالنظر إلى الخارج كواجب لوجود فان الشركة فيه متمنع بالدليل
الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثيرين فان مجرد
تصوره لو كان مانعا من وقوع الشركة لم يفتقر في اثبات الوحدة إلى دليل خارجي
وكالكليات الفرضية مثل الاشياء والآمال لا يمكن وجودها مما يمنع ان يصدق على
شي من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر إلى مجرد تصورها من فهمنا بعلم ان افراد
الكل لا يجب ان يكون الكل صادقا عليها بل من افرادها ما يمنع ان يصدق الكل عليها
اذا لم يمنع العقل من صدقه عليها بمجرد تصوره فلو لم يعتبر نفس التصو في تعريف الكل
والجزئي لدخلت تلك الكليات في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكل
فلا يكون جامعاً وبيان التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالباً كالانسان
فانه جزء لرئيسه وجزء للحيوان فانه جزء للانسان وكالجسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي
كلية وكلية الشيء انما تكون بالنسبة إلى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوبا إلى الكل
المنسوب إلى الكل كلي كذلك جزئية الشيء انما تكون هي بالنسبة إلى الجزئي فيكون ذلك
الشيء منسوبا إلى الجزء والمنسوب إلى الجزء جزئي فاعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران
بالذات في المعاني واما في الالفاظ فقد سمي كلية وجزئية بالعرض لتسمية الدلائل باسم
المدلول **قال الكل** اقسامه اثنان تمام ماهية ما تحت من الجزئيات او داخلها او
خارجها انما الفرق هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الأشخاص وهو المقول في جوا
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالانسان او غير متعدد الأشخاص وهو المقول



هذا هو المطلوب في جواب ما هو بحسب الشركة المحصورة كالتقسيم في هوازن كل مفعول على كثير من متفهمين بالحقايق في جواب ما هو اقول انك قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة بيان معرفة كيفية اقتصاص المجهولات التصورية وهي لا تقتضي بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلهذا اصطنع المنطق مقصودا على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلي لا ينسب الى ما تحت من الافراد فاما ان يكون نفس ماهياتها او داخلها او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا والخارج يسمى عرضيا واما يقال لذاتي على ما ليس بخارج عنها فالاولى لكلي الذي يكون نفس ماهيته ما تحت من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهيته زيد وعمر ووبر وغيرهم من الجزئيات وهي لا تزيد على الانسان الا بقوارض مختصة خارجة عنها بما يمتاز شخص عن شخص اخر في النوع لا يخرج اقل ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المفعول في جواب ما هو بحسب الشركة والمخصوصية معا لان السؤال بما هو عن الشيء انما يطالب تمام ماهيته حقيقة فان كان سؤالا عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين او اشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ما هيته الاشياء انما يكون تمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان النوع المنعكلا اشخاص كالانسان مثلا هو تمام ماهية كل واحد من افراد فاذ اسئل عن زيد مثلا بما هو كان القول في الجواب الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وانا اسئل عن زيد وعمر بما هما كان الجواب لانسان ايضا

نظر الماهية في الاخرى ليس
اخرى ان يكون محسوسات متعدي و
ترتيب تلك المحسوسات
على ما يورث الى الاخرى
محسوسات اخرى بل ان تلك
الاهية المحسوسات الاخرى هي
اشياء وذلك على ما هو راجع
الى ما ان ذلك ليس ترتيب
المحسوسات سوى ما اكد ان كلي
ذلك الظاهر بالجزئيات مما لا يقع فيه
نظر ذلك اصلا الا في ما يحصر فيكون نظر
فليس كاسية ولا كسبية فلا غرض للمنطق
عنهما بل لا يبحث فلا يبحث
الجزئيات في العلوم كسبية اصلا وذلك لان
المنقصور عن تلك العلوم تخصيص كمال النفس
لانها ليست التي تبقى بقيتها وجزئيات متغيرة
شبهات
فلا يصح
الادراك كمال بقى خارج
الانفس وايضا جزئيات غير منظمة
كثرتها وعدم اختصارها في الكليات فان قلت في
نظرها جزئيات حقيقي في سبب كمالها في انفسها
وذلك بحيث من الجزئيات حقيقي فالتاثير في انفسها
المعبر عن تلك التصورات في غير تلك النسبة بين
فان كان كليها فاجب ان يكون كليها وان كان

هذا هو المطلوب في جواب ما هو بحسب الشركة المحصورة كالتقسيم في هوازن كل مفعول على كثير من متفهمين بالحقايق في جواب ما هو اقول انك قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة بيان معرفة كيفية اقتصاص المجهولات التصورية وهي لا تقتضي بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلهذا اصطنع المنطق مقصودا على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلي لا ينسب الى ما تحت من الافراد فاما ان يكون نفس ماهياتها او داخلها او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا والخارج يسمى عرضيا واما يقال لذاتي على ما ليس بخارج عنها فالاولى لكلي الذي يكون نفس ماهيته ما تحت من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهيته زيد وعمر ووبر وغيرهم من الجزئيات وهي لا تزيد على الانسان الا بقوارض مختصة خارجة عنها بما يمتاز شخص عن شخص اخر في النوع لا يخرج اقل ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المفعول في جواب ما هو بحسب الشركة والمخصوصية معا لان السؤال بما هو عن الشيء انما يطالب تمام ماهيته حقيقة فان كان سؤالا عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين او اشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ما هيته الاشياء انما يكون تمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان النوع المنعكلا اشخاص كالانسان مثلا هو تمام ماهية كل واحد من افراد فاذ اسئل عن زيد مثلا بما هو كان القول في الجواب الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وانا اسئل عن زيد وعمر بما هما كان الجواب لانسان ايضا

ايضا

ايضا لانه ما هيتهما المشتركة فلا جرم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوبة
والشركة معا وان لم يكن متعددا الاشخاص بل بخصر نوعه في شخص واحد كالشمس كان
مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوبة المختصة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص
لا يطلب الا تمام الماهية المختصة به ولا فرياد في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص
في السؤال يكون الجواب تمام الماهية المشتركة واذ قد علمت ان النوع اذا تعدد
اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو وان
ان لم يتعد كان مقولا على واحد في جواب ما هو فهو اذا كلى مقول على واحد على
كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو فالكلي جنس وقولنا مقول على واحد
ليخرج الثلثة الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا يقال في جواب ما
هو وهناك نظره وان احدا لا مرين لازم اما استعمال التعريف على امر مستدرك
واما ان يكون التعريف جامعاً لان المراد بالكثيرين ان كان محتم سوا كانوا
موجودين في الخارج او لم يكونوا يلزم ان يكون قوله المقول على واحد لا يباحثوا لان
النوع الغير المنفصل الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان كان
المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في
الخارج اصلا كالاعتناء فلا يكون جامعاً والصواب ان يحد من التعريف قوله على
واحد بل لفظ الكلي ايضا فان المقول على كثيرين معين عنه ويقال النوع هو المقول على
كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ورح يكون كل النوع مقولا في جواب ما هو

اما العرض العام فلا يقال في جواب ما هو
لانه ليس تاما
لانه ليس بمميزا لما هو عرض عام
لانه ليس بخاصة فلا يقال في جواب ما هو
لانه ليس تاما ما هيته لما كان نوعا او عامه
يقال في جواب ما هو العرض
ان شئني اوزن جوهره وانما هيته في
جواب ان شئني اوزن عرضة او ما هو
فلا انما
تمام الماهية المشتركة
بين الافراد المختلفة
المستفظة الحقيقية
او ما هيته المشتركة
تمام الماهية المشتركة
بين الافراد المختلفة
الحقيقة وسير عليك
تفصيل هذه المعاني
يقول في القيد يخرج بعض مطلقا
كما ذكره ويخرج العرض العام ايضا
مطلقا ويخرج الفصول البعيدة
لا يخرج الجسم التي وقايد الاشياء
ويخرج ايضا خواص الاجناس كالماهي
فانه وان كان عرضا عام بالقياس الى
الانسان مثلا لكنه خاصة بالقياس الى
الحيوان واما القيد الاخير اعني قوله في جواب
ما هو فانه يخرج الفصول مطلقا فانه لا يثبت
بعيد ويخرج انما خواص ايضا مطلقا سواء كانت
خواص الانواع او الاجناس كالماهي
استنادا خارج الفصول فخرجها
اما القيد الاخير او ما
افراج العرض العام
فقد قيب
استاده لما الاول او ما استاده الى الثاني
رعاية لادراج مع خاصة المراكبة اياه في
العرضة في سلك الافراج بعينه واحد سببه

في معرفة احوال الموجودات في غير سائر
 في معرفة المعنويات لا اعتبارية في بيان
 احوالها وادراكها فاعلم هذه المعرفة في بيان
 بها في معرفة احوال الموجودات في غير سائر
 ولتلك في بيان لا اعتبارية في بيان
 لبطول كونه كسيرة

قوله لانه اما ان يكون تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع اخر او هذا القدر على
 كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين
 نوع اخر
 كانت في
 كونه جنس
 فانه اذا كان
 الجزء مشترك بين
 الماهية وبين نوع
 اخر فقط وكان تمام
 المشترك بينهما كان
 جنس قريبا لهما واذ كان
 الجزء مشترك بين الماهية
 وبين نوعين اخرين او الاخرين
 الاخر وكان تمام المشترك بين
 الماهية وبين النوعين الاخرين
 او الاخر كان ايضا جنس
 قريبا لهما واذ كان تمام المشترك
 بينهما وبين احد النوعين الاخرين او الا
 نوع الاخر كان جنس بعيدا لهما فالمعتبر في
 مطلق الجنس ان يكون تمام المشترك بين
 الماهية وبين نوع اخر سواء كان تمام
 المشترك بالقياس الى الماهية
 ان كان الماهية في ذلك
 الجنس ولا يستطع
 على قسمة
 هذا النوع
 نقول اولاً ان يكون صفاء ان الجزء لا يكون تمام
 المشترك بين الماهية وبين نوع من
 الانواع اصطلاحية

في معرفة احوال الموجودات في غير سائر
 في معرفة المعنويات لا اعتبارية في بيان
 احوالها وادراكها فاعلم هذه المعرفة في بيان
 بها في معرفة احوال الموجودات في غير سائر
 ولتلك في بيان لا اعتبارية في بيان
 لبطول كونه كسيرة

بجسب لشركة والخصوصية معاً والمضم لما اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو بجسب الخارج
 فتم الى ما يقال بجسب لشركة والخصوصية معاً والى ما يقال بجسب للخصوصية المحض
 هو خروج عن هذا الفن من وجهين اما اولاً فلان نظر المنطقيين في هذا الفن عام
 يشمل الموارد كلها فالخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك واما ثانياً فلان المقول في جواب
 ما هو بجسب للخصوصية المحض عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود وقد جعله من اشياء
 النوع وهو فاسد **قال** وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع
 اخر فهو المقول في جواب ما بجسب لشركة المحض لانه يسمي جنساً ورسماً وبانه كالمقوله على
 كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو **اقول** المسمى الذي هو جزء الماهية مختص في
 جنس الماهية وفصلها الا انهما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع
 اخر ولا يكون فالمراد بتمام الجزء المشترك ان لا يكون ولا في جزء مشترك بينهما اي جزء
 مشترك لا يكون جزء مشترك خارجاً عن كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس
 ذلك الجزء او جزء منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء
 مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم النامي والحساس
 المتحرك بالادارة وكل منهما وان كان مشتركاً بين الانسان والفرس لا انه ليس تمام المشترك
 بينهما بل بعضه ذلك ما يكون تمام المشترك بينهما هو الحيوان المستعمل على الكل وبتمايز
 المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم
 النامي والحساس والمتحرك بالادارة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو مقتضى

بالاحسان

۵
نام المذنبه که باقی است
المکمل و برینارکن المذهب و زکات
آنها را لا بد از اقباسی الی بعضی تعلیم
سنة ۱۰

المعتبر في
 توحيد الجواهر
 الالهية
 المشرك بين
 المادية وبين
 المسموعة
 والاعتبار
 في الانا
 والاعتبار

[illegible]

في الفضول والافاض طم فله نكت استه انا ربا
اليه دور العرض العام فلا يخرج الا العقبه الاخيره
سبحه راقه

تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية والمشاركات الحيوانية
لأن الجواب عن السؤال بما هو هو تمام الجزء المشترك والجسم النامي ليس تمام الجزء المشترك
بين الانسان والفرس بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان فيكون هناك
جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان
جواب عنه وهو جواب آخر وثالث جوتي ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس الى
فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة جوتي ان كان بعيدا
بثلاث مراتب كالجوهرة النامية والجسم النامي والجسم المطلق ^{جوتي} ثلثة وهو جواب تابع و
على هذا القياس كلما يزيد البعد يزيد عدد الاجزئية وانما يكون عدد الاجزئية زائدا
على عدد مراتب البعد واحد لان الجنس اقرب جواب وكل مرتبة من البعد جواب ^{اخر}
قال ان لم يكن تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع اخر فلا بد ان لا يكون مشتركا
اصلا وان كان بعضا من تمام المشترك مساويا لهما لا لكان مشتركا بين الماهيتين
بين نوع اخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقد
خلافه بل بعضه لا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان
بميز الماهية عن مشاركتها في الجنس والوجود فكان فصلا **قول** هذا بيان للشق
الثاني من الترتيد وهو ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر
يكون فصلا وذلك لان احد الطرفين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء
امانا لا يكون مشتركا اصلا بين الماهيتين وبين نوع اخر او يكون بعضا من تمام

قوله او ينتهي الى بعض تمام مشترك ٨ عم
المادة او كنهه اي تمام المشترك قال المحقق
الظاهر في العبارة ان يقال او ينتهي الى

تمام
مشترك
بمساديه
بعض تمام
المشترك وذلك
بناء على ان المشترك
والمتقابلة تامان
تمام المشترك لا
بعضه فيجب ان يكون
ما ينتهي اليه لنا التسلسل
تمام المشترك ايضا لا بعضه
لان ما ينتهي اليه ليس له تسلسل
فيه ان يكون من جنس مشترك
لغير انتهاء تمام المشترك يستلزم
انتهاء بعضه الذي ليس هو فان قلت
كما هو متعارف في النظر المشترك
وله كنهه قال الظاهر ان المشترك
في العبارة والمادة في العبارة
يقف على ان النوع المشترك موجودا في
الماضي الذي هو بازائه
لجواز ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا
في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك اعلم
منه لصفته على تمام المشترك وعلى
هذا النوع فيكون له فردان واما
تمام المشترك فلا يصح
على نفسه ان لا يكون
الشيء فردا
نفسه

بر على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون
من بعض قلت ينفذ ذلك وكثير من
الاشكالات الواردة بتوحيده في ذلك النوع
بالمباينة ونفسنا الاشتراك باذكر سابقا
مع ان الكلام في العموم كسب الوجود لان

من الاصول ان كل ما هو مشترك في جنس مشترك
فان مشترك في جنس مشترك في جنس مشترك
وجعلنا مثالا على ذلك ان مشترك في جنس مشترك
فيما ليس مشترك في جنس مشترك
فان مشترك في جنس مشترك في جنس مشترك
فان مشترك في جنس مشترك في جنس مشترك

المشترك مساويا له فاما ما كان يكون فصلا فاما ان كان
لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا اصلا هو الامر الاول ويكون مشتركا
ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وذلك لبعض اقمان يكون مباثا لتمام المشترك
او اخفى منه او اعم منه او مساويا له لا جازان يكون مباثا لان الكلام في الاجزا الممثلة
ومن المحال ان يكون المحمول على الشيء مباثا له ولا انتفى لوجوب اعم بدون الاختصاص
وجودا لكل بدون الجزء وانما محال ولا انتفى لان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين
نوع اخر لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك
بحقيقة المعنى العموم فيكون مشترك بين الماهية وذلك النوع هو بازائه تمام المشترك
لوجوده فيها فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقدار ان الجزء ليس
تمام المشترك بين الماهية وبين نوعهما من الادقاع واما ان لا يكون تمام المشترك
بل بعضه من نوعه فيكون مباثا لتمام المشترك بين الماهية والنوع الذي
هو بازائه الثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني الكا هو بازائه تمام المشترك
الاول مع لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعم منه لكان موجودا
في نوع اخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشترك بين الماهية وبين ذلك
النوع الثالث الكا بازائه تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه
فبمحصا تمام المشترك الثالث وهما جزا فاما ان يوجد تمام المشترك الى غير النهاية

او ينتهي الى بعض تمام المشترك المستكمله والافضل حاله لا لتركب الماهية من اجزاء
غير

الاشكالات الواردة بتوحيده في ذلك النوع
بالمباينة ونفسنا الاشتراك باذكر سابقا
مع ان الكلام في العموم كسب الوجود لان

المشتركة
 مشتركة
 تمام المشتركة
 الأول وبعين
 تمام المشتركة الثاني
 فيكون اعم من الاول
 لكونه موجودا مع الثاني
 ومن الثاني لكونه موجودا
 مع الاول فلا يلزم ان
 يكون جزء التمام المشتركة
 ثالثا ورابع متى يلزم ذلك
 او لا اعم من شئ بمعنى في عموم
 ان يكون موجودا به و ان ذلك شئ
 في صوته واحدة لوجود ان يكون عا
 مختصا في شخصين قلت الكلام في
 سبني على ان اجناس المية الواحدة
 ان يكون بعضها جزء لبعضها
 التمكن بالغير المشترك
 لكن تمام المشترك
 البيات لها فانها لا يكون مشتركة
 مشتركة بينهما وبين جميع المية
 مشتركة لاجزائها فيكون هذا الجزء مميزة للمية
 جميع ما عداها من جملة الميات التي
 سبقت لاجزائها فيكون هذا الجزء مميزة للمية
 جميع ما عداها من جملة الميات التي

فبكون لكل واحد منها فضلا
لعماد الاختصاص افراده المهيبة
تتم جنسي والفضل المالك
يكون بعضه جنب وبعضها
فضلا او كميون
فضلا وسلبا ذكر
وهذه الهيبة
سبحانه

٥٠
 يقال المشترك الثاني ان لم يكن
 مشترك في نوع او غيره فليس مشتركاً فيكون
 مشتركاً فيكون مشتركاً في النوع او غيره
 ويكون
 نوع اخر
 لم يكن تمام
 المشترك
 لانه خلاف المقدر
 فيكون بعضاً من
 تمام المشترك في النوع
 جزاء ما لا يوجد مشترك
 كانت الى غير النهاية او
 ينتهي الى المساوي فيتم اليه
 بلا حاجة الى ان يقال هو اما
 اهم او اخفى او مساو او متباين

معهم فيكون مشتركاً في النوع
 النوع من الجنس فكان مشتركاً
 ان يتوهم ان الفصل لا يكون عليه
 متنازع من العلة على المعلول فخرج لفظ
 من ان يزيله لهذا الوهم فيريد شرف
 ان يقال في باب ما يميز الجنس في
 كان او يميزه لان لفظ الجنس في
 قام لفظاً بعدد او في باب ما يميز الجنس في
 فيتم على شئ في باب ما يميز الجنس في
 فيتم على شئ في باب ما يميز الجنس في

اذا قيل في جوهره ذات مع هو ان يميز
 فيتم الفصول واما اذا قيل ان يميز
 ذاته لم يميز اجواب الابا بعد القابل للتابع
 واما اذا قيل ان يميز ذاته لم يميز اجواب
 بالقابل للتابع واما اذا قيل ان يميز ذاته

فيكون مشتركاً في النوع او غيره
 فيكون مشتركاً في النوع او غيره
 فيكون مشتركاً في النوع او غيره

مشاركات في الوجود في الشئين وحيث يكون فصلها فميزها عنها ويمكن اختصاص ذلك
 بحد من النسب بان يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك و
 نوع اخر يكون مختصاً بتمام المشترك فيكون فصله فيكون فصله في الماهية في الجملة وان
 كان مشتركاً بينهما ولم يكن تمام المشترك بين الماهية في ذلك النوع فيكون بعضاً
 من تمام المشترك بينهما وهكذا لا بد من جزء الماهية في الجنس والفصل باطل في الجواهر
 الناطق والجوهر الحساس مثل جزء الماهية الانسان مع انه ليس بجزء من الفصل الا نقول
 الكلام في الاجزاء المفردة في مطلق الاجزاء وهذا ما عدناه في صدر البحث والاول هو
 ستر في ما المفردة المعنوية في انما هو من الكلام الثاني الفصل الاول في
 من بانه كل شئ على شئ في جوابه شئ هو في جوهره فعلى هذا لو تركت الماهية من ابرز
 متساويين او امور متساوية كان كل منهما فصلاً لهما لان يميزها عن مشاركاتهما في الجوهر
 اقول في تمام الفصل بانه كل شئ على شئ في جوابه شئ هو في جوهره كالناطق
 الحساس فاننا اذا سئل عن الانسان او عن زيد باني شئ هو في جوهره فالجواب ما ناطق
 او حساس لان السؤال باني شئ هو انما يطلب ما يميز الشئ في الجملة وكل ما يميزه في الجملة يصلح
 للجواب ثم ان طلب المميز الجوهري يكون الجواب بالفصل لان طلب المميز العرضي يكون
 الجواب بالخاصة فالكل في جنس شامل لساير الكليات وبقولنا كل شئ على شئ في جوابه شئ
 هو يخرج النوع والجنس من العرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في
 جوابه شئ هو من العرض العام لا يقال في الجواب صلا وبقولنا في جوهره يخرج الخاص

هو ان
 هو ان

وان طلب المميز للشيء عن جميع الأعيان فلا يكون مثل الجنس فضلا لا نرا لا يميز
 عن جميع الأعيان وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الأعيان او عن بعضها فالجنس
 هو المميز للشيء عن بعضها فيجمل ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج عن التعريف فنقول
 لا يكفي في جوابه شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لا بد معه من ان لا يكون تمام
 المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محضه ان الفصل
 كل ثالث لا يكون مقولا في جواب ما هو ويكون مميزا للشيء في الجملة فلو فرضنا ما هيته
 من امرين متساويين اذ امور متساوية كما هيته الجنس العالي اذ الفصل الاخير كان كل
 واحد منهما فصلا لها لانه يميز لما هيته مما يميزا واعلم ان قد مر ان المنطقيين زعموا
 ان كل ما هيته لها فصل وجبل ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعم في لشفاحدا
 الفصل بان كل مقول على الشيء في جوابه شيء هو في جوهره من جنسه وان لم يسا عد
 البرهان على ذلك نبتة المضم على ضعفه بالمشاركة في الوجود فلا بد ان يرا هذا الاحتمال
ثانيا قال الفصل المميز للنوع عن مشارك في الجنس فربما ان يميزه في جنس قريب
 كالناطق للانسان وبعبارة ميموه عن جنس بعيد كالجنس الانسان **اقول** الفصل
 انما يميز عن المشارك الجنسي او عن المشارك الوجودي فان كان ممترعا عن المشارك
 الجنسي فهو اقرب اليه وبعبارة ان يميزه عن مشارك في الجنس القريب فهو فصل
 قريب كالناطق للانسان فانه يميزه عن مشارك في الجسم النامي وانما اعتبر القرب
 البعد في الفصل المميز في الجنس دون الوجود لان الفصل المميز في الوجود ليس يحقق

فعله وانما اعتبر القرب والبعد في التعريف
 فانه اذا كان الجنس في جنس واحد
 او لا فلا يكون تحقق الوجود مقتضيا
 يقال الانقسام بالجنس مقتضيا
 والبعد لا يتصوره
 الفصول
 عن المشاركات الوجودية فان
 اذا تركبت من امرين متساويين او من
 متساوية كان يميز كل واحد منها للمابة
 كتمييز
 الاخرى
 فلا يكون
 بعضها قريبا
 وبعضها بعيدا
 فمنها لك خصوصية
 الانقسام الى اقرب
 والبعد بالفصول
 المميزة عن المشاركات
 الجنسية ويرد عليه ان
 انقسام الالهة متصورة في ذلك
 الفصول ايضا فانما اذا فرضنا
 ما هيته مركبة من جنس ونفس
 فرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين
 متساويين فنفس مميزة له لك الجنس
 جميع المشاركات الوجودية ومميزة لتلك
 المهمة عن بعض المشاركات الوجودية مختلفة
 فيمكن ان يقال الفصل المميز للمابة
 عما يشترك في الوجود ان يميز
 المشاركات جميعها فاما
 فنفس قريب لها وله
 يميز عن بعضها
 فهو فصل
 بعيدا
 فالاولى الاقرب
 على ما ذكره ابن ارح فان
 تحقيق الوجود يقتضي زيادة
 عنها فربما يقتضي بعض المباحث
 الناصر في ذلك
 انما هو انما هو
 على ما ذكره

والجواب ان ما يميزه عن جنس بعيد فهو فصل بعيد كالجنس الانسان فانما يميزه عن مشاركات

بیتاں ایں

ان تصور مع تصور لزوم و
تصور النسبة بينهما كاف
لا يجوز واما ان يقال تصور
تفصيلي تصور لشيء و
اجزائه سائر
بقره
مقدرا كسوة
ان يخرج محققا و
المهية الموجدية اي في
اللازم التوجيدي لا لازم
والخارج سعادا و السالى
حيث هي اي وهو الذي
يخرج منه سلم اي في الزمن
مكلا من المهية من

مقابلا
 لها وح
 لا يتلوها
 يكون لازما لها
 اولها بالكان
 الاول يلزمه
 لان كونه لازما يكون
 للزوم افر وتنفذ الكلام
 الى ذلك للزوم حتى
 يتسلسل وان كان الثاني
 يلزم ارتفاع الزوم عنهما و
 اسكان ارتفاع الزوم انما يكون
 بكونه الانفكاك بين اللزوم و
 الملزوم لانه لو امتنع الانفكاك
 بينهما لكان اللزوم باجتماع المفروض
 خلافه برفع عينه استحال هذا التسلسل لكونه
 في الاسود الاعتبارية فانه جائز بوضع فان
 الواحد يلزمه لكونه نصف الاثنين والنصف
 الثلث لا يغير النهاية سرح
 كدع عن سخر ارق اذ لا بد لنبوة الماوية من علته
 فاذا اعتبر تلك العلة كان ذلك لزم
 متمنع الانفكاك بين الماوية في
 تلك احواله وان كان متعلقا
 بالماوية على ما هو لم
 يكون له معنى اصلا
 الا ان نق

فيكون ان كان لا يمنع انفكاكه عن الشيء بدوم له اذ لا بدوم
 البتة لا ينافي ما كان الانفكاك في ذاته الانفكاك في ذاته
 فيكون ان كان لا يمنع انفكاكه عن الشيء بدوم له اذ لا بدوم
 البتة لا ينافي ما كان الانفكاك في ذاته الانفكاك في ذاته

فيكون ان كان لا يمنع انفكاكه عن الشيء بدوم له اذ لا بدوم
 البتة لا ينافي ما كان الانفكاك في ذاته الانفكاك في ذاته

الزوايا الثلاث القائمة بين المثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للثلاث
 لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث متساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج الى سطر وههنا
 نظره هو ان الوسط على ما فسر القوم ما يقتضون بقولنا ان حين يقال لا بد من كذا
 اذا قلنا العالم محدث لا بد من متغير فالمقارن بقولنا لا بد وهو المتغير وسط وليس يلزم
 من عدم افتقار الزوم بينهما الى سطر ان يكفي فيه مجرد تصور اللازم والمزوم لجواز
 توقفه على شئ اخر من حد او تجزئة او حصر او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط
 في مفهوم غير البتين لم ينقص لازم الماهية في البتين وغيره لوجود قسم ثالث قد
 يقال لبيتين على اللازم الذي يلزم من تصور مزوم تصويره لكون الاثنين ضعفا
 للواحد فان من تصور الاثنين ادراك ان ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لان من
 يكفي تصور المزوم في الزوم يكفي تصور اللازم مع تصور المزوم فيه وليس كلما
 يكفي التصور ان يكفي تصور واحد والعرض المفاارقا ما سير الزوال كحركة النجم في مقرة
 الوجلا بطيئ الزوال كالشباب للشباب وهذا التقسيم ليس بخاصة لان العرض المفاارق
 وهو لا يمنع انفكاكه عن الشيء الا يلزم ان يكون منفكا حتى يتصور في ربع الانفكاك
 وبطية لجواز ان لا يمنع انفكاكه عن الشيء بدوم له كحركة الافلاك **قال** كل
 واحد من اللازم والمفاارق ان اختصا فلا حقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضمان
 والانه هو العرض العام كالماشي في رسم الخاصة بانها كلمة مقولة على ما تحت حقيقة
 واحدة فقط قولنا جيتا فالطيات اذ اخص نوع وجنس ونصل وخاصة وعرض

فيكون ان كان لا يمنع انفكاكه عن الشيء بدوم له اذ لا بدوم
 البتة لا ينافي ما كان الانفكاك في ذاته الانفكاك في ذاته

عام

فيكون ان كان لا يمنع انفكاكه عن الشيء بدوم له اذ لا بدوم
 البتة لا ينافي ما كان الانفكاك في ذاته الانفكاك في ذاته

الوجود في الخارج لا نفس مفهوم ذلك اللفظ يعني امتناع وجود الكلبي او امكان وجود
 في الخارج شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلبي بل اذا جرد العقل انظر اليه احتمال ان
 يكون ممنوع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود في الخارج فكلما انما نسبناه الى الوجود
 الخارجى اما ان يكون ممنوع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كشرط
 البناء على اسم والثاني اما ان يكون موجودا في الخارج ان لا يكون والثاني كالعقائد
 الاقل اما ان يكون متعددا لافراد في الخارج او لا يكون متعددا لافراد فيه فان لم يكن
 متعددا لافراد في الخارج بل يكون منحصرا في فرد واحد فلا يخفى اما ان يكون مع امتناع
 غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والاول كما بينا عز اسم الله الثاني كما
 لست سر ولا كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون افراد متساوية
 او غير متساوية والاول كما لو كانت متساوية فاما ان يكون منحصرا في الكواكب لست سر ولا
 والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متساوية على مذهب بعض **قال الثاني**
 اذا قلت للحيوان مثلا بانه كل في هذا الامر ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو كونه كليا
 والمركب منهما والاول يستعمل كليا طبيعيا والثاني كليا منطوقا والثالث كليا عقليا
 والكلبي الطبيعي موجود في الخارج لا جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجود
 الموجود في الخارج موجود فيه فاما الكلبيان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف
 والنظر فيه خارج عن المنطق **اقول** اننا قلنا للحيوان مثلا بانه كل في هناك امور ثلاثة
 الحيوان من حيث هو وهو مفهوم الكلبي من غير اشارته الى مادة من المواد والحيوان

٥٧
 لان المسكانيين قالوا ان
 فيها قالوا اعتقادهم
 كدور العالم
 فانهم
 اقسموا
 الستة لانه
 اما معدوم
 الخارج او موجود
 في الاول فمتساوي
 احدهما ممنوع الوجود
 الخارج وان لم يكن الوجود
 فيه وان لم لا يكون اما ان لا
 يتعدد افراده او يتعدد
 الاول فمتساوي لانه اما مع
 غيره او بدون ذلك في كل ذلك
 اما مع تساوي افراد او مع عدمه
 فان قلت ان كان المراد بكل الوجود
 الاسكان العام فلا يصح جعله ممنوع
 متساويا لانه في بعض قسمين متساوي
 لانه الاسكان بهذا المعنى متساوي للمتنوع
 ان كان المراد الممكن بالاسكان الخاص فليزوم
 ان لا يصح جعله واجب متساوية فانه لا يتساوى
 فيكون متساوية فبعضه جعله قسمين متساويين
 قلت المراد بالممكن الاسكان العام
 لا سطر بر مقتضى ايمان الوجود
 بقا بر المتتنوع مع تساوي
 الواجب وغيره
 الا ان هذا
 الاسكان
 العام اذا نسب الى الوجود يشهد بالواجب
 الممكن الخاص فقط سببه

احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر كالنسان من غير عكس كالحيوان والانس او بينهما
 عموم من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط كالحيوان و
 الانبياء ومبائن ان لم يصدق شئ منهما على شئ فما يصدق عليه الاخر كالنسان و
 الفرس **قول** النسب بين الكليات منحصرة في اربع التماسك والعموم والخصوص المطلق
 والعموم والخصوص من وجه والنبات وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي اخر فاما ان
 يصدق على شئ واحد ولم يصدق فان لم يصدق فاعلى شئ اصلا فاما متباينان كالانسان
 والفرس فانه لا يصدق شئ من افراد الانسان على شئ من افراد الفرس اصلا وبالعكس
 وان صدق على شئ فلا يخفى اما ان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر
 او لا يصدق فان صدقا فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه
 الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما ان يصدق احدهما
 على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس او لا يصدق فان صدق كان بينهما عموم
 وخصوص مطلق والصادق على كل ما يصدق عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا
 كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان بالانسان وان لم يصدق
 احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر بل صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر كما
 بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه فاما لما يصادقا
 على شئ فلم يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر كان هناك تلك صوابا
 ما يجتمع بينهما على الصدق والثابتة ما يصدق بينهما فلا دون ذلك والثالثة ما

على شئ اصلا لان من خرج ولان الله من فان جعل
 متباينين
 وجب ان
 يكون بين
 تقبضهما بين
 جزئي على ما سبق
 وهو باطل لان الاشياء
 والممكن العام متباينان
 فانه لم يجعل من المتباينين
 اثنين فقد رتب في تعريفها
 وليس بينهما وجه تقييد
 الدعوى بالكليات الصادقة في
 نفس الامر على شئ من الاشياء
 او الاشياء التي يمكن صدقها كذلك
 فيخرج الكليات الفرضية التي يمتنع
 صدقها في نفس الامر على شئ من الاشياء
 فارجا وذهبا فكانه قيد الكليات الله ان
 يصدق على شئ يجب نفس الامر فيصير
 في الافاق المار بته وتيمم القواعد انما يجب
 بحسب الطاقة البشرية وبحسب الاغراض
 المطلوبة من القوة ولا غرض لهم في الكليات
 الفرضية برز في الكليات الموجودة
 اصالة والصادقة في نفس
 الامر على شئ طبعا ولا
 يمكن ايضا
 لدرجتها
 في هذه الافاق مع رغبة تلك الاحكام سمية

الاختصاص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا ومبين الاختصاص المتباينين
 متباينان تبايناً جزئياً لانهما ان لم يصدق مطلقاً اصلهما كالتلويح والعدم كان بينهما
 تباين كلي وان صدقا معا كالانسان والافرس كان بينهما تباين جزئياً خصوصاً
 احدهما متباينين مع نقيض الاخر فقط فالشأن الجزئي لازم جزئياً **القول الثاني** في فرع
 من بيان التشعب بين العينين شرع في بيان التشعب بين النقيضين فنقيضنا
 المتساويان متساويان اي يصدق كل واحد من نقيض المتساويين على كل ما يصدق
 عليه النقيض الاخر ولا يمكن بل حد النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر
 لان ما يكذب عليه احدهما لا يصدق عليه غيره والا لكان بينهما نقيضاً بصدقه
 عين احدهما متساويين على نقيض الاخر وهو يستلزم صدق احدهما متساويين بدون
 الاخر هـ مثلاً يجب ان يصدق كل انسان ان ناطق فيكون ناطق الانسان والا
 لكان بعض الانسان ليس بالناطق فيكون بعض الانسان ناطقاً فبعض الناطق
 الانسان وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقاً اختصاص من نقيض الاختصاص مطلقاً اي
 يصدق نقيض الاختصاص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وليس كذا يصدق عليه
 نقيض الاختصاص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فالانزاع لم يصدق نقيض الاختصاص
 على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم لصدق عين الاختصاص على بعض ما يصدق عليه
 نقيض الاعم فيصدق الاختصاص بدون الاعم وان محال كما نقول يصدق كل الحيوان
 الانسان والا لكان بعض للحيوان انساناً فبعض الانسان حيوان هـ وان هـ واما

نقيض الاختصاص المتباينين مع نقيض الاعم مطلقاً ومبين الاختصاص المتباينين
 متباينان تبايناً جزئياً لانهما ان لم يصدق مطلقاً اصلهما كالتلويح والعدم كان بينهما
 تباين كلي وان صدقا معا كالانسان والافرس كان بينهما تباين جزئياً خصوصاً
 احدهما متباينين مع نقيض الاخر فقط فالشأن الجزئي لازم جزئياً **القول الثاني** في فرع
 من بيان التشعب بين العينين شرع في بيان التشعب بين النقيضين فنقيضنا
 المتساويان متساويان اي يصدق كل واحد من نقيض المتساويين على كل ما يصدق
 عليه النقيض الاخر ولا يمكن بل حد النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر
 لان ما يكذب عليه احدهما لا يصدق عليه غيره والا لكان بينهما نقيضاً بصدقه
 عين احدهما متساويين على نقيض الاخر وهو يستلزم صدق احدهما متساويين بدون
 الاخر هـ مثلاً يجب ان يصدق كل انسان ان ناطق فيكون ناطق الانسان والا
 لكان بعض الانسان ليس بالناطق فيكون بعض الانسان ناطقاً فبعض الناطق
 الانسان وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقاً اختصاص من نقيض الاختصاص مطلقاً اي
 يصدق نقيض الاختصاص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وليس كذا يصدق عليه
 نقيض الاختصاص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فالانزاع لم يصدق نقيض الاختصاص
 على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم لصدق عين الاختصاص على بعض ما يصدق عليه
 نقيض الاعم فيصدق الاختصاص بدون الاعم وان محال كما نقول يصدق كل الحيوان
 الانسان والا لكان بعض للحيوان انساناً فبعض الانسان حيوان هـ وان هـ واما

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الثاني فلا تزلوا صدق قولنا ليس كلما يصدق عليه نقيض الاخص بصدق عليه نقيض
 الاعم لصدق نقيض الاعم على ما يصدق عليه نقيض الاخص فيصدق الاخص على كل
 افراد الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل الانسان لاجيوانا والا لكان كل الانسان
 لاجيوانا وبالعكس الى كل حيوان انسان او نقول ايضا قد ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض
 الاخص ولو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيض متساويين فيكون
 العيان متساويين ههنا او نقول عين العام صادق على بعض نقيض الخاص حقيقة
 للعموم فليس بعض نقيض الاخص بنقيض الاعم بل عينه وفي قوله لصدق نقيض الاخص
 على كل يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس لتأخر جعل الدعوى جزء من الدليل
 وهو مصادره على المحكم والامران اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما
 عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه لان هذا العموم اي العموم من وجه متحقق
 بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مطلقا وليس بين نقيضيهما عموم اصلا
 لا مطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلا يتبادر ان في اخص
 اخر ويصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم كما
 لحيوان والا الانسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون الانسان
 والا الانسان يصدق بدون الحيوان في الجماد اما ان لا يكون بينهما نقيضهما عموم
 اصلا فللنباش المحكي بين نقيض الاعم وعين الاخص امتناع صدقهما على شئ فلا يكون
 بينهما عموم اصلا وانما ثبتا النباش بالكلية بين نقيض الاعم وعين الاخص لان

الباقى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

جزئية وصدقها لا ينافي صدق الموجبة الجزئية

سببه
قوته
فنيه
الاشكال
لان المدعى
انتفاء لزوم عموم
في مورد واحد لا ينافي
انتفاء اللزوم لجواز
ان لا يثبت العموم في
مورد فظا يكون العموم
لازم للنقيضين المذكورين

بجزئية واما يطلق سلب جزئية في
مقابلة السلب الكلي ويراد به النفي
لبعض مع الالبات لبعض اخر
بجزئية تلك المقابلة والافان سلب
بجزئية اعم من ذلك لان صدق سلب
الحكم من البعض وذلك متحقق في سلب
الكلي ولما كان هذا مظنة سؤال اجاب بقول
نعم اه سرج

بدون الاخر كان النقيضان ايضا كلك
ولا نغني بالمباينة الجزئية هذا القول
ونقيضا للمباينين مباينان باننا
جزئيا لانها اما ان يصدقها معا على
شي كالانسان والاف من الصادقين
معا على الجاهل ولا يصدقها كاللا وجود
والا عدم فلا شيء مما يصدق

صحيح

التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كذا واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة
فمراجعة الى سالتين جزئيتين كانت التباين الكلي من جبر سالتان كليتان والتباين
الجزئي اما عموم من وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض
الصور فان لم يتصادقا في صورة اصلها فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه
فلما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم من تحقق
التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصلها فان قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه

ليس بين نقيضيهما عموم اصلها باطل لان الجوان اعم من الأبيض من وجهين
نقيضيهما عموم من وجه فنقول لم اذ ان ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم
فيندفع الاشكال ونقول لو قال بين نقيضيهما عموم لاناد العموم في جميع الصور
لان الاحكام الموردة في هذا الفن انما هي كليات فان قال ليس بين نقيضيهما
عموم كان دفعا للاجاب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا ينافي نعم لم يثبتين

فما ذكره النسبة بين نقيضين الاخرين بينهما عموم من وجه بل يثبت عدم النسبة
بينهما بالعموم وهو بصدق ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية لان
للعبين اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق عليه الوجود يصدق عليه الازدواج
وبالعكس لا ياما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاً اما اذا لم يصدق على شيء
اصلها كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاً اما اذا صدق
على شيء كلي بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المباينين يصدق مع نقيض

تعريف الجزئي الإضافي نظر لأنه والكل الإضافي متضادان لأن معنى الجزئي الإضافي
 الخاص ومعنى الكل الإضافي العام وكما أن الخاص خاص بالنسبة إلى العام كذلك العام
 عام بالنسبة إلى الخاص واحد المتضادين لا يجوز أن يذكر في تعريف المتضادين الآخر
 ولا لكان نعقله قبل نعقله لا معه وأيضا لفظة كلاً إنما هي للأفراد والتعريف بالأفراد
 ليس بجائز فالأولى أن يقال هو الاختصاص من شيء هو الجزئي الإضافي أعم من الجزئي
 الحقيقي يعني أن كل جزئي حقيقي جزئي إضافي بدون العكس أما الأول فلأن كل
 جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهية المعرات عن المنحصص كما إذا جردنا زيدا
 عن المنحصص التي بها صار شخصا معينا بقي الماهية الإنسانية وهو أعم منه فيكون
 كل جزئي حقيقي مندرجا تحت أعم منه فيكون جزئيا إضافيا وهذا منقوض بواجب
 الوجود فانه شخص ويمتنع أن يكون له ماهية كلية إلا فهو أن كان مجرد تلك الماهية
 الكلية يلزم أن يكون أمرا واحدا كلياً وجوئياً وهو محال وإن كان تلك الماهية مع
 انه يلزم أن يكون واجبا لوجوده معرضا للشخص وهو محال وإن كان تلك الماهية
 مع شيء محمولاً فترتب الحكمة أن الشخص الواجب عنه وأما الثاني فلجواز أن يكون الجزئي
 الإضافي كلياً لأنه الاختصاص من شيء الاختصاص من شيء يجوز أن يكون كلياً تحت كلي آخر
 بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع أن يكون كلياً **قال** الخ من النوع كما يقال على ما
 ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها
 الجنس في جواب ما هو قولنا أولياً وليسمى النوع الإضافي **اقول** النوع كما يطلق

له في قوله وهذا منقوض بواجب الوجود أنه
 بذاته المخصوصة لا بمفهومه الذي لا يستحق
 الوجود لذاته إذ هو كلي وهو ظاهر لا يخفى على من
 لا ادخل
 مسكة
 أو يمنع من
 قول بعض المحققين
 بشرح المطالع
 أن المراد من الأول
 أي هنا هو ذات الله تعالى
 شأنه وعظم سلطانه
 وهو جزئي بالاتفاق شرح
 قوله فانه يمتنع أن يكون كلياً
 أقول فقد ظهر ما ذكره أن النسبة
 بين الجزئيين وبما ذكرت نسبة
 بين الكليين وأما النسبة بين الجزئي
 الحقيقي وبين كل واحد من الكليين
 فالمبانيته وأما النسبة بين الجزئي الإضافي
 وبين كل واحد منها فالعموم من وجهين
 الجزئي الإضافي على الجزئي الحقيقي به وبها رصده
 به ووجه في المفهوم أن له تضاداً في الكلي على
 الكليات المتوسطة بينها

دارالعلوم اسلامیہ

ولا تخفى فيكون جنس
 مفرد ليس واقعاً سلسلة
 الترتيب فلهذا ينبغي ان لا يبعد من
 المراتب ويجعل المراتب متفرقة في تلك كما فعل بعضهم
 لان اعتبار افرادها يخرج الملاحظة من الملاحظة التي ترتب
 عنها وانما قال في الملاحظة تنازلاً في ترتيب
 في المراتب من المراتب متفرقة في تلك كما فعل بعضهم
 لان ترتيب الانواع هو ان يكون
 هناك نوع نوع نوع نوع نوع ولا شك
 ان نوع النوع يكون تحت لان نوعه شيء
 ليس
 المافقة
 فالشيء انما
 يكون نوع انما
 اذا كان تحت
 ذلك النوع وكذا
 فيكون ذلك الترتيب
 على سبيل التنازل من
 عام المافق وترتيب
 الاجناس وهو ان يثبت
 جنس وجنس جنس جنس
 جنس جنس ولا شك ان
 جنس جنس يكون فوقه لان
 جنسية الشيء بالقياس الى ما تحت
 فالشيء انما يكون جنس اذا كان فوق
 ذلك الجنس جنس وكذا فيكون ذلك
 الترتيب على سبيل التصاعد من خاص الى عام
 ثم اعلم ان النوع السافر من مراتب الانواع
 مبين لمراتب جميع الاجناس فانه لا يكون
 الا نوعاً حقيقياً فيستحيل ان يكون جنس لان
 الجنس العالي مبين لمراتب جميع الانواع
 لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان
 يكون نوعاً وبين كل واحد واحد
 من الجنس المتوسط
 السافر عموم من
 وجه فليكن
 بالترتيب
 الامثلة سبعة

العشرة وهي حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحت نوع بل انما
 ولا اختصاص ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر على ذلك التقدير فهو نوع مفرد و
 تقر بالتقسيم على جواهره وان النوع ان يكون فوقه نوع وتحت نوع او لا يكون
 فوقه نوع وتحت نوع او يكون فوقه نوع ولا يكون تحت نوع او يكون تحت نوع ولا يكون
 فوقه نوع وذلك ظاهر **قال** ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العاكس الجوهر
 في مراتب الاجناس يسمي جنس الاجناس لا السافل كالجواهر مثال المتوسط منها كالجسم
 النامي والجسم ومثال الجنس المفرد كالعقل فلنا ان الجوهر ليس بجنس له اقوال
 ان الانواع اضافة لترتيب متنازلة كن لان الاجناس ايضا قد ترتب متصاعدة
 يكون جنس فوقه جنس كما ان مراتب الانواع اربع كذلك مراتب الاجناس ايضا
 تلك الاربع لان ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهر وان كان اخصاً فهو
 الجنس السافل كالجوان اعم واخص فهو الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم ومثال
 لكل كالجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس يسمي جنس الاجناس لا السافل
 السافل في مراتب الانواع يسمي نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما
 هي بالقياس الى ما تحتها فهو انما يكون جنس الاجناس ان كان فوق جميع الاجناس
 نوعية الشيء بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع ان كانت تحت جميع
 الانواع والجنس المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنساً فانه ليس
 اعم من جنس اذ ليس تحت الا العقل العشرة وهي انواع الاجناس ولا اختصاص اذ ليس



فوقه الا الجوهر قد فرض انه ليس بجنس لا يتوحد احد التمثيلين فاسدا مما تمثيل النوع المميز
بالعقل على تقدير جنسية الجوهر مما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضيته
الجوهر لان العقل اذا كان جنسا يكون تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا بل يكون
نوعا غالبا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان
مالا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول لتمثيل الاول على تقدير ان يكون

العقول لعشره منقطة بالنوع والثاني على تقدير انهما مختلفتان والتمثيل كجمل
الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه قال والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقة
كالانواع المتوسطة والحقيقية موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بينهما
عموم وخصوص مطم بل كل منهما اعم من الاخر من وجه لصدقهما على النوع السافل
اقول لما ابتدع على ان النوع معين اذا كان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدما
المنطقيين حتى البت في كتاب لشفاف الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة
وردد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطم فان كلاهما
موجود بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقة فكما في الانواع المتوسطة
فانما انواع اضافية وليست نواعا حقيقية لانها اجناس لا تما وجود النوع الحقيقي
بدون الاضافي فكما في الحقايق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها

فوقه الا الجوهر قد فرض انه ليس بجنس لا يتوحد احد التمثيلين فاسدا مما تمثيل النوع المميز
بالعقل على تقدير جنسية الجوهر مما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضيته
الجوهر لان العقل اذا كان جنسا يكون تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا بل يكون
نوعا غالبا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان
مالا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول لتمثيل الاول على تقدير ان يكون

٦٩ قوله فيكون مركبا من اجنس واحد
انقول هذا طاعت فان استمره انما باب لفظ
والاجواب من انما اجتماع في المسمى به في

لا يعلم
ذلك الا
مخرج وانا
يكون كذا كذا
لو كان كذا حقيقيا
ممكنا لا يتم ايضا
اختصار الممكنات فيها
بما اختص اجناس الممكنات
الغاية والظاهر ان يقول
بين
النوع كسبب خارج وركبة
من اجنس واحد كسبب العقل
وهذا لم يثبت بعد وايضا حتى المكن
الاولين مبنية على ان يكون العرض
جنسا لها والا لكان كل منهما نوعا متما
كنت جنس يقال عليه وعلى غيره اجنس
يكون اضافيا وكل منهما متما في نفس
انه لو سلم البسالة فيها لا يلزم منه بوث
المدعى اذ لا يلزم من بسالة لهية
كونها نوعا فضلا عن ان
يكون حقيقيا وانا
يلزم ذلك ان
لو كان

تمام ما به افرادة وهو غير لازم لجواز ان يكون
جنسا غالبا او مفردا او نصلا او غير ما سرج
وسمى كذا كذا
ان يكون كذا كذا
ما به افرادة حتى يكون كذا كذا
غير منه حتى يكون كذا كذا
اضافيا قد لا يكون كذا كذا

انواع حقيقية وليست نواعا اضافية ولا كانت مركبة لوجوب اندراج النوع
الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم يبين ما هو الحق عنده
ايضا انما يصح اذا كان كل منهما تاما به افرادة ولم يندرجا تحت جنس صلا وقد يات
الافراسية الموضعية

فوقه الا الجوهر قد فرض انه ليس بجنس لا يتوحد احد التمثيلين فاسدا مما تمثيل النوع المميز
بالعقل على تقدير جنسية الجوهر مما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضيته
الجوهر لان العقل اذا كان جنسا يكون تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا بل يكون
نوعا غالبا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان
مالا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول لتمثيل الاول على تقدير ان يكون

قوله فلو كان جميع مقومات السافد ٧٢
اقول اي جميع الفصول المقومة له لان الكلام
بينها فان قلت فليحذف الفرق بين العالمين

والنفس
الجواز ان
يكون في
السافد
الفصول المقومة
المشتركة بينه وبين
العالم فرضنا امرا
به بمتار عن العالم
ليست في السافد ورا
ما به العالم الا الفصول
المقومة له لا فاذ فرضت
مشتركة بين السافد والعالم
ما به مثلا ليس في السافد ورا
اجزاء الفصول مقومة للثلاث
ومقتضى ظهوره بقرينة الجواز
والنامي واما من المتحرك بالارادة
الناطق وكذا ليس في الانسان ورا
اجزاء الفصول مقومة للثلاث
باجزاء الثلاثة الاخيرة وليس فيه ايضا ورا
اجزاء النامي الا فصول مقومة له بها الا
خير ان وليس فيه ايضا ورا واما
واحد هو انطلق فانه اذا ترشدا لا
كان الزينة اجزاء العالم
منه وسع فصله وكذا فلا
يتميز السافد عن الذي
فوقه الا ما هو
مقوم له

فان فرض كونه مشتركا لم يبق فرق بينهما هلا
لما سببه ان العالم منوع اذا كان
لما سببه ان العالم منوع اذا كان
لما سببه ان العالم منوع اذا كان
لما سببه ان العالم منوع اذا كان
لما سببه ان العالم منوع اذا كان
لما سببه ان العالم منوع اذا كان
لما سببه ان العالم منوع اذا كان

سواء كانت انواعا واجزا ساجب ان يكون لها فصول مقومات لان فواتها اجناسا
لم يذكر النوع العالم الا في اربعة اجزاء اجزاء المتوسط ولا يجوز ان يكون النوع

وفصول مقومات لان تحتها انواعا كالحوا فان لما اندرج تحت الجسم انما كان له

فصل مقوم اي فصل عن غيره كالحساس لما اندرج تحت الانسان والفرس كان له فصل
مقسم كالناطق للضاحات وكل فصل يقوم النوع العالي والجنس العالي فهو يقوم
فوقها هو العالم انما هو التميز في اقسام الفصول بين العالمين

السافل لان العالي مقوم للسافل مقوم المقوم مقوم من غير عكس كل اي ليس كل
مقوم السافل مقوم للعالي لان قد ثبت ان جميع مقومات العالم مقومات السافل فلو

كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يكن بين السافل والعالي فرق لانما قال
التساوي ولم يكن كذلك فان ثبت ان جميع ما في العالم ليس هو المقوم العالي في كل فصل

من غير عكس كل اي ليس كل مقوم السافل مقوم للعالي هو مقوم العالي في كل فصل
يقسم الجنس السافل فهو مقسم للعالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع واحد كل

ما يحصل السافل يحصل العالي فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى
تقسيمه للعالي ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم للعالم مقسم للسافل لان فصل السافل

مقسم للعالي هو لا يقسم السافل بل يقوم ولا يكون ينعكس جزئيا فان بعض مقسم للعالم
مقسم للسافل هو مقسم السافل قال الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء هو

الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء لا متبانه عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون
نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل الماعرف والشيء لا يعرف قبل نفسه ولا اتم لقصوره

عن افادة التعريف ولا اخص كونه اخفى فهو متساو لهما في العموم والخصوص اقول
قد سلف للثلاث نظر المنطقي اقله القول السارح او في الحق ولكل منهما مقدمات



هو اذ وجوده في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف لا بد ان يكون اجلي من المعرفة
ولا الى اتم مباحث لان الاغم والاختصاص لما يصلحها للتعريف مع فهمها الى الشيء فالمباحث
بطريقا الشيء لا ترقى غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعرفة مساويا للمعرفة في
العموم والخصوص فكل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وبالعكس وما
فلان الاول اما نظر في المسمى بالعرف صدق بالعرف المسمى عليه صدق بالكلية
وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا ومعارضا ومطردا ومنعكسا راجع
الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرفة متساوية لكل واحد من افراد المعرفة بحيث
لا يشك منه فرد وهذا المعنى ملازم للكلمة الثانية القائلة كل ما صدق عليه المعرفة
صدق عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون المعرفة بحيث لا يدخل فيه شيء من غير
المعرفة وهو ملازم للكلمة الاولى فلا طرد لثلاث في النبوت اي متى وجد المعرفة
وجد المعرفة وهو عين الكلمة الاولى والانعكاس لثلاث في الانتفاء اي متى انتفى
المعرفة انتفى المعرفة وهو ملازم للكلمة الثانية فانما صدق قولنا كل ما صدق
عليه المعرفة صدق عليه المعرفة فكما لم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة
وبالعكس قالوا يسمى حدا ما ان كان بالجنس والفصلين وبين وحدنا نقصا ان كان
بالفصل القريب وحده اديه وبالجنس البعيد ورسما ما ان كان بالجنس القريب والخاصة
ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها اديه وبالجنس البعيد والخاصة والخاصة
او رسم وكل منهما اما تام او ناقص فهذه اقسام اربعة في الحد التام ما يتركب من الجنس

[illegible]

المراد على المعرفة ولا دلالة للعام عليه بامدك
الذاتيات المعبرة وايضا كما ان العام عام
بالنسبة الى الخاص كذلك الخاص خاص بالنسبة
للعام فتعريف احد هما بالآخر تعريف باجه
المتضامين بالآخر على امر وهذا من الخاص

والا عدم صلاحية المباحية
للمتزوجين فلهذا أم أفادته
نصوري وكيف قد اذنت يا زنا
على الغير والارطالار
واما المباح فلهذا مني
الخير والى يكون ان تباله
وسلوكها عن غير هاتوه
لا يتبعوا في المباحية
فأمرهم بها
افضل

المغ

قوله
لأنها
في المرتبة
الواحدة
أي الحركة
السكونية
الواحدة فمن عرف
الحركة عرف السكون
وبالعكس
أذ لم يجد السكون
عن عدم الحركة والآلة
السكونية أخفى من الحركة
لأنها إذا امتنع تعريف
الشيء باب وبه في المعرفة
أجهالة كان امتناع تعريفه بها
أخفى منه أول سببه

مرتبة
واحدة
الدور
دور
المراتب
نفسه
أخفى

الاشارة الى ان الشئ قد يكون في الشئ

والخاصة وهو التسميات أو بغيره وهو التسميات الناقصة **قال** ويجب الاحتراز عن تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس
بفرد وعن تعريف الشئ لا بما يعرف إلا به سواء كان ذلك بمرتبة واحدة كما في الكيفية
ما يباين مع المساوية واللامساوية ثم يقال لمساوية اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما في
الاشارة ويجب ان يحتوز عن استعمال الفاظ غير شبيهة بظاهرة الدلالة بالقياس
الى المسائل لكونه مفقودا للعرض **قول** اخذ ان يبين وجوه اختلاف التعريف ليعتد
عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة
والجهالة وهو ان يكون العلم باحدهما مع العلم بالاخر والجهل باحدهما مع الجهل بالاخر
كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فمن علم
احدهما علم الاخر وجهل احدهما جهل الاخر ولا معرفت يجب ان يكون اقدم معرفة لانه
معرفة المعرفة علته معرفة المعرفة والعللة مقدمة على المعلول ومنها تعريف الشئ بما يتوقف
معرفة عليه اما بمرتبة واحدة ويستقيم وقد امضت حقا او بمراتب ويستقيم وقد امضت
منها لما ظهر في الكتاب واما الاغلاط اللفظية فانما تنصور اذا حاول الانسان التعريف
لغيره وذلك بان يستعمل في التعريفات الفاظ غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك
الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الفاظ الغير شبيهة بالاشارة مثل ان يقول النار
اسطقس فوق الاسطقس وكاستعمال الفاظ المجازية فان الغالب مبادرة
المعنى الحقيقية الى الفهم وكاستعمال الفاظ المشتركة فان الاشتراك محل الفهم المعنى



وبتوقف معرفتها على معرفتنا تلك المبدأ الذي
 هو باب حوت الفضايا لذلك فهو
 المقصود نعم لو كان للتسامع علم بالفاظ الوحشية او كان هناك قرينة دالة على المراد جاز
 استعمالها قال المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول
 اما المقدمة ففي تعريف القضية واتسامها الاولى القضية قول يصح ان يقال لقائله
 انه صادق فيه او كاذب وهي اما حتمية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا رند
 عالم وزيد ليس بعالم او شرطية ان لم ينحل قولنا فرغ من القول المشرح شرع
 في مباحث الحجج ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع المقالة الثانية
 لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية واتسامها
 الاولى اي الحاصلة بحسب لقمة الاولى فان القضية تنقسم اولا الى حتمية وشرطية ثم
 الحتمية تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية مثلا والشرطية الى لغزومية وانتفاقية واتسام
 الحتمية والشرطية هي اتسام القضية الا انها ليست باقسام اولية لها بل اقساماً ثانية
 لها وانما تنقسم القضية اليها ثانياً بواسطة ان الحتمية والشرطية تنقسمان اليها ثانياً
 من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى اي اتسام القضية بالذات لا اقسام اقسامها
 فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فالقول هو اللفظ المركب
 في القضية الملفوظة او المفهوم العقلي المركب في القضية المعقولة جنس يشمل الاقوال
 التامة والاقوال الناقصة وقوله يصح ان يقال الخ فصل يخرج الاقوال الناقصة والاقوال
 التامة كليهما من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اما حتمية وشرطية لانها
 اما تنحل بطرفيها الى مفردين او لم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى

٧٧
 ان ذلك التقييم ينكشف بشئ زيادة المتشابهة
 وينبغي به ان لا اصلية التي يريد بيان

احوالها
 سبعة
 قوله وهو لفظ
 المركب في القضية
 الملفوظة آه
 يعني ان القضية
 يطلق تارة على الملفوظ
 تارة وتارة على المعقولة
 اما بالاشتراك اذ الحقيقة
 والبخار والاشياء اولاً لان
 المعبر هو القضية المعقولة
 واما الملفوظة فاما اعتبرت
 له لالتفات على المعقولة فسميت
 قضية سمية الدال باسم المدلول
 كذلك لفظ القول يطلق على الملفوظة
 المعقول فالقول الملفوظ جنس للقضية
 الملفوظة والقول المعقول جنس للقضية
 المعقولة ثم القضية المعقولة هو المفهوم العقلي
 المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع
 الطبيعة او لا وقوعها فهذه المعلومات سبعة
 انها حاصلة في الذهن يسمى قضية والعلم بها
 يسمى تصديقاً عنه الامام واما عند الاقوال
 فالنصديق هو العلم بالمعلوم الذي
 هو وقوع النسبة او لا وقوع
 عنها كما عرفت وتطلق
 التصديق بمعنى
 المصدق
 به على القضية
 لان العلم والتصديق لا
 يتعلق الا بها اما بجميع اجزائها او
 بعضها مير سبعة سبعة عليه



انحلالهما ان تحذف الازدواج الدالة على ارتباط احدهما بالآخر فاذا حذفت في القضية ما
يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاها مفردين فهي جملة اما موجبة ان حكم فيها بان
احدهما هو الآخر كقولنا زيد هو عالم واقاسا لانه ان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر
كقولنا زيد ليس هو عالم فاذا حذفتا لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية من القضية
الايجابية ليس هو الدالة على النسبة السلبية من القضية الثانية تبقى زيد وعالم وهما مفردان
فان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون هذا العد زوجا او فردا فانه اذا حذرتا ارتباطات وهي كلمة ان والفا
بقي الشمس طالعة والنهار وهما ليسا بمفردين وكذلك اذا حذرتا لعدا وهما
واو وبقي هذا العد زوج وهذا العد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين فان قلت قولنا
المجوان الناطق ينتقل بنقل قدمه وقولنا زيد عالم بضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس
طالعة يلزمه النهار موجود جمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانقضى التعريفات
طردا وعكسا فنقول لمراد بالمفرد ما المفرد بالفعل والمفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان
يعتبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردات بالفعل الا
انه يمكن ان يعتبر عنها بالفاظ مفردة واقلاهما ان يقال ان هذا ذلك انه هو هو او الموضع
محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعتبر عن اطرافها بالفاظ مفردة
فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية
واما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة نعم بقي

النسبة
الايجابية يدل
عليها لفظة هو ومجموعها
يدل على وضع النسبة السلبية فيكون
المجموع رابطا للمعلوم به للمعلوم عليه به نسبة
السلبية نسبة

نفسه تعريفه
له قول غير المحذور
نفسه تعريفه
بعض المحذور عنه نسبة

ههنا

في محالة الصدق والكذب

٧٩

فيمناشي آخره وان الشرطية كما فسرت فضيعة اذا حللناها لا يكون طرفا مفردين
 لا خفا في امكان ان يعتبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين فاقولها ان يقال هذا ملزوم
 لذلك وذلك مساند لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة
 دخلت الشرطية تحت الحملية فلا فائدة ان يجذف قيدا لا يحلل عن التعريف ويقال
 المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين سميت حملية ولا شرطية هذا هو الموضع
 لما ذكره الشيخ في الشفا وقيل صوابه ان يبقى القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية
 والا فحملية لئلا يرد عليه مثل قولنا زيد ابوه قائم فانه حملية مع انه لم ينحل الى مفردين
 لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بجواب الوجهين اما اوله فلورود بعض النقص
 المذكور عليه واما ثانيا فبذلك انحلال القضية الى ما منه تركيبها والشرطية لا تتركب
 من قضيتين فان ادوات الشرط والعناد اخرجتا طرفيها عن ان يكون نضابا الا
 نرى اننا اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصدق والكذب نعم ربما يقع في هذا
 الفرع ان الشرطية مركبة من قضيتين بخوتا من حيث ان طرفيها اذا اعتبرتهما الحكم
 كانا قضيتين والامنها البسا قضيتين لا عند التركيب لا عند التحليل **قال** والشرطية
 اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية
 اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البشرا ان كان هذا انسانا فهو جم
 واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتشافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا
 او في احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العبد زوجا او فرارا وليس قما

ان بعد الاول تركه وحده المفرد على اعم المفرد
 بالصدق والبقوة كما ذكره مع المصنف ومنه
 عنه ان كل صليته يكون ان يعتبر عن طرفيها
 مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية
 لا يكون بينهما ذلك سيدة

بوجود النهار

طالعة الشمس

بوجود الشمس

بوجود الشمس

بوجود الشمس

ان يكون الانسان حيوانا واسودا **اقول** الشرطية فثمان متصلة ومنفصلة فاما
 المتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضيتها ولا صدقها على تقدير صدقها اخرى فان حكم
 فيها بصدق قضيتها على تقدير اخرى فهي متصلة موجبة لقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها
 بسلب صدق قضيتها على تقدير صدق اخرى فهي متصلة سالبة لقولنا ليس ان كان
 هذا انسانا فهو جوارح فان الحكم فيها بسلب صدق الجوارحية على تقدير صدق الانسانية
 والمتصلة هي التي يحكم فيها بالتشافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا اي
 بانهما لا يصدقان معا ولا يكذبان معا وفي الصدق فقط اي بانهما لا يصدقان معا
 ولكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط اي بانهما لا يكذبان وربما يصدقان او ينفق
 اي بسلب ذلك التشافي فان حكم فيها بالتشافي فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم
 فيها بالمنافاة في الصدق والكذب فسميت منفصلة حقيقية لقولنا اما ان يكون
 هذا العبد زوجا او فرط فان قولنا هذا العبد زوج وهذا العبد فرط لا يصدقان معا
 ولا يكذبان واما ان كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق فقط فهي مانعة الجمع لقولنا
 اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فان قولنا هذا الشيء حجر وهذا الشيء شجر لا يصدقان
 ولكن قد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الكذب
 فقط فهي مانعة الخلو لقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا فان قولنا
 هذا الشيء لا شجرا وهذا الشيء لا حجرا لا يكذبان والا لكان الشيء شجرا وحجرا وهو محذور

تفقد في قوله
 تفقد في قوله
 اخرى فان الكسفي
 مطلق هذا الانسان
 سميت متصلة عاطفة
 وان فيه الاتصال بكونه
 لزمية سميت متصلة
 لزمية ويكون اتفاقية سميت
 متصلة اتفاقية والمنفصلة
 السالبة التي يحكم فيها بسلب
 ذلك الاتصال اما مطلقا او لزمية
 او اتفاقية والمنفصلة السالبة التي
 يحكم فيها بالتشافي بين قضيتين اما ان
 يتحقق الاتفاق بين قضيتين اما ان
 الكسفي مطلق التشافي سميت منفصلة مطلقة
 وان فيه التشافي بكونه ذاتيا سميت منفصلة
 عنادية وان فيه بالاتفاق سميت منفصلة
 اتفاقية والمنفصلة التي يحكم فيها بسلب ذلك التشافي
 السالبة التي يحكم فيها بسلب ذلك التشافي
 اما مطلقا او مقيد بالعناد والاتفاق
 وسيرد عليك تفاصيلا في المعاني
 في المتصلة والمنفصلة في
 مباحث الشرطيات
 سعيد بن وهب

يصدقان

يصدق ان بان يكون انسانا حكم فيها بسلب لثنائي فهي منفصلة سالبته فان كان الحكم
 فيها بسلب لمنافاة في الصدق والكذب معا كانت سالبته حقيقة كقولنا ليس اما
 ان يكون هذا الانسان اسودا او كاتبا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان
 كان الحكم فيها بسلب لمنافاة في الصدق فقط كانت سالبته مانعة الجمع كقولنا ليس
 اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسودا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما
 وان كان الحكم بسلب لمنافاة في الكذب فقط كانت سالبته مانعة التخلو كقولنا ليس
 اما ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لابق
 السؤال الجملة والمنفصلة والمنصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحمل والانصال و
 الانفصال فلا يكون جملة ومتصلة ومنفصلة لانها ما يثبت فيها الحمل والانصال
 والانفصال لانا نقول ليس اجراء هذه الاسامي على السؤال بحسب مفهوم اللغة
 بل بحسب الاصطلاح ومفهومها الاصطلاحي كما يصدق على الموجب بصدق
 على السؤال نعم المناسبة المحققة للنقل اما في الموجب فلتحقق معنى الحمل والانصال و
 الانفصال اما في السؤال فلمسا بينهما اياه في الاطراف لا يقال لمقدمة كانت معهود
 لذكر اقسام القضية الاولى المنصلة والمنفصلة ليست من الاقسام الاولى بل من
 اقسام قسمها اعني الشرطية لانا نقول الاشكالات المقصود بالذات من وضع المقدمة
 ذكر الاقسام الاولى وما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل الاطرار
 قال الفصل الاول في الجملة وفيما راجع مباحث البحث الاقل في اجزائها واقسامها

هذا
 مفهوم المنفصلة
 المنفصلة اصطلاحا
 انما
 المنفصلة ايضا بحسب مفهوم اصطلاح
 هي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى
 الشرطية
 بحسب اللغة
 في المنفصلة
 ظاهرا او قد توهم
 من قوله ليس
 اجراء هذه الاسامي
 على السؤال بحسب
 مفهوم اللغة ان اجراءها
 على الموجبات بحسب مفهوم
 اللغة وليس كذلك بل اجراء
 هذه الاسامي عليها بحسب
 مفهوم الاصطلاح قطعنا
 ظاهرا في العبارة ان يقال ليس
 اطلاق هذه الاسامي على هذه القضية
 بحسب مفهوم اللغة سيده سائت
 قوله وانما في السؤال فليكن بهتها اياه
 اقول قد يتوهم من هذه العبارة انهم يطلقوا
 هذه الاسامي على الموجبات او لا تتحقق
 المعاني اللغوية فيها ثم نقول انها الاسامي
 لمن بهتها الموجبات في الاطراف والظواهر
 انهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني
 اللغوية الى المفاهيم اصطلاحا
 بناء على وجود المناسبة
 لبعض افراد هذه المفاهيم
 اعني الموجبات
 فان هذا
 القدر من المناسبة كاف في صحة النقل
 خاصة الى الترائم النقل بحسب سببه

قول
 وانما قد
 على الشرطيات
 فان اجمالية وان كانت
 مركبة في نفسها الا انها يقع ١٢
 جزءا لشرطية فيكون بسيطاً بالاعتبار
 اليها اي يكون اقل من اجزائها ولا تعني ان
 اجمالية
 بجميع
 اجزائها
 يقع في الشرط
 طنة اذ قد عرفت
 ان اجزاء الشرطية
 لا حكم فيها بر نفق
 ان اجمالية زكاته
 قضية بالقوة القريبة
 من الفعل في المحل
 بنفا صيد اجزائها التي اي
 سوى الحكم يكون جزء منها
 فكانها بتما فيها جزء منها كانت
 بذلك تقديمها حيثما على ما كانت
 الشرطية بسيطة
 فيكون اقل من اجزائها
 انما ان يكتب بجملة ويسمى هذا الاذا
 حكما ايضا وقد يسمى هذا المدرك اعني وقوع
 النسبة او لا وقوعها حكما ايضا ولكن
 فيل لا بد من القضية من الحكمه
 سببه برتق

ما

الحملية انما تتحقق باجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا والمحكوم به ويسمى محمولا والنسبة
 بينهما بما يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى نسبة حكمية واللفظ الدال عليها يسمى رابط
 كقولنا زيد وعالم ويسمى القضية اياها ثلثة وقد يجدت الرابطة في بعض المقامات
 لشعور الذهن بمعناها ويسمى القضية مع ثنائيتها **اقول** لما قسم القضية الى الحملية و
 الشرطية اذ لا شرع الا في الحمليات وانما قد وقع على الشرطيات لبساطتها والبسيط
 مقدم على المركب طبعاً فالحمليتها انما ملتم من اجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعاً
 لان قد وضع ان يحكم عليه شيء والمحكوم به ويسمى محمولا والحملية اي شيء في نسبة بينهما
 يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى نسبة حكمية وكان من حق الموضوع والمحمول ان
 يعتبر عنهما بلفظين كذا ان كان من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها باللفظ واللفظ الدال
 يسمى رابطاً لدلالة اللفظ على النسبة الرابطة بينهما لاسم المدلول كقولنا زيد هو
 عالم فان قلت لمراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الاحتياج بالسلب اما وقوع
 النسبة او لا وقوعها الحكمه والاحتياج بالسلب ان كان المراد هو الاقل فيكون القضية
 جزءا اخرى وهو وقوع النسبة او لا وقوعها فلا بد ان يدل على ايها بعبارة اخرى وان كان
 المراد الثاني كانت النسبة التي هي مورد الاحتياج بالسلب جزءا اخر فيدل على ايها باللفظ
 اخر والحاصل ان اجزاء القضية الحملية اربعة ومن حقها ان يدل على ايها باربع الفاظ
 فنقول المراد الثاني وكان قوله يرتبط المحمول بالموضوع اشارة الى ان النسبة
 ما لم يعتبر معها الوقوع او لا وقوع لم يكن رابطاً فلا حاجة الى الدلالة على النسبة

هي

٢٧
بنيها والذين هم من بنيها
فانهم لا يملكون ان يكونوا
عبيدا كيون في قبال الله
فانهم لا يملكون ان يكونوا
عبيدا كيون في قبال الله

اندرج من انجیل

باللفظة
او في زيد
او قائم بدل
على زيد لانه خبر
راجع اليه فلا
يكون رابطة وثق
الرابطة في هذه اللفظة
او حركة الرفع لانها
ورثة على الارتباط واللا
شأنه وقد يكون في واجب
الكلمة ككان انما تامة و
تصرف منها و

فان لغة العرب

تتبع الرأفة

اصلا و دنیایش سرینا ایضا

محلول کائنات پر ایک نیا نظریہ

الك على الزمان والنزول في مشرقه

سید مرتضیٰ

وله اثنا عشر اولاداً بنته آه و تسعة الغنم

يقال ههنا ثلثة أشياء الوجوه لا تنفذ

در مجموع از نثر نه ساله ثلاثیه افری این مجموع

البرطانيه والامم المتحده

وہ سب سے پہلے اس کے لئے ایک اور چیز ہے کہ

وغيره را بنده و...

وفی لیلۃ یفوی

سید

نسبته بها يصح ان يقال الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سلبية يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

نسبته سالبة يصح ان يقال الانسان ليس محمول فالقضية سالبة كذا سائر الجمل التي فيها

وهنا يجب ان يعلم ان المبدأ لا يرد من غير
القرينة في القضية في نفس الامر
المبتدأ فيها سببه

فان كان كذا فان ثبت فيها كذا
عليها الحكم فيكون الحكم على كذا
محمولة ومستورة في القضية الكلية
ان الحكم على كذا كقولنا كل كذا
اقامة سببه وسورها الاشياء والافراد
فاما سالبه وسورها الانسان مجاز وان
الاشياء والافراد في القضية الكلية
فيها ان الحكم على كذا كقولنا بعض
موجبة وسورها بعض وسورها كذا
الحيوان انسان واما سالبه كقولنا ليس
وليس بعض وبعض الانسان مجاز وبعض
انسانا وليس بعض الانسان مجاز وبعض

على كل



على كل الأفراد فهي كلية اما موجبة وسورها كل اى كل واحد واحد لا الكل المجموع
 كقولنا كل نار حارة اى كل واحد من افراد النار حارة واقاسا لبت وسورها الاشئ ولا
 واحد كقولنا الاشئ الواحد من الناس مجاز وان كان الحكم فيها على بعض الافراد
 فهي جزئية اما موجبة وسورها بعض واحد كقولنا بعض الحيوان الواحد من
 الحيوان انسان اى بعض افراد الحيوان الواحد من افراد الانسان واقاسا لبت و
 سورها ليس كل وليس بعض بعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان والفرق
 بين الامور الثلاثة ان ليس كل يال على رفع الايجاب لكتلى بالمطابقة وعلى السلب
 الجزئى بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس كل يال
 على رفع الايجاب لكتلى بالمطابقة فلاننا اذا قلنا كل انسان حيوان ^{بشأن} يكون معناه ثبوت ^{بشأن}
 لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب لكتلى واذا قلنا ليس كل حيوان انسان
 يكون مفهومه الصريح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد من افراد الحيوان وهو
 رفع الايجاب لكتلى اما انه يال على السلب الجزئى بالالتزام فلانه اذا ارتفع ^{الاجبا}
 لكتلى فاما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد من افراد وهو السلب لكتلى او
 يكون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئى
 جزئيا فالسلب الجزئى من ضروريات مفهوم ليس كل اى رفع الايجاب لكتلى ومن
 لوازمه فيكون دلالة عليه بالالتزام لابقا مفهوم ليس كل وهو رفع الايجاب لكتلى
 اعم من السلب عن الكلى اى السلب لكتلى والسلب عن البعض اى السلب الجزئى

فلا يكون دالا على السلب الجزئي بالالتزام لأن العام لا دلالة على الخاص باحدى
 الدلالات الثلاث لأننا نقول رفع الإيجاب الكلي ليس اعم من السلب الجزئي بل
 اعم من السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض
 سواء كان مع الإيجاب للبعض ولا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين
 السلب الكلي فالسلب الجزئي لازم لهما واما انحصار العام في قسمين كل واحد منهما
 يكون ملزوماً للأمر كان ذلك الأمر لازماً للعام ايضاً فيكون السلب الجزئي
 لازماً للمفهوم رفع الإيجاب الكلي وبعبارة اخرى ان ليس كل ما يلزمه السلب الجزئي
 لأنه متى ارتفع الإيجاب الكلي صدق السلب عن البعض لأنه لو لم يكن المحمول مسلوباً
 عن شيء من الأفراد لكان ثابتاً لكل واحد من أفراد ذلك القسم واما ان ليس بعض
 ليس بل لأن على السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر أننا قلنا بعض الحيوان ليس بشيء
 وليس بعض الحيوان انساناً يكون مفهومه التصريح سلباً لأنساناً عن بعض أفراد
 الحيوان للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما
 انما يدل أن على نفع الإيجاب الكلي بالالتزام فلأن المحمول إذا كان مسلوباً عن
 بعض الأفراد لا يكون ثابتاً لكل الأفراد فيكون الإيجاب الكلي مرتفعاً وهذا هو الفرق بين
 ليس كل وبين الأخيرين واما الفرق بين الأخيرين فهو ان ليس بعض قد يذكر
 للسلب الكلي لأن البعض غير معين فان يعين بعض الأفراد خارج عن مفهوم
 الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي فكأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم

كذلك

فلا
 البعض
 غير معين
 اقول في الكلام
 ظاهره لا يتحقق
 فيه انك اذا
 قلت بعض حيوان
 ان كان فان اردت
 بحرف السلب
 المحمول عن الموضوع كان
 سلباً جزئياً وان اردت
 سلباً لبعضه على معنى انها
 ليست بمتحققة في نفس الامر
 كان سلباً كلياً لأن سلب الإيجاب
 الجزئي يستلزم سلب الكل فليس
 ليس كل ما يميز ان يكون سلباً كلياً
 بل يقصد بحرف السلب سلب المحمول عن
 الموضوع المذكور وهو كل واحد واحد وان
 يكون سلباً جزئياً بل يقصد سلب القضية
 ما حققته سيد سرف

كذلك فهمنا أيضا أنه احتمال أن يفهم منه السلب الكلي بخلاف بعض ليس فإن بعض
 ههنا وإن كان أيضا غير معين إلا أنه ليس واقعا في سبب النفي بل السلب بما هو
 وارد عليه وبعض ليس قد يذكر الإيجاب الجزئي حتى إذا قيل بعض الحيوان ليس
 بالإنسان يثبت أن الإنسانية لبعض الحيوان لا سلب الإنسانية عنه ولفظ ما بينهما
 كما استقف عليه ^{بعض} لا يمكن تصور الإيجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع
قال وإن لم يبين منهما أكثر الأفراد **أقول** ما ذكرنا أننا بيق في القضية كقوله
 الموضوع وأما إذا لم يبين فلا يخلو ما أن يصلح القضية لأن تصدق كقوله أو
 جزئيا بأن يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع أو لم يصلح بأن يكون الحكم فيها على
 طبيعة الموضوع نفسها لا على الأفراد فإن لم يصلح لأن تصدق كقوله أو جزئيا سميت
 طبيعيتها لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الإنسان نوع والحيوان جنس فإن
 الحكم فيها بالنوعية والجنسية ليس على ما صدق عليه الإنسان والحيوان من الأفراد بل
 على نفس طبيعتها وإن صلحت لأن تكون كلية وجزئية سميت ماملة لأن الحكم فيها
 على أفراد موضوعها وقد اهل بيان كقوله كقولنا الإنسان في خسر الإنسان
 ليس في خسر أي ما صدق عليه الإنسان من الأفراد في خسر ليس في خسر فقد بان
 أن الجملة باعتبار الموضوع منحصرة في رتبة أقسام ذلك أن تقول في التقسيم
 موضوع الجملة أما جزئي أو كلي فإن كان جزئيا فهي شخصية وإن كان كلياً فاما
 أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي أو على ما صدق عليه من الأفراد فإن كان

فإن لم يصلح لأن تصدق كقوله أو جزئيا سميت
 القضية طبيعيتها كقولنا الإنسان نوع والحيوان جنس
 فإن صلحت لذلك سميت ماملة كقولنا
 الإنسان في خسر الإنسان ليس في خسر

الحكم على نفس الطبيعة وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين فيها كمية
 الافراد فهي المحصورة ولا فهي المهمة واليشع في الشقا لثالث لقسمه نقال الموضوع في
 القضية ان كان جزئيا فهي الشخصية وان كان كليا فاما ان يبين فيها كمية الافراد
 فهي المحصورة ولا فهي المهمة ويشع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها الخروج
 الطبيعية والجوابات الكلام في القضايا المعينة في العلوم والطبيعية لا اعتبار
 لها لان الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد الطبيعية ليست منها
 فخرجها عن التقسيم لا بخل بالانحصار لان عدم الانحصار بان يتناول المقسم شيئا
 لا يتناول الاقسام والمقسم هي هنا لا يتناول الطبيعية ولا يبطل الانحصار بخروجها
قال وهي قوة الجزئية لان مقصد الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر والعكس
اقول المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها ملائمة فان متى صدقت المهمة صدقت
 الجزئية والعكس فاذا صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر والعكس
 اما ان كلنا صدقت المهمة صدقت الجزئية فلان الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى
 صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها
 وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما العكس فلا انه متى
 صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهي المهمة **قال** البحث
 الثاني في تحقيق المحصورة الرابع **اقول** قد عرفت ان العملية طرفين احدهما وهو
 المحكوم عليه يسمى موضوعا وبانهما وهو المحكوم به يسمى محمولا فاعلم ان عادة القوم

فقولنا كل ج ب يستعمل نارة بحسب الحقيقة ونقصد
 كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو ج
 لو وجد كان ب اي كلما هو ملزم في الخارج
 ب فانه بحسب الخارج ومغناه كل ج في الخارج
 سواء كان طال الحكم او قبله او بعده فهو ب في
 الخارج

في تحقيق

في تحقيق المحصول قد جرت بانهم يعتبرون عن الموضوع ليجوع المحمول بب حتى انهم
 اذا قالوا كل ج ب فكانهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لغايتين احدهما
 قصدا لاختصاصا فان قولنا كل ج ب اخصر من قولنا كل انسان حيوان وهو ظاهر
 ثانيا دفع توفهم الاختصاص فانهم لو وضعوا للكلمة مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا
 عليه الاحكام امكن ان يذهب لوهم الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة
 دون الموجبات الكليات الاخر فتصوروا مفهوم القضية مجردا عما عن المواد
 تنبيهها على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض دون
 البعض كما انهم في قسم التصورات اخذوا مفهوم الكليات من غير اشارة الى مادة
 من المواد وتجنسوا عن احوالها بحثا متناولا لجميع طبائع الاسباب ولهذا صار مباحث
 هذا الفن توابين كلية منطبقة على الجزئيات فاذا قلنا كل ج ب فهناك امران احدهما
 مفهوم ج وحقيقته والاخر ما صدق عليه من الافراد فليس معناه ان مفهوم ج هو
 مفهوم ب والا لكان ج وب لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ
 بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب فان قلت كما ان ج اعتبارا
 كذلك لبا اعتبارا من مفهوم وحقيقته وما صدق عليه من الافراد فلم لا يجوز ان يكون
 المحمول ما صدق عليه ب لا مفهومه كما ان الموضوع كذلك فنقول ما صدق عليه
 الموضوع هو عينه ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه ب لكان خروجه
 الثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فنحصر القضايا في الضرورية ولم نصدق

ممكنة خاصتنا صلا فقد ظهر ان معنى القضية كما صحت عليه ج من الافراد فهو مفهوم
لا ماصد عليه ب لا يقال اذا قلنا كل ج ب فاما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب
او غيره فان كان مفهومه م يلزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيدا وان كان غيره
ان يتوحد هما هو الاخر لا يستحال ان يكون شئ نفس ما ليس هو لانه يجاب عنه بان قولكم
الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون باطلا للشئ بنفسه لانه محال وللتساؤل ان يعود ويقول
لاندهى الجواب بل انما ان الحمل ليس مفيدا وان لم يكن وصفا السالبة لا ينك كذب
سائر الموجبات فالحق في الجواب ان يتوحد انما يختار ان مفهوم ب غير مفهوم ج وقوله
لاستحالة حمل ب على ج بهو قولنا لا تم وانما يكون محله عليه محالا لو كان المراد به ان ج نفس
ب وليس كذلك لما بينت ان المراد ان ماصد عليه ج بصد عليه مفهوم ب ويجوز صدق
الامور للمغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة فاصد عليه ج ب يسمي ذات الموضوع مفهوم
ج وصف الموضوع وعنوانه لا تميز ذات ج الك هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب
بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولك كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين
ما فيه زيد وعمر وبكر وغيرهم من افراد وقد يكون جزء لها كقولنا كل حيوان حساس فان
كان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر وغيرهما من الافراد حقيقة الحيوانية انما هي جزء لها
قد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر وغيرهما
من افراد ومفهوم الماشي خارج عن ما بينهما فمفهوم القضية يرجع الى عقدين
عقد الوضع وهو انشادات موضوع بوصفه وعقد الحمل وهو انشادات الموضوع بوصفه

المحمول الأول تركيب تقييد والثاني تركيب خبر فبهما ثلاثة أشياء ذات الموضوع وصف
وصفه عليه وصفه وصف المحمول عليه أما ذات الموضوع فليس المراد به أفراد ج مظهر بل
الأفراد الشخصية إن كان ج نوعاً أو ما يساويه من الفصل والخاصة والأفراد الشخصية والنوع
إن كان ج جنساً أو ما يساويه من العرض العام إذا قلنا كل إنسان وكل ناطق وكل أصلح
كذا فالحكم ليس الأعلى زيد وعمرو وغيرهم من أفراد الشخصية وإذا قلنا كل حيوان أو
كل إنسان كذا فالحكم على زيد وعمرو وغيرهما من أشخاص الحيوان وعلى الطباع النوعية من
الإنسان والفرس وغيرهما ومن ههنا ستمهم يقولون حمل بعض الكليات على بعض أخاص
هو على النوع وأفراده ومن الأفاضل من قصر الحكم مظهر على الأفراد الشخصية وهو قريب
إلى التحقيق لأن انتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل انتصاف شخص
أشخاصها به إذا لا وجود لها إلا في ضمن شخص وأما صفة وصف لموضوع ذاته فبالإمكان
عند المفارابي حتى إن المراد عنده يجمع ما أمكن أن يصف عليه ج سواء كان ثابتاً بالفعل
أو مسلوياً عنه دائماً بعد أن كان ممكن البتة له وبالفعل عند الشيخ أي ما صفة عليه ج
بالفعل سواء كان ذلك الحكم في الماضي والحاضر والمستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون
دائماً فإنا قلنا كل أسود كذا يتناول الحكم على كل ما أمكن أن يكون أسوداً حتى الزميتين
على مذهب لفبار الأمكان انتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم
انتصافهم بالسواد في وقت ما وأما صفة وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بحسب
الخارج ويسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن المشاعر أما العقل فتعني به كل ما يوجد

كان ج من الافراد المكنة فهو بحيث لو وجد كان ب الحكم فيه ليس مقصودا على ما له
وجود في الخارج فقط بل على كل ما تدور جوده سواء كان موجودا في الخارج او معدوما فيه
فح ان لم يكن موجودا فيه فالحكم فيه على افراد المقدرة الوجود كقولنا كل غطاء طائر
كان موجودا فالحكم فيه ليس مقصودا على افراد الموجود بل عليها وعلى افراد المقدرة
الوجود ايضا كقولنا كل انسان حيوانا تماثلا لافراد بالامكان لا تروا طاعت لم يصدق
كثيرا اما الموجهة فلا تروا فلنا كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج ليس
لو وجد كان ج وليس ب بنقض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب وانما ج
بناقض كل ج ب بذلك الاعتبار لا يقال هب ان ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب
ثم انما يصدق بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب فان الحكم في
القضية انما هو على افراد ج ومن الجائز ان لا يكون ج ليس ب من افراد ج فانا اذا قلنا كل
انسان حيوان فالانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان الذي الكلى يصدق على افراد
والانسان ليس بصادق على الانسان الذي ليس بحيوان لانا نقول قد سبقنا اشارة في
مطلع باب الحليات الى ان صدق الكلى على افراد ليس يعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب
بحر الفرض وانا فرض الانسان ليس بحيوان فقد فرضنا ان الانسان يكون من افراد واما
السالبة فلا تروا اذا قبلنا شئ من ج ب فنقول انه كاذب لان ج ب لو وجد كان ج ب
بنقض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ولما قيد الموضوع بالامكان ان
الاعتراض ولما اعتبر في عقد الموضوع الاتصال هو قولنا لو وجد كان ج وكذلك عقد

٢ يطبق

وهو قولنا لو وجد كان بـ والآنصال قد يكون بطريقا للزوم كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريقا لانتفاء كقولنا ان كان الانسان اطلقا فالحاكم
 ناهق فستره صاحب الكشف من تابعه بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما وجد كان
 بـ فهو بحيث لو وجد كان بـ ان كل ما هو ملزوم لـ فهو ملزوم لبـ لانه لا يخلق الا
 على نفسه يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع واقا القضا
 التي احد وصفها او كلاهما غير لازم خارجة عن تعريفهم ولزمهم ايضا حصر القضايا في
 الضرورية اذ لا معنى للضرورية الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في اخص من الضرورية
 الاعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتباره في مفهوم الضرورية
 وقد وقع في بعض النسخ كما لو وجد كان بـ بالواد العاطفة وهو خطأ فاحش لان كان
 بـ للزوم لوجود الموضوع على ما فتره به ولا معنى لواو العاطفة بين اللازم والمزوم
 على ان ذلك ليس بمشترط ايضا على اهل البرية فان لو حرف شرط ولا بدله من جواب
 وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل جوابه كان بـ وجوابه لشرط لا يعطف
 عليه واقا الثاني فيراد به كل بـ في الخارج فهو بـ في الخارج فالحكم بينه على الموجود
 الخارج سواء كان اتصافه في الخارج حال الحكم او قبله او بعده لان ما لم يوجد في الخارج
 انلا وبدا يستحيل ان يكون بـ في الخارج وانما قال سوا كان حال الحكم او قبله او بعده
 لتوهم من ظن ان معنى بـ هو بـ ثبوت اتصاف الجيم بالبائنة حال كونه موضوعا للجيمية
 فان الحكم ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققة حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا
 وصف للجيم او سببه

الخارج يعني الحكم الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل صدق عليه
 اصلا او يصير في الخارج سببه

ارزاقه باذنه ذلك التوهم كونه باطلا لان الحكم ليس على
 وصف للجيم او سببه

بجسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجوباً
لا يخلو اما ان يكون الحكم على الافراد الخارجية متساوياً للمهاول الافراد المقدرة فان كان
الحكم مقصوراً على الافراد الخارجية فتستلزم الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا
الاشكال في الخارج في المربع فيصير كل شكل مربع بجسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق
بجسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان مربعاً
لصحت قولنا بعض لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم
متساوياً للجميع الافراد المحققة والمقدرة بصحت الكلمتان معاً كقولنا كل انسان حيوان
فالذات يكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قال** وعلى هذا نفس المحصور الاربعة الباقية
اقول لما قد عرفت مفهوم الموجبة الكلية امكن ان تعرف مفهوم باقي المحصورات
بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالأمر
المعتبر ثمة بجسب لكل معتبره بهما بجسب لبعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب
عن كل واحد واحد ومعنى السالبة الجزئية رفع الايجاب عن بعض الاحاد وكما اعتبرت
الموجبة الكلية بجسب المحققة والخارج كذلك تعتبر المحصورات الاخر باعتبارين
قد تقدم الفرق بين الكلمتين الحقيقية والخارجية واما الفرق بين الجزئيتين فهو
ان الجزئية الحقيقية اعم سطر من الخارجية لان الايجاب على بعض الافراد الخارجية يوجب
على بعض الافراد الحقيقية بل ان العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم
من السالبة الكلية الحقيقية لان نقيض الخاص اعم من نقيض الاعم مطلقاً وبين

حرف السلب ان كان جزء من الموضوع
كقولنا الا حتى جاد او من المحمول كقولنا
الجماد لا عالم او منها جميعا سميت القضية
معدولة موجبة كانت او سالبة فان لم
يكن جزء لشي منهنما سميت محصلة ان
كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة
منه

المتابعتين المجزئتين مباينة جزئية وذلك ظاهر **قال** البحث الثاني في العدول والتحصيل
اقول القضية اما معدولة او محصلة لان حرف السلب ما ان يكون جزء لشي من
الموضوع والمحمول ولا يكون فان كان جزءا من الموضوع كقولنا الا حتى جاد او من
المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منها جميعا كقولنا الا حتى لا عالم سميت القضية معدولة
موجبة كانت او سالبة اما الاولى فيعدولة الموضوع واما الثانية فيعدولة المحمول و
اما الثالثة فيعدولة الطرفين واما سميت معدولة لان حرف السلب كليهما ولا غير
انما وضعت في الاصل للسلب الرفع فاذا جعل مع غيره كشي واحد يثبت له شي او
لشي وليسلب عنه او عن شي فقد عدل به عن وضعه الاصل الى غيره وانما اورد
للاول والثانية والثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول
المثال الثاني المعدول المحمول فقد علم مثال معدولة الطرفين بجمعها معا وان لم يكن
حرف السلب جزء لشي من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة
او سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس كاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا
لم يكن جزء من طرفيها فكل من الطرفين وجوده يحصل وربما يخصص اسم المحصلة بالوجه
ويسمى السالبة بسيطة لان البسيطة ما لا جزء له وحرف السلب ان كان موجودا
فيها الا انه ليس جزء من طرفيها لانها مذكورة في جميع الامثلة المذكورة
في المباحث السابقة يصلح ان يكون مثالا لهما **قال** والاعتبار بايجاب القضية وسلبها
اقول انما يذهب اليه ان كل قضية تشمل على حرف السلب يكون سالبة ولما

لصحة السلب عند عدم الموضوع دون
الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على وجود
جو تحقيق كذا في الخارجية الموضوع او فقد
كل في الحقيقة الموضوع واما اذا كان المو
صوع موجودا فانها مثلا زمان والفرق
بينهما في اللفظ اما في التلائية فالقضية
موجبة ان قد تمت الرابطة على حرف
السلب سالبة ان اخرت عنها اما في
البيان الثانية فليست وبالاصطلاح على وجه
تخصيص لفظ غير ولا با
لايجاب المعدول ولا
لفظ ليس

فذكر ان القضية المعدلة مشتملة على حرف السلب مع ذلك قد يكون موجبة ذكر معنى
 الايجاب السلب حتى يرفع الاشتباه فقد عرفت ان الايجاب هو ابتغاء النسبة
 السالبة فيها فالعبرة في كون القضية موجبة او سالبة بابتغاء النسبة ودرفعها لا
 بطرفيها متى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفيها عديتين
 كقولنا كل ما ليس بحي فهو لاعالم فان الحكم فيها بثبوت اللاعالمية على كل ما صدق
 انه ليس بحي فتكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف سلب ومتى كانت النسبة
 مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفاها وجوديتين كقولنا لا شيء من المتحرك يسكن فان
 الحكم فيها بسلب لسكن كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شيء
 من طرفيها سلب فليس الالتفات في الايجاب السلب الى الاطراف بل الى النسبة
قال والتالفة البسيطة اتم من الموجبة المعدلة المحمول **اقول** قل ان يقول
 العدل كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين
 ما شرع في الاحكام لم يخص كل امر في العدل في المحمول ثم ان المحصلات والمعدلات
 المحمول كثيرة فما الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدلة المحمول بالذكر
 فنقول ما وجه تخصيص الاول فهو ان الاعتبار في الفن من العدل ما في جانب المحمول
 وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول والاختفاء في ان
 الحكم على الشيء بالاه والوجودية بخالف الحكم عليه بالافور العدمية فاختلفت القضية
 بالعدل والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدل والتحصيل في وصف

بالنسبة الثبوتية والسلبية لا يطغى القضية فان
 قولنا كل ما ليس بحي فهو لاعالم موجبة مع ان طرفيها
 عدديتان وقولنا لا شيء من المتحرك يسكن سالبة
 مع ان طرفيها وجوديتان متان
 افرى بخالف مفهومهما في حقيقة واما اختلاف العنوان
 بالعدل والتحصيل في المحمول والافور العدمية
 فانه اذا كان الذات واحدة وصفان اعداهما وجودي
 كالجوار والافر عدي كاللاحي وعبر عنهما تارة بالوجودي
 والاخرى بالعددي وحكم عليهما في انهما بين كبير واعد
 لم يحصل شك في قضيتان مختلفتان في المفهوم حقيقة
 سند عرف

الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان العدول والتحصيل انما يكون في مفهوم
الموضوع وهو غيب المحكوم عليه لان المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم
على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه ولا ما وجب تخصيص الثاني فلان اعتبار
العدول والتحصيل في المحمول يرتفع القسمة لان حرف السلب ان كان جزء من المحمول
فالقضية معدولة والا فمحصلة كيف ما كان الموضوع لا يا ما كان فهي اما موجبة
او سالبة فهذه اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة
كقولنا زيد ليس بكاتب موجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة
كقولنا ليس زيد بكاتب ولا التباس بين القضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة
المحصلة والموجبة المعدولة اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فاعلم حرف السلب
في الموجبة وجوده في السالبة اما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلو وجود
حرف السلب في المعدولة ذلك المحصلة اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة
فلو وجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة اما بين السالبة
المحصلة والسالبة المعدولة فلو وجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في
السالبة المحصلة اما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلو وجود حرف واحد في
الاجاب وحرفين في السلب اما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فينبغي ان التباس
من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحد فانا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم
انما موجبة معدولة او سالبة محصلة فلهذا خصصها بالذكر من بين القضايا والفرق

بينهما معنوي لفظي اما المعنوي فهو ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعلقة له لانه
متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا يعكس اما الاول فلا كانه
ثبت الالب لا يكون بسلوبا عنه فانه لو لم يصدق سلب لبا عنه ثبت الباء فيكون
البناء للالباء ثابتين له وهو اجتماع النقيضين واما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة
البسيطة صدق الموجبة المعلقة له فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة ان ايجاب
الشئ غيره فرع على وجود المثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصح على المعدوم
فصح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوماً صح صدق السلب البسيط
ولا يصح الايجاب للمعدوم كما انه يصح قولنا شريك لباكر ليس بصير ولا يصح
شريك لباكر غير بصير لان معنى الاول سلب لبصر عن شريك لباكر ولما كان معدوماً
صدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك لباكر فلا بد
ان يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن ثبوت الشئ له وهو منقطع الوجود لا يتقوى صدق
السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانها
قد يجتمع على الصدق فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن
بعض الافراد لمعدوم لاننا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة
على الافراد الموجودة الا ان صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الايجاب
يتوقف عليها ان معنى الايجاب لكل ان جميع افراد الموجوده يثبت له رب ولا شك
انه تصديق ان كانت افراد موجوده ومعنى السالبة ان لا يكون كذلك اي كل واحد من

قوله لانا نقول الحكم في السالبة اه اقول وذلك بان
السلب
رفع للايجاب
فان كان الالب
بحساب متعلقا
بالافراد الموجودة
كان رفعه ايضا متعلقا
بها فيكون الايجاب
السلب والدين على المو
جودات اي يعتبر ذلك
في مفهوم الموجبة والسالبة
كأن تحقق السالبة وحدها
لا يتوقف على وجودها لان محصلها
استغناء المحمول عن ذات الموضوع
وذلك انما بان يكون الموضوع موجودا
ويستغنى المحمول عنه وانما بان لا يوجد الموضوع
صنوع فيستغنى المحمول عنه ايضا قطعا
الموجبة ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور
ذلك الا بان يكون الموضوع موجودا ثابتا له
المحمول ولم ينص الى استغناء شئ عن الموضوع
فهو يكون باستغناءه في نفسه وقد لا يكون واما
ثبوت شئ له فلا يكون الا بان يكون
موجودا مستغنى

الموضوع في ذلك تقصير
اقول يعني ان الالبته اخرجته
لا يقتضي وجود الموضوع في الخارج ممثلاً
والالبته الحقيقية لا تقتضي وجود الموضوع

تفتتاح

تادراقت

ولست الا فر

تم والفرار

2000

بسم الله الرحمن الرحيم

ج. مرقا اور

الانظمة الاسي

五

...

154

مستوفى

روزگار

11

سینہ و اکھا

فیضی و جود

در وجوده و او

تلاوت

ان الوجود لا يفتقر الى موضوع
 بل هو قائم بذاته لا يحتاج الى
 موضوع ليقضي وجوده
 بل هو قائم بذاته لا يحتاج الى
 موضوع ليقضي وجوده

ثلاثية او ثنائية فان كانت ثلاثية فالرابطه اما ان تكون متقدمة على حرف السلب
متأخرة عنه فان تقدمت الرابطه كقولنا زيد ليس هو بكا تب يكون موجبة لان من
شان الرابطه ان تربط ما بعد ها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب بيجاب
وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكا تب كانت سالبة لان من
شان حرف السلب ان يرفع ما بعد ها عما قبلها فهناك سلب الربط ان يكون القضيته
سالبة وان كانت ثنائية فالفرق انما يكون من وجهين احدهما بالثبوت بان ينوى
اقام ربط السلب وسلب الربط وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالاجاب
كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كليس فاذا قيل زيد غير كاتب ولا كاتب كانت موجبة
واذا قيل زيد ليس بكا تب كانت سالبة **قال الشيخ الرابع** في القضايا الموجهة لا بد
اقول لنسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالانجباب وبالسلب بدلهما من كيفية
في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والادام واللا ادوام فان كل نسبة فرضت ^{فرضت} ذاتها
الى نفس الامر فاما ان تكون مكيفة بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة
اخرى اما ان تكون مكيفة بكيفية الادام فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة
هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللا
ضرورية هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان وذلك المكيفة الثابتة في نفس الامر لتمي
مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة او حكم العقل بان النسبة مكيفة
بكيفية كذا في القضية المعقولة لتمي جنة القضية وهي خالفت الجهة مادة القضية

النسبة
او سلبية كالفقره والادام واللا ضرورة واللا
روام وليست في تلك الكيفية مادة القضية والنقط
الدال عليها لتمي جنة القضية فان

يعني ان يقيم كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة فيقيم
بما في ثنائيه وقيمتها الى الادام واللا ادوم
فيقيم اخر ثنائيه ايضا لان المجموع يقيم
وامر رابعي نسبة

كانت كاذبة لأن اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم تكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في تلك القضية مطابقا للواقع ^{مثلا} اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة دل بالضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي بالضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت القضية وتلخص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت لنسبة او سلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر وجود عند العقل وجود في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر وجود عند العقل وجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان يكون مكيفة بكيفية قاطبة ^{لها} ثم انا وجدنا في اللفظ اوردت عبارة تدل على تلك الكيفية المعبرة عند العقل ^{اللفظ} اذا كانا هي موضوعا وباراء الصنوعة المعقولة فكما ان للموضوع والمحمول والنسبة وجود في نفس الامر وعند العقل بهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة في اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية الملفوظة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل في اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية الثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي الجهة للقضية الملفوظة ولما كانت الصنوعة العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للأمور الثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئا هو انسانا

في قوله تعالى لا تخافوا ولا تحزنوا
 ان الله يريد اخذ الانبياء
 ما يشاء ان الله لا يهدي
 القوم الضالين
 في قوله تعالى لا تخافوا
 ولا تحزنوا ان الله يريد
 اخذ الانبياء ما يشاء
 ان الله لا يهدي القوم
 الضالين

واختنا به من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان وح نعتبر عنه بالانسان وربما
 يحصل منه صورة فرس نعتبر عنه بالفرس فللشيخ وجود في نفس الامر وجود في العقل اما
 مطابق او غير مطابق وجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفيته
 نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر هي الضرورة وفي العقل وفي اللفظ فان كان
 الكيفية المعقولة او العبارة الملفوظة كانت لقيته صادقة والا كذبت لا محالة **قال**
 القضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها **اقول** القضية اما بسيطة
 او مركبة الا انما ان اشتملت على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب فهي مركبة والا فبسيطة
 فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها اي معناها اما احباب فقط كقولنا كل انسان حيوان
 بالضرورة فان معناها ليس الا اجاب لجوابته لاننا اذا سلب فقط كقولنا الاشئ من
 الانسان بغير الضرورة فان حقيقتها ليست الا سلب المحرزة عن الانسان والقضية المركبة هي
 التي يكون حقيقتها ملتزمة من الاجاب لسلب كقولنا كل انسان صاحب لاداما فان
 معناها اجاب بالضحك لاننا اذا سلبه عنه بالفعل لاداما قال حقيقتها ومعناها لم يقل
 لفظها لانه ربما يكون القضية مركبة ولا تركيب اللفظ من الاجاب السلب كقولنا كل
 انسان كاتب لا يمكن ان لا يكون لاداما فان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان اجاب الكتابه
 لاننا ليس بضرورته وهو ممكن عام سالب ان سلب الكتابه عنه ليس بضرورته وهو ممكن
 عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا
 القضية بالادوام او بالضرورة فان التركيب يحسب للفظ ثم ان القضايا

في قوله تعالى لا تخافوا ولا تحزنوا
 ان الله يريد اخذ الانبياء
 ما يشاء ان الله لا يهدي
 القوم الضالين
 في قوله تعالى لا تخافوا
 ولا تحزنوا ان الله يريد
 اخذ الانبياء ما يشاء
 ان الله لا يهدي القوم
 الضالين

في قوله تعالى لا تخافوا ولا تحزنوا
 ان الله يريد اخذ الانبياء
 ما يشاء ان الله لا يهدي
 القوم الضالين

البسيطة والمركبة غير محصورة في ذلك الآن التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها
 من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلثة عشر منها بساطة ومنها مركبات اما البساط
 نستل الاصل للضرورة المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
 بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت فهي
 ضرورة موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان
 للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي حكم فيها بضرورة السلب فضرورة سلبه كقولنا
 لا شئ من الانسان يجرب بالضرورة فانه يحكم فيها بضرورة سلب الجربة عن الانسان في جميع
 اوقات وجوده وانما سميت ضرورة لانها تستل على الضرورة ومطلقة لعدم بقيد ضرورة
 فيها بوصف ووقت لانها دائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع
 او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجوب تسميتها دائمة ومطلقة على قاي
 الضرورة المطلقة ومثالها ايجابا ما قر من قولنا لا تأكل الانسان حيوانا فقد حكمنا فيها
 بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما قر ايضا من قولنا لا تأكل
 لا شئ من الانسان يجرب فان الحكم فيها بدوام سلب الجربة عن الانسان مادام ذات الموضوع
 موجودة والنسبة بينهما وبين الضرورة تباينها مظهر لان مفهوم الضرورة يتنوع
 انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة لجميع الازمنة والافاق ومتى كانت
 النسبة متمثلة لانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة و
 ليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الازمنة امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز انفكاكها

القياس
 اي بحسب مقتضى
 وتنقلا لا بحسب مقتضى
 شئ فان ذلك مقتضى
 وانما حكمها سببية

٥٠
 معبراً على أن طرفي المثلث
 لا يمكن أن ينسب إليه المثلث
 طرفي المثلث

وجوده بلا انشاف فقاموا زعموا اذ ذوات القمر
مستلزم مستلزم للاطلاع بالجموع من خاتمة
مستلزم لذات القمر في ذلك الوقت المستلزم له المستلزم

المومنين وهدوا
 كلام محقق قد خطا فيه
 كثير من زعموا ان
 الشبهة بينهما العدم
 سلم لان ادم الكوف
 اعلم على كنهه
 برهان

اتخذوا كان المادة مادة الضرورية صدقت القضايا الثالث كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة او دائما او مادام انسانا ولت نغايها فان كان المادة ضرورية ولم يكن لوصف
دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية باللائمة دون المشروطة كقولنا كل كاتب
حيوان بالضرورة او دائما الا بالضرورة مادام كاتبا فان وصف الكاتب لا يدخل في ضرورة
ثبوت الحيوان لذات الكاتب ان لم يكن المادة مادة الضرورية الذاتية ومادة الدوام
الذاتي كان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية واللائمة
كأنه المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائمي لذات الكاتب مطلق بل
بشرط الكتابة واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبتت
الضرورية في جميع اوقات الوصف بدون العكس من الدائمة من وجوب التصارفا
في مادة الضرورية المطلقة وصدقت الدائمة بدونها حيث يخلو الدوام عن الضرورية و
بالعكس حيث يكون الضرورية في المثال المذكور في جميع اوقات الوصف لا يدوم في جميع
اوقات لذات الواجبة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع
المشروطة بمعنى بلا شبهة معيان بهتها لم يثبت اقول
او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان ومثاليها ايجابا وسلبا ما
في المشروطة العامة من قولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ولا شيء من
الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبا وانما سميت عرفية لان العرف يفهم هذا المعنى
من السالبة انما طلقت حتى اذا قيل الاشياء من النائم بمسبقة يفهم منه العرف ان
الاستيقاظ مستلوب عن النائم مادام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف ليسب السب
دعامة

لأن المحمول اذا
كان دائما لمجموع الذات
والوصف كان دائما لذات الموضوع
فان كان الوصف لان معنى انه دائم استمراره
وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى المجموع
فانما الذات وصفا في زمان
الوصف سواء كان الوصف دائما
مفترقا او دائما
كما في المثال المذكور او لم يكن كما في قولك
كل كاتب حيوان سبعة

وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم مطلقا من المشروطة
العامة فانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من
غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة المطلقين لان متى ضمت الضرورة والدوام
في جميع اوقات الذات ضد الدوام في جميع اوقات الوصف لا ينعكس الخامسة المطلقة
العامة وهي التي يحكم فيها بنبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اما الايجابا فكقولنا
كل انسان متنفس بالاطلاق لعامة واقما السلب فكقولنا لا شيء من الانسا متنفس الا
طلاقا لعامة وانما كانت مطلقة لان القضية اذا اطلقت ولم يقيد بقيد من دوام
او ضرورة او الادوام او الا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم
القضية المطلقة سميت بما اذا كانت عامة لانها اعم من الوجودية الدائمة واللا
ضرورية كما سيحكي وهي اعم من القضايا الاربع المتقدمة لان متى ضمت ضرورة او
دوام بحسب الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية
النسبة ضرورتها او دوامها السادسة الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورية
المطابقة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالايجابا كان مفهوم الحكم
سلب ضرورة السلب لان الجانب المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في
القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الايجابا فانه هو الجانب المخالف للسلب
فان قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري
فان قلنا لا شيء من الحار يبارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار

تكرره فانه سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم كما
فان استحالة الايجاب بسلب لا تمنع الذاتية عن ايجاب الموافقة
عدم ضرورة السلب وكذا استحالة استحالة السلب او
التفصيل ان مثا ديان كما لا ينبغي سلبه بغيره

اعلم ان المشروطة العامة يمكن تقييدها باللا
ضرورية الذاتية لكنه تركيب غير معتبر ويكون

بقيته

باللادوام

الذي لم يذكره

ولا يمكن تقييدها

باللا ضرورة الو

صفتية وهو ظاهر

ولا باللا دوام الوصف

ولا بسلب لا إطلاقا

ولا بسلب لا إمكان العام بحسب

لأنها أعم من إختصاصه

الوصفية مع قيد الذات

وهي المشروطة العامة

الذات وهي موجبة كقولنا بالضرورة كل كائنا

من جنس الأصابع مادام كان بالضرورة

من جنس مشروطه عامة وسالبة مطلقة

عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة كل كائنا

من الكائنات سالبة مشروطه عامة وموجبة

فتركيبها من سالبة مشروطه عامة بسلب العام

فإنه مطلقه عامة مع قيد بقيته غير

بوجه كثيرة منها ليس بغير معتبر

أو صريح لكنه غير معتبر

وهي موجبة

ومعتبرية

ليس بغير ذلك وإنما سميت ممكنة لأحتوائها على معنى الإمكان وعامة لأنها أعم من الممكنة
الخاصة وهي أعم من المطلقة العامة لأنها متى صدق الإيجاب بالفعل فلا أقل من أن لا
يكون السلب ضرورة ياد سلب ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب متى صدق
الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالإمكان ولا ينبغي لجواز أن يكون الإيجاب ممكنا ولا
يكون واقعًا أصلا وكذلك متى صدق السلب بالفعل صدق السلب بالإمكان دون
العكس لجواز أن يكون السلب ممكنا غير واقع وأعم من القضايا الباقية لأن المطلقة
العامة أعم منها مطلقا ولا أعم من الأعم **قال** وأما المركبات فنبع الأولى المشروطة
الخاصة **أقول** من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام
بحسب ذات ولما ثبتنا اللادوام بحسب الذات لأن المشروطة العامة هي الضرورية
بحسب لوصف والضرورية بحسب لوصف دوام بحسب والدوام بحسب لوصف ٢
فإن قيد تقييداً صحيحاً فلا بد أن يقيد باللا دوام بحسب الذات حتى يكون النسبة فيها
ضرورية ودائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لادامة في بعض اوقات ذات الموضوع
وهي عن المشروطة الخاصة أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كائنا متحرك
الأصابع مادام كان بالضرورة من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة
عامة أما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الأقل من القضية وأما السالبة
العامة فمحمولة على الشيء من الكائنة بمخرجات الأصابع بالفعل فهي مفهوم اللادوام
لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً كان معناه أن الإيجاب ليس متحققاً في جميع

الافاق

الزوات واذا لم يتحقق السلب في جميع الزوات يتحقق السلب في الجملة فهو معنى السالبة المطلقة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب يساكن الاصابع مادام كاتبنا الا اذا فتوكل بها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول موجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل هو مفهوم اللادوام لان السلب ظالم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الزوات واذا لم يتحقق السلب في جميع الزوات يتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملتبسة من الايجاب بالسلب كيف تكون موجبة او سالبة تقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها ايجاب الجزء الاول وسلبها صلاحا فان كان الجزء الاول وجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجزء الثاني مخالف له في كيف وموافق له في لكم والنسبة بينهما وبين القضايا البسيطة اقل بينهما وبين الدائميتين فبما يتكررت لانها مفيدة بالادوام بحسب الذات وهو مباح للدوام بحسب الذات وذلك ظاهر بالضرورة بحسب الذات لان القضية بحسب الذات اختص من الدوام بحسب الذات ونقيض الاعم مباحين لعين الاختصاص كلبته وهي اختص من المشروطة العامة مطلقا لانها المشروطة العامة مفيدة بالادوام والمقدمة اختص من المطلق وكذا من القضايا الثلاثة الباقية لانها اعم من المشروطة الخاصة قال الشيخ في التفسير العرفية العامة **اقول** العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا الا اذا فتوكل بها من موجبة عرفية عامة وهي

مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتوكل بها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتوكل بها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومناها ايجابا وسلبا ما مر من

الجزء الأول وسالته مطلقه عامته وهي الجزء الثاني مفهوم الابدوام وان كانت سالته
 كما تقدم من قولنا الاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا لما فتركيبها من
 سالته عرفية عامته وهي الجزء الأول موجبة مطلقه عامته وهي مفهوم الابدوام و
 اعم من المشروطة الخاصة لان متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لا دائماً صدق الابدوام
 بحسب الوصف دائماً من غير عكس ومباشرة للدائمين على ما سلف اعم من المشروطة
 العامة من وجوب لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة وبها
 في مادة الضمنية الذاتية وصدقها بان المشروطة العامة انا كان الابدوام بحسب
 الوصف من غير ضرورة اخض من العرفية العامة لان المقيد اخض من المطلق وكذا
 من الباقيتين لانها اعم من العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة
 والعرفية الخاصتين بحسب ان يكون وصفاً مفاداً لذات الموضوع فانه لو كان دائماً
 له ووصف المحمول يدوم بديموم وصف الموضوع كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع
 وقد كلاً لانهما بحسب لذات هـ **قال** الثالثة الوجودية الذاتية **اقول** الثالثة الوجودية
 الذاتية وهي المطلقه العامة مع قيد الضرورة بحسب لذات وانما قيد الضرورة
 بحسب لذات وان امكن تقييد المطلقه العامة بالضرورة بحسب الوصف لانهم لم
 يعتبروا هذه التراكيب لم يتعرفوا احكامها وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
 لا بالضرورة فتتركيبها من موجبة مطلقه عامته وسالته ممكنة عامته اما الموجبة المطلقة
 العامة فهي الجزء الأول اما السالبة الممكنة العامة اي قولنا الاشئ من الانسان ضاحك

وهي المطلقه العامة مع قيد الضرورة
 بحسب لذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
 كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
 كيبها من موجبة مطلقه عامته وسالته
 ممكنة عامته كانت سالته
 الاشئ من الانسان ضاحك
 بالفعل لا بالضرورة
 فتتركيبها من
 سالته
 مطلقه عامته وممكنة عامته

بالامكان



بالامكان العام في معنى اللاضروية لان الايجاب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلبية
 الايجاب سلب ضرورية الايجاب هو ممكن عام سالبان كانت سالبة كقولنا لا شيء
 من الاشياء ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامرة موجبة
 ممكنة عامرة سالبة المطلقة العامرة في الجزء الاول اما الموجبة الممكنة العامرة في
 كل الاشياء ضاحك بالامكان العام في معنى اللاضروية فان معنى السلب ان لم يكن ضروريا
 كان هناك سلب ضرورية السلب سلب ضرورية السلب هو الامكان العام الموجب
 هي اعم مظن من الخاصيتين لان معنى ضرورية او الدوام بحسب الوصف الدائم
 فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومباشرة للضرورة لتقيدها باللاضروية
 واعلم من الدائمة من وجه لتصادفها في مادة الدوام الخالي عن الضرورية وصف الدائمة
 بدوئها في مادة الضرورية وبالعكس في مادة الدوام بحسب الذات وكذا اعم من الشرطية
 والمرتبطة العامتين من وجه لتصادفها في مادة الدوام بحسب الوصف الخاص
 في مادة الضرورية في مادة بدوئها في مادة الخاصة بشرطية
 العامرة بخصوص المقتد ومن الممكنة العامرة لانها اعم من المطلقة العامرة قال الاربعة
 الوجودية الدائمة **اقول** الاربعة الوجودية الدائمة هي المطلقة العامرة مع قيد الدوام
 بحسب الذات وهي سوا كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقين عامتين
 احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامرة والجزء الثاني هو الدوام
 وقد عرفت ان مفهومه مطلقة عامرة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر من قولنا كل الاشياء
 ضاحك بالفعل دائما ولا شيء من الاشياء ضاحك بالفعل دائما وهي اخص من الموجبة

من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا عامرة مع

بضرورة
ثبوت
المحمول للمو
ضوع أو سلبه
عنه في وقت
معين من أوقات
وجود الموضوع مع
ثبوت اللاحتمال بحسب
الذات وهي ان كانت
موجبة كقولنا بالضرورة
كل قمر منخفض وقت جلولة
الأرض بينه وبين الشمس لا دائما
فتركبها من موجبة وقتية
مطلقة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من القمر منخفض وقت التربع
لا دائما فتركبها من سالبة وقتية
مطلقة وموجبة مطلقة عامة متى

اللا ضرورية لانه متى ثبتت مطلقتان ثبتت مطلقة وممكنة بخلاف العكس وانما من الممكن
لانه متى تحققت الضرورة والادام بحسب الوصف لا دائما تحقق فعلية التسمية لا
لانما من غير عكس ومباشرة للدائمين على ما فرغ من قوله وانما من العامين من وجه
لتصادفهما في مادة المشروطة الخاصة وصدة ما يثبت بها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دائما
بحسب الوصف اخفى من المطلقة والممكنة العامين وذلك ظاهر في الخاتمة الوقتية
وهي التي يحكم فيها قول الخاتمة الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او بضروره سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالادام
بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت جلولة الارض
بينه وبين الشمس لا دائما فتركبها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول من قولنا
كل قمر منخفض وقت الجلولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاحتمال اعني قولنا لا
من القمر منخفض وقت التربع بالاطلاق العام ولان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من القمر منخفض وقت التربع لا دائما فتركبها من سالبة وقتية مطلقة وهي لا شيء
من القمر منخفض وقت التربع وموجبة مطلقة عامة وهي كل قمر منخفض بالاطلاق
العام وهي اخفى من الوجوديين مطم لانه اذا ثبتت الضرورة بحسب الوقت لا دائما
ثبت الاطلاق لا دائما والبالضرورة ولا ينعكس وانما من الخاصين من وجه لانه اذا
الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا بالذات للموضوع في شيء من
الأوقات ثبتت القضايا بالثالث كقولنا بالضرورة او دائما كل منخفض مظلم ما دام

منخفضا



مختلفا لا دائما او بالتوقيت لا دائما فان الاحتكاك كان ضروريا للذات الموضوع في بعض
 الاوقات والاضلام ضروري للاحتكاك ان الاضلام ضروريا للذات في ذلك الوقت
 لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع تحت الخاصان ولم يصدق التوقيت كقولنا
 بالضرورة كان كتب متحرك الاصاب ما دام كاتبنا لا دائما كان الكتاب لم تكن ضرورية
 للذات في شيء من الاوقات لم تكن متحرك الاصاب الضرورية بحسبها ضروريا للذات
 في وقت ما فلا يصح التوقيت واذا لم تصدق الضرورية بحسب الوصف لا الدوام لم
 يصدق الخاصان فيصحت التوقيت كما في المثال المذكور هذا اذا فسرنا المشروطة
 لضرورة بشرط الوصف ما اذا فسرنا ها بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة
 الخاصة اخفى من التوقيت مطم لانه متى تحقق الضرورية في جميع اوقات الوصف جميع
 اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحقق الضرورية في بعض اوقات الذات من غير
 عكس والتوقيت مبني على الدائم من واعلم من العامين من وجب لصدقها في مادة
 المشروطة الخاصة وصدق ما بددنا في مادة الضرورية وبالعكس حيث لا دوام بحسب
 الوصف اخفى من المطلقة العامة والممكنة العامة قال السناد سنة المنتشرة وهي
اقول السناد سنة المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
 سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دائما بحسب الذات
 ليس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين يتدأ فيها بل لان يقيد بالتعيين
 ويرسل مطم فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلس في وقت ما لا

وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب
 الذات
 وهي انما
 موجبة كفو
 لنا بالضرورة
 كل انسان متفلس
 في وقت ما لا دائما
 فتعريفها من موجبة
 منتشرة مطلقة
 مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة
 لا شيء من الانسان بمتفلس
 في وقت ما لا دائما فتعريفها
 من سالبة منتشرة مطلقة وهو
 جنة مطلقة عامة منوع

لأنما كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل إنسان متفلسف
 ما وسالته الملقمة عامته في قولنا لا شيء من الإنسان يتمتص بالفعل الذي هو مفهوماً
 دواماً وإن كانت سالته كقولنا بالضرورة لا شيء من الإنسان يتمتص في وقت ما لا دائماً
 فتركيبها من سالته منتشرة مطلقة وهي الجزء الأول موجبة مطلقة عامته هي مفهوم
 اللادوام وهي أعم من الوقتية لأنها لا تصدق بالضرورة في وقت معين لأننا صدقنا
 الضرورة في وقت الدوام بدون العكس ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة
 الوقتية من غير فرق وأعلم أن الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزآن
 للوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان غير معدوتين في البسائط الحكم في أحدهما
 بالضرورة في وقت معين وفي الآخر بالضرورة في وقت ما فالأولى موجبة في وقت لا اعتبار
 بغير الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام والآخر ضرورة والآخر منتشرة
 لأنها لم تبعين وقت الحكم فيها احتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشرة في الأوقات
 ومطلقة لأنها غير مقيدة بالادوام والآخر ضرورة ولهذا إذا قيدنا بأحد مما حد
 الإطلاق من اسميهما فكانتا وقتية ومنتشرة لمطلقتين وربما سمع فيما بعد مطلقة
 وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الو
 هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بالنسبة
 بالفعل في وقت غير معين وفرق بينهما بالعموم والخصوص معكم وهو واضح لا شبهة فيه
قال الساجدة للمكانة الخاصة وهي التي يحكم فيها **أقول** للمكانة الخاصة هي التي حكم فيها

بأرتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجوه
 والعدم جميعاً وهي سواء كانت موجبة كقولنا
 بالأمكان الخاص كل إنسان كاتب وسالته كقولنا
 بالامكان الخاص لا شيء من الإنسان يكتب
 فتركيبها من ممكنين عامتين
 أحدهما موجبة بطلانها سالته
 والضابطان اللذان
 أشار إلى مطلقة
 عامته والآخر
 ضرورة
 أشار إلى ممكنة عامته مخالفتي الكيفية و
 موافقتي الكيفية المقيدة بهما من



بسلب لضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب فاقولنا كل انشا كان ^ببالامكان
 الخاص ولا شئ من الانشابات بالامكان الخاص كان معناه ان ايجاب ^{الان} لكتابة ^{الان} لا
 وسلبها عنه ليسا بضروريين لكن سلب ضرورة الإيجاب امكان عام سالب سلب
 ضرورة السلب مكان عام موجب فامكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة
 يكون تركيبها من ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخر سالبة فلا فرق بين
 موجبتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ حتى ان عبرت بعجا ايجابية كانت موجبة ^و
 عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعم من سائر المركبات لان كل منها ايجاب
 وسلبا ولا اقل فيهما من ان يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من ان امكان
 الايجاب والسلب يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالدوام ومباشرة للضرورة
 المطلقة لا اعم من الدائمة والعامة والامكنة العامة من وجه لصادقهما في مادة
 الوجودية الا للضرورة وهذا الممكنة الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة
 الى الفعل والعكس في مادة الضرورة واخص من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا ان
 الممكنة العامة اعم القضايا البسيطة والممكنة الخاصة اعم من المركبات والضرورية
 اخص البسائط والمشروطة الخاصة اخص المركبات على وجه فظهر ايضا ان الادوات
 اشار الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتين في الكيفية للفضية
 المفيدة بها حتى ان كانت موجبة كانتا سالبتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين
 وموافقين لهما في الكم فان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت جزئية كانتا جزئيتين

الجزء الأول من القضية تسمى مقدما و

الثاني
تاليا واما
المتصلة فاما
لزومية وهي
التي حكم بصحتها
التالي فيها على تقدير
صحتها لمقدم لعل
بينهما توجب ذلك كما
لعلته والمتضائف واما
اتفاقية وهي التي يحكم ذلك
فيها بمجرد توافق الجزئين على
الصحة كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناطقا واما المتصلة
فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها با
لتساقط بين جزئيهما الصحة والكذب
معاً كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فرديا واما مانعة الجمع وهي التي
يحكم فيها بالتساقط بين الجزئين في الصدق
فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا
او شجرى واما مانعة التخلو وهي التي يحكم
فيها بالتساقط بين الجزئين في الكذب
فقط كقولنا اما ان يكون
رديدا او بحر واما ان
لا يفرق بين

هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبة واما قال للادغام اشارة الى المطلقة
عامة ولم يقل الادغام معنا المطلقة العامة لان المعنى اذا اطاق يراد به المفهوم والمطابق
وليس مفهوم الادغام المطابق للمطلقة العامة فان الادغام لا يتجأ مثلا مفهوم
الصريح رفع دوام اليجبا واطلاق السلب ليس هو بنفس رفع دوام اليجبا بل الازم وهو
معناه الالتزام واما الاخرى فمعناه الصريح الامكان العام لان الاخرى لا
مثلا هو سلب ضرورة اليجبا وهو عين امكان السلب فلما كان هذا القضيةتين
معنى احد العبارتين والاخرى ليست معنى الاخرى بل من لوازمها استعملت في الاشياء
ليكون مشتركة بينهما **قال الفصل الثاني في اقسام الشرطية** **اقول** لما وقع الفراغ
عن المحتملات واقسامها شرعا في اقسام الشرطيات قد سمع ان الشرطية ما تركبت من
القضيتين وهي اما متصلة ان اوجبك وسلبت حصوا احدهما عند الاخرى او
ان اوجبك وسلبت نفصا احدهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزئي الشرطية
سواء كانت متصلة او متفصلة تسمى مقدما لقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى
تاليا لتلوها اياها ثم ان المتصلة اما الزومية واما اتفاقية فاللزومية هي التي
صحتها التالى فيها على تقدير صحة المقدمة لعلته بينهما توجب ذلك والمربط بالاقتران
لعلاقة الاضطرار نوع يقال بالاولى ان الحكم اجتر اذا ^{اول} يكون
شيء بسبب شيء آخر ^{ثاني} قال الثاني كالعلة والمتضائف اما العلة فبان يكون
المقدم علة للتالى كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجودا ومعلولا له
كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعتا ويكونا معلولا لعلته واحدة كقولنا

ان كان

فان المتصلة اتفاقية بينهما
وان لم يفرق بينهما
فان المتصلة اتفاقية بينهما
ان كانت سلبية

ان كان انهما موجودا فاعلم مضى فان وجوئهما واصلاته العالم معلولان لطلوع الشمس
واما التضائف فبان يكونا متضايين كقولنا ان كان ريدا بالعمرو وكان عمر وابنه وهذا
التعريف لا يبين ان الزوقية الكاذبة لعدم اعتباصنا التالي للعلاقة فيها فالاول ان يبق
الزوقية ما حكم فيها بصحة قضيتها او لا صدقها على تقدير اخرى لعلاقة بينهما موجبة
لذلك هو بينا ان الزوقية الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم متحققا
فالعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع او لبوته من غير علاقة
وعلى كلا التقديرين القضية الزوقية كاذبة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك اى صدق
التالى على تقدير صدق المقدم فيها للعلاقة موجبة لذلك بل لمجرد صدق الجزئين كقولنا
ان كان الانسان انا طقا فالحمار انا هو فانه لا علاقة بيننا حقيقة الحمار وناطقة الانسان
حتى لا يجوز العقل تحقيق كل واحد منهما دون الاخر وليس فيها الاتوافق الطرفين على الصدق
ولو قال هو الذي حكم فيها بصحة التالى على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل لمجرد صدقهما
كان اولي لبينا ولا اتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصحة التالى للعلاقة ربما لم يظن
الواقع بان لا يصح التالى على تقدير صدق المقدم او بصحة وجود بينهما العلاقة وقد
يكفى في الاتفاقية بصحة التالى حتى قبل ان يهاهى التي يحكم فيها بصحة التالى على تقدير صدق
المقدم للعلاقة بل لمجرد صدق التالى فيجوز ان يكون المقدم فيها صادقا او كاذبا وسيم
بمذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاقل اتفاقية خاصة للعموم والخصوص بينهما فانه
متى صدق المقدم والتالى فقد صدق التالى لا يعكس واما المفصلة فقد عرفت انها

جميع الاسماء الصادرة في نفس الامر ومع جميع ما يقدر صدق
في نفس الامر كقولك ان كان ريدا بالعمرو فالحمار انا هو

واما ان البتة بين الواحد الكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومى الواحد الكثير بل بين هذا واحد هذا كثير فان القضية القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا تمنع اجتماع جزئها على الصدق فبدان ان الاشكال انما نشأ من سؤالهم وقلة التدبر **قال** كل واحد من هذه الثلاثة اعاذ به **اقول** كل واحد من هذه المنفصلة اعاذ به واما اتفاقية كانا المنصلة اما لزومية واتفاقية فنسبة العناد والاتفاق الى المنفصلة كنسبة اللزوم والاتفاق الى المتصلة اما العنادية فهى التى يكون الحكم بالتشافي بينهما لذات الجزئين اى حكم بان مفهوم احدهما منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرق والشيء والحجر وكون زيد فى البحر واقعا لا يفرق واما الاتفاقية فهى التى حكم فيها بالتشافي للذات الجزئين بل بحجته الاتفاق اى بحجته ان يتفق فى الواقع ان يكون بينهما منافاة وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منافيا للآخر كقولنا الاسود لا كاتب ما ان يكون هذا سودا او كاتب كانت حقيقية فانه لا منافاة بين مفهومى الاسود والكاتب لكن اتفق بمحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان انتفاء الكتابة ولا يكذب ان لوجو السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا لا سودا او كاتب كانت مانعة الجمع لانها لا يصدق ان معا ولكن يكذب ان انتفاء الاسود والكتابة معا في الواقع فلو قلنا اما ان يكون هذا سودا او كاتب كانت مانعة التناول انما لا يكذب ان ولكن يصدق ان يتحقق السواد والكتابة بحسب الواقع **قال** سالت كل واحد من هذه القضايا **اقول** قد عرفت ثمانية قضايا متصلة ان لزومية واتفاقية ومنفصلة ست تلك منها عادات

وهى التى يكون التشافي بينهما لذات الجزئين كما
في ل
مسئلة للذ
كون واما
اتفاقية وهى
التى يكون التشافي
بينها بحجته الاتفاق
كقولنا الاسود لا
كاتب ما ان يكون هذا
اسودا او كاتب حقيقة
افلا اسودا او كاتب مانعة
الجمع او اسودا ولا كاتب مانعة
التخلو من

التي هي التى ترفع ما حكم في موجبها
فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وتسمى
العناد سالبة عنادية وسالبة الاتفاق
سالبة اتفاقية من

قوله فان التزم فيها بلزوم السلبية اقول كما ان

السلب

العمليات

بحسب سلب

الامر لا باعتبار

طريقها عند ولا

تخصيلا فيما كان

طرقا اعمية شتى

عما عرف السلب يكون

القيمة موجبة كذا كذا

في المنفصلات والمتصلات

بحسب سلب الاتصال وتوحي

اعني اللزوم والاتفاق وبحسب

سلب الانفصال وتوحيته اعني

العناد والاتفاق والاعتبار باطراف

الشرطيات في سلبها وبما بالاق

الاربعة اعني كون الطرفين موجبتين

وسلبيتين وكون المقدم موجبة والتالي

سالبة وبالعكس يوجب الموجبات السالبة

في المنفصلات والمتصلات سلبية

وعن كاذبين وعن مجزئ المصدق والكذب

وعن مقدم كاذب وتالي صادق دون

عكسه لاقتناع استلزام الصادق

والكاذب وتكذيب عن جزئيين

كاذبين وعن مقدم كاذب

وتالي صادق وبالعكس

وعن صادقين

هذا اذا

كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية

فكذلكها عن صادقين محال متوحي

وثالث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تنطبق الا على الموجبات
فلا بد من تعريف سوابقها فسالبة كل واحد منها هي التي دفع ما حكم في موجبها فاما كانت
الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت السالبة اللزومية سالبة اللزوم اي
ما حكم فيها بسلب اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة
لزومية لا سالبة مثلا اذا قلنا ليس اذا كانت الشمس طالعت فالليل موجود كانت سالبة
لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس فلا قلنا اذا كانت الشمس طالعت
فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس
ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالي للمقدم في الصدق كانت
السالبة الاتفاقية سالبة الاتفاق اي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لا ما حكم فيها
بموافقة السلب فاما اتفاقية ما قلنا ليس اذا كان الانسان انا طاقا فالحمار انا هنيئا
سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة هنيئة الحمار لنا طيفة الانسان اذا قلنا اذا
كان الانسان انا طاقا فليس الحمار انا هنيئا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب هنيئة
الحمار لنا طيفة الانسان وعلى هذا يكون السالبة انعادية سالبة العناد وهي ما يحكم فيها
برفع العناد اما برفع العناد الكاذب هو في المصدق والكذب معا وهي السالبة العناد الحقيقية
واما برفع العناد الكاذب هو في المصدق في مانعة الجمع واما برفع العناد الكاذب هو في الكذب
مانعة الخلو ما يحكم فيها بعناد السلب السالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق منافا
فيها على احد الانحاء لا ما يحكم فيها باتفاق السلب **قال** والمنفصلة الموجبة تصدق عن صادق

اقول شرطية وكذا هما انما هو بمطابقة الحكم بالانصال الانقضا لنفس الامر وعلا
 لا بصلة جزئيهما وكذا هما فان طابق الحكم بينهما نفس الامر في صادقة ولا في كاذبة كيف كان
 جزاها ثم اذا نسبنا جزئيهما الى نفس الامر حصلت رتبة اقسام لانها اما ان يكونا صادقين
 او كاذبين او يكون المقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس فليبين ان كلا من الشرطيتين
 من اتي هذه الاقسام يتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة تتركب عن صادقين كقولنا
 ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد حجرا كان جمادا وعن مجهول
 الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يحرر يده وعن مقدم كاذب تال صادق
 كقولنا ان كان زيد حمارا كان حيوانا دون عكسها لا تتركب عن مقدم صادق وتال
 كاذب لا امتناع ان يستلزم الصادق الكاذب ولا يلزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما
 كذب لصادق فلان للادم كاذب وكذب للادم يستلزم كذب الملزوم واما صادق
 الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم ملزوم لصدق اللزوم لا يقال انا صح
 تركيب لمتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم ان كل متصلة موجبة تنعكس
 موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب لانا نقول ذلك في الكلمة
 لا في الجزئية فان قلت لما اعتبر في جزئي المتصلة الجهل بالكذب الصدق اذا اقسام على
 الاربعة فنقول تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس الامر وهي داخلية فيها والموجبة الكاذبة
 تتركب عن الاقسام الاربعة لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي ان لم يكن مطابقا للواقع
 جازان يكونا كاذبين كقولنا ان كان الخيل موجودا كان العالم قديما وان يكون المقدم

فصل
فالموجبة
الحقيقية اقول
الموجبة الحقيقية العائدة
لما وجب تركيبتها من جزئين ١٢٢
يتشع صدها وكنها معا وجب ان يكون
تركيبتها من قبضة وما هو اخص من قبضة
كقولنا

مازندران

والزوج

والزوج

فروری ۱۹۵۷ء

من الغناء

کتابخانه

10

١٠٠

جب ان

سن قضتہ

六

۶۰

22

三

...

...

2

زینب تنکیز

الحمد لله

卷之六

دارتبار

بسم الله الرحمن الرحيم

نہج و نکتہ

نصرتی

...

1003

موجیه حال

送

五

三

八

كاذبا والتالى صادقا كقولنا ان كان الخلا موجودا فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان
 الانسان ناطقا فالخلا موجود ذلك يكونا صادقين كقولنا ان كان الشئ طالع فزبد الانسان
 هذا لان كانت متصلة لزوميته واما اذا كانت تفاقية فكذبها عن صادقين محال لاننا
 اذا صدق الطرفان وافق احدهما الاخر بالضرورة كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق
 فهو مضى عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين
 او كان التالى كاذبا والمقدم صادقا فكذبها ظاهر لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان
 المقدم كاذبا والتالى صادقا فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا امكننا بمجرد صدق
 التالى يكون صدقهما عن صادقين وعن مقدم كاذب فالصادق وكذبها عن القسامين
 الباقيين وهما مناجت هوان التفاقية لا يكتفى فيها صدق الطرفين او صدق التالى بل لابد
 مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن الصادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة
 بينهما **قال** والمنفصلة الموجبة الحقيقية تعان **اقول** الاقسام في المنفصلة تلك لما
 سنعرف ان المقدم فيها لا يمتاز عن التالى بحسب المنطوق فطرافها امانا ان يكونا صادقين
 او كاذبين واحدهما صادق والاخر كاذبا للموجبة الحقيقية **وهي** عن صادق وكاذب
 لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئها وعدم ارتفاعها فلا بد ان يكون احدهما صادقا
 والاخر كاذبا كقولنا امانا يكون هذا العدد زوجا والآخر زوجا وتكذب عن صادقين واجبا
 ح في الصدق كقولنا امانا يكون الاربعة زوجا او منفصلا بمساويين وعن كاذبين
 لا ارتفاعها كقولنا امانا يكون الثلاثة زوجا او منفصلا بمساويين وممانعة الجمع **فصل**

عین کا پتہ

عن كاذبين وعن صادق وكاذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها فجازان يكون طرفا

مرتفعين فيكون تركيبها من كاذبين كقولنا اما ان يكون زيد شجرا او حجرا وجازان يكون
 احد طرفيها واقعا والاخر غير واقع فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون
 زيد انسانا او حجرا او تكذب عن صادقين لا اجتماع جزئيهما كقولنا اما ان يكون زيد
 انسانا او ناطقا وما نفعه التلوين صدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لأنها التي
 حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما فجاز اجتماعهما في الوجود فيكون تركيبها عن صادق وكاذب
 اما ان يكون زيد لا شجرا ولا حجرا وجازان يكون احدهما واقعا والآخر فيكون تركيبها
 عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد لا شجرا ولا انسانا ويكذب عن كاذبين
 لا ارتفاع جزئيهما كقولنا اما ان يكون زيد لا انسانا ولا ناطقا هذا حكم الموجبة المتصلة
 والم منفصلة واما سوالها فهي تصدق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبة ضرورة ان
 كذب الانجاب يقتضي صدق السلب يكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الموجبة لان
 صدق الانجاب يستدعي كذب السلب لا محالة **قال** وكيفية الشرطية ان يكون **اقول**
 كما ان الفضية الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة ومخصوصة كذلك الشرطية تنقسم اليها
 وكما ان كلية الحملية ليست بحسب كلية الموضوع او المحمول بل باعتبار كلية الحكم كذلك
 كلية الشرطية ليست الا بطلان مقدمها او نالها على فان قولنا كلما كان زيد يكنب فهو
 بحرك يده كلية مع ان مقدمها او نالها شتمت بل بحسب كلية الحكم بالانصاف والانفصال
 فالشرطية انما تكون كلية اذا كان التالي لازما للمقدم اي المتصلة بالضرورة ومعاثلا

التي يحصل بسبب افتقار الامور التي يمكن
 اجتماعها
 معها بان
 الجزئية ان يكون
 كذلك على
 بعض هذه الا
 ضام والمخصوصة
 ان يكون كذلك على
 وضع معين وسور
 الموجبة الكلية في المتصلة
 كلاهما ومتى في المتصلة
 وانما وسور السالبة الكلية فيها
 ليس البتة وفي الموجبة الجزئية
 بينهما قد يكون والسالبة الجزئية قد
 لا يكون وبما خال السلب على سور
 الايجاب الكلي والمهملة بار خال لفظ لو
 وان لا في المتصلة واما في المتصلة
 من

قول
 وهو الاصل
 التي يحصل للمقدم
 اقول اراد بالوضع
 المحض لا حول له سبب ١٢٤
 اجتماع مع الامور الممكنة الاجتماع
 معه فان كون انسانيته زيد مقارنته بغيره
 وتعوده او طلوع الشمس لا يغير ذلك حول
 ماحلة
 لها من
 اجتماعها مع
 هذه الامور
 الممكنة الاجتماع
 معها فان كلامه
 بالمجتمعين يحصل
 حاله بالقياس الى الآخر
 وهو كونه في مجال او مقادير
 اياه وانما اعتبر اسكان الا
 اجتماع مع المقدم دون اسكان
 تلك الامور باكانت متمتعة في
 نفس الامر لكنها تكون ممكنة
 الاجتماع مع المقدم فان كانت اذا قلت
 كلما كان زيد صار اكان حسبا كان
 معناه ان اجسده لا رتبة للمجارية على
 جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع مجاريه
 لكونه تافها مثلا مع ان كون زيد تافها
 ليس ممكن في نفس الامر وان كان ممكن في
 الممكنة الاجتماع مع المقدم مع الامور
 للمقدم مع الاجتماع مع المقدم بالنتيجة هي محالة
 كما كان زيد انما كان حيوانا فالنتيجة هي محالة
 كون زيد انسان مع قولنا انما فالنتيجة هي محالة
 ماحلة من اطلاقه وصفه وان كان ناطق حتى
 قولنا انما لم يكن الاجتماع معه وهو المحقق
 لم يكن ان ناطق الاجتماع معه وهو المحقق
 بتفتت اليه لان وجهه بعيد لا حاجة اليه لان
 الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت
 فضيا او غيرا يحصل للمقدم باعتبارها حاله
 هي كونه مقارنا لهذا الشيء وله ذلك الشيء

له ان في المنفصلة العنادية في جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم
 وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب اقترانها بالامور الممكنة الاجتماع مع فاذ قلنا
 كلما كان زيد انسانا كان حيوانا ادنا بغير ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الاوضاع
 ولنا ان تقتصر على ذلك لقدم بل زيد مع ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الأحوال التي
 امكن اجتماعها مع انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون الحمار ناهقا
 الى غير ذلك مما لا يتناهى وانما اعتبر في الاوضاع ان يكون ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر
 جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا يكون ممكنة الاجتماع لم يصح شرطية كونه
 اما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يلزم معه التالي للمقدم لعدم التالي وعدم لزوم
 التالي فان المقدم اذا فرض على شئ من هذين الوضعين يستلزم عدم التالي وعدم
 لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع ولا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما
 للتفويض وانما محال فعلى بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصح ان التالي
 لازم على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك لتقدير واقعة الانفصال فلان من
 الاوضاع ما لا يعاند التالي للمقدم مع كصحة الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم
 للمقدم فيكون يقض التالي معاندا للمقدم فلو كان المقدم معاندا للتالي على هذا الوضع لزوم
 معاندة الشيء للتفويض وانما محال فعلى هذا بعض الاوضاع لا يعاند التالي للمقدم فلا يصح ان
 ان التالي معاندا للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمنفصلة اللزومية و
 المنفصلة العنادية لان الاوضاع المعبرة في الاتفاقية ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع
 بل هي الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم بالنتيجة هي محالة
 كما كان زيد انسانا مع قولنا انما فالنتيجة هي محالة
 كون زيد انسان مع قولنا انما فالنتيجة هي محالة
 ماحلة من اطلاقه وصفه وان كان ناطق حتى
 قولنا انما لم يكن الاجتماع معه وهو المحقق
 لم يكن ان ناطق الاجتماع معه وهو المحقق
 بتفتت اليه لان وجهه بعيد لا حاجة اليه لان
 الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت
 فضيا او غيرا يحصل للمقدم باعتبارها حاله
 هي كونه مقارنا لهذا الشيء وله ذلك الشيء

مطلقا بل الأوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لا لولا ذلك لم يصح الاتفاقية الكلية وليس
 بهر طرفها علاقة توجب صحتها المقدم فيمكن باجماع عدم التالي مع المقدم ولا كانت
 بينهما ملازمة والتالي ليس متوقفا في تقدير المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صحتها المقدم فلا يكون
 التالي صادقا على تقدير صحتها المقدم على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا
 يصح الكلية الاتفاقية ولذا عرفت مفهوم الكلية فكذلك الجزئية المتصلة والمنفصلة
 ليست بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في
 بعض الازمان وعلى بعض الأوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
 فان الحكم بلزوم الانسانية اليقينية انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان
 يكون هذا الشيء ناميا او جارا فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصرين
 واما خصوصية الشرطية فتعني بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئني اليوم اكرمك
 واما هما لهما في الازمان والاحوال بالجملة الاوضاع والازمان في الشرطية بمنزلة الازمان
 في الجملة فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين في خصوصية وان لم يكن فان بين كميته
 الحكم فيها انه على كل الافراد وعلى بعضها في محصوره والافراد في الجملة كذلك الشرطية انما
 الحكم بالاتصال الانفصال فيها على وضع معين في خصوصية والافراد فان بين كميته الحكم على
 جميع الاوضاع او بعضها في محصوره والافراد في الجملة وسواء الوجبة الكلية كما ومهما ومتى
 كقولنا كلما او متى او مكانا كانت الشمس طالعة فالتمار موصوفة بالمنفصلة كقولنا دائما

قوله
لما كانت
الشرطية مركبة
من قضيتين أه أول ١٢
قد عرفت ان احملة انها تركت
من المفردات او ما هو في حكمها واما
الشرطيات فتتركب من قضيتين فادنى
يتصور
من تركب
الشرطية
تركبتها من
عنتين وادنى
تركبت من شرطية
فلا بد ان ينمى بالافرة
الى احمليات المنحلة الى
المفردات اذ لو لم ينمى
الشرطية الى احمليات لزم
تركبتها من اجزاء غير متساوية
فاحتمل ان اجزاء الشرطية اوجز
جزئها ستة بره

وهي متصلتين وعن منفصلتين وعن
حمليته ومنصلة وعن حمليته ومنفصلة
وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من
الثلاثة الاخيرة في المنصلة ينقسم الى قسمين
لا متباين مقدمهما عن تاليهما بالطبع
بخلاف المنفصلة فان مقدمها
انما يتوزع عن تاليها بالوحي
نقط فاقسام المنصلة
تسعة ونقط
ست
واما الامثلة فغليك باستخراجها من نفسك
منه

اما ان يكون الشمس طالعاً ولا يكون النهار موجوداً وسواء السالبة الكلية فيها ليس الشرطية
اقام في المنصلة فكقولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعاً واما ان يكون النهار موجوداً
وسواء الموجبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعاً كان النهار موجوداً
او قد يكون اما ان يكون الشمس طالعاً واما ان يكون الليل موجوداً وسواء السالبة الجزئية
فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعاً كان الليل موجوداً وقد لا يكون
اما ان يكون الشمس طالعاً واما ان يكون النهار موجوداً او بار خالف السلب على سؤ
الانجاب لكلى كليهما وليس مما وليس متى في المنصلة وليس بانما في المنفصلة لا اذا
قلنا كلما كان كذا كان كذا كان مفهوم الانجاب لكلى فان قلنا ليس كلما يكون معناه
رفع الانجاب لكلى الاحالة واذا ارتفع الانجاب لكلى تحقق السلب الجزئى على ما حققناه
سبق وهكذا البؤا واطلاق لفظ الوان واذا في الانصاف واما وفي الانقضاء الا هما
كقولنا ان كانت الشمس طالعاً فالنهار موجوداً واما ان تكون الشمس طالعاً واما ان لا
يكون النهار موجوداً **قال** الشرطية قد تتركب عن حجتين **اقول** لما كانت الشرطية
مركبة من قضيتين والقضية اما حمليته او متصلة او منفصلة كان تركيبها اقسام حجتين
او متصلتين او منفصلتين او من حمليته ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة لا تريد
على هذه الاقسام الست لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة ينقسم في المنصلة الى
قسمين لان مقدم المنصلة يتوزع عن تاليها بحسب المطبع اى بحسب المفهوم لان مفهوم
المقدم فيها المأزوم ومفهوم التالى فيها اللزوم ويحتمل ان يكون الشيء لازوماً لا غيراً
يكون

يكون لانها لا تقدم في المنصلة متعين لان يكون ملزوما والتالي متعين لان يكون
 للذات بخلاف المنصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم للمقدم فيها المعاند والمعاند
 لا بد ان يكون معاندا ايضا لان عناد احد الشئيين للاخر في قوة عناد الاخر اياه فحال كل
 واحد من جزئيها عند الاخر حالة واحدة وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدما والاخران
 يكون تالبا بجمود وضع لا طبع ففرق ما بين المنصلة المركبة من الحملية والمنصلة والمقدم
 فيها الحملية وبينها والمقدم فيها المنصلة بخلاف المنصلة المركبة منها فلا فرق بين معاندا
 كان المقدم فيها الحملية او المنصلة وكذلك الشئ المركبة من الحملية والمنصلة ومن المنصلة
 والمنصلة فلا يجرم ان غشمت كل واحد من الاقسام الثلاثة في المنصلة الى قسمين دون
 المنصلة فاقسام المنصلة تسعة واقسام المنصلة ستة واقسام المنصلة اربعة فالاخرى
 من حمليتين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان والثانية من متصليتين كقولنا كلما
 كان الشئ انسانا فهو حيوان كلما لم يكن الشئ حيوانا لم يكن انسانا والثالثة من منفصليتين
 كقولنا كلما كان دائما امانا يكون العدو زوجا او فرديا دائما امانا ان يكون منقسما بمقتضى
 او غير منقسم بمقتضى وبين والرابعة من حملية ومنصلة والمقدم حملية كقولنا ان كان
 طلوع الشمس علته لوجود النهار كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود والخامسة عكسه
 كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس
 والسادسة من حملية ومنصلة والحملية مقدم كقولنا ان كان هذا عددا فهو امانا زج
 او فرد والسابعة بالعكس كقولنا كلما كان هذا امانا زج او فردا كان عددا والثامنة

الاخرى قد يكون بين مفرد وقضية فتقوله بين قضيتين يخرج غير قضيتين ولا خلافا
 القضيتين اما بالاجاب السلب اما بغيرهما كما خلا في ايا بان يكون احدهما حجة
 والاخرى شرطية او متصلة ومنفصلة او معدلة ومحملة فتقوله بالاجاب السلب
 يخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقة
 الاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن زيد ليس بمحرك
 فانها قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكون اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب
 الاخرى بل هما صادقتان فيقد بقوله بحيث يقتضي ليجوز الاختلاف في الغير المقض
 الاختلاف المقضي اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورتها اما ان لا يكون بل بواسطة
 او بخصوص المادة اما بواسطة فكما في ايجاب قضية وسلب لادها المسا وكقولنا
 زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخر
 اما ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان اما ان قولنا زيد انسان
 في قوة قولنا زيد ناطق اما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسا
 يحو او قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالاجا
 والسلب يقتضي كذب احدهما وصدق الاخرى لا صورته وهي كونها كليتين او جزئيتين
 بل بخصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب
 وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان انسانا كليتان مختلفتان ايجابا
 وسلبا واختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك

قولنا بعض الحيوان انسا وبعض الحيوان ليس بانسا جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب
 ليس احديهما صادقا والاخر كاذبا بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسا ولا
 شئ من الحيوان بانسا فان اختلفا بما يقتضيان في صورتهما ان يكون احديهما صادقا
 والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالاجاب والسلب بين كل كليتين وجزئيتين يقتضي ذلك
قال لا يتحقق التناقض في المخصوصتين **اقول** القضيتان المختلفتان بالاجاب والسلب
 اما مخصصتان ومخصوصتان لان الممثلة لكونهما في قوة الجزئيات من المحصورات في
 الحقيقة فان كانتا مخصصتين فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد تحقق ثمانية وحدات
 فالاولى حدة للموضوع اذ لو اختلف لموضوع فنيها لم يتناقضا لجواز صدقهما معا او
 كذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمر ليس بقائم والثانية وحدة المحمول فانه لا يتناقض عند
 اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك والثالثة وحدة الشرط لعدم
 التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم
 ليس مفرق للبصر بشرط كونه اسودا والرابعة وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل
 الجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجى اسودا وبعضه الزنجى ليس باسوداى كله والخامسة
 وحدة الزمان اذ لا يتناقضان اختلف الزمان كقولنا زيد قائم اى ليل ولا زيد ليس بقائم اى
 نهار السادسة وحدة المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس في
 الدار وزيد ليس جالس في السوق السابعة وحدة الاضافة فانه اذا اختلفت الاضافة
 لم يتحقق التناقض كقولنا زيد اب اى عمر زيد ليس باب اى ليكر الثامنة وحدة القوة و

الفعل

الاعند اتحاد
 الموضوع ويندج
 فيه وحدة الشرط
 الجزم والكل عند اتحاد
 المحمول ويندرج فيه
 وحدة المكان والزمان
 والاضافة والقوة والفعل
 وفي المحصورتين لا بد مع
 ذلك من الاختلاف بالكليتين
 والجزئيتين لصحة الجزئيتين وكذا
 الكليتين في كل مادة يكون للموضوع
 بينها اعم من المحمول ولا بد في المو
 جهتين مع ذلك من الاختلاف بالجملة
 في لكل اصدقا للمكنتين وكذب
 الضعوتين في مائة الا
 مكان متخ

وحيثما كانت الكمية في القوة
المحمولة كالمادة

الفعل فان النسبة اذا كانت في احد الفعيتين بالفعل في الآخر بالقوة لم يتناقضا كقولنا
الخمر في ليدن مسكراى بالقوة والخمر في اليدن ليس بمسكراى بالفعل في ذلك ثم ان شرط
ذكرهما القدر المتحقق التناقض فرددتها المتأخرتين الى حدتين وهذه الموضوع و
وحدة المحمول فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما
اندرج وحدة الشرط فلا ان الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط
كونه ابيض فالموضوع في قولنا الجسم ليس مفرق للبصر هو الجسم المطلق بل بشرط كونه اسودا
فانتملا الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلا يتحد الموضوعات تحت الشرط واقا اندرج
وحدة الكل والجزء فلا ان الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي
ليس بأسود كل الزنجي وهما مختلفتان ووحدة المحمول يندرج فيه الوحدة الباقية اما اندرج
وحدة الزمان فلا ان المجرى في قولنا زيد نائم التائم ليدل في قولنا زيد ليس بنائم التائم
منارافا اختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول اما اندرج وحدة المكان والاضافة
والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ورددتها الفارابي الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة
الحكمية حتى يكون الساب قد ردد على النسبة التي ورد عليها الاستبعاد وعند ذلك يتحقق التناقض
جزمافا لما كانت مرودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلف شيء من الامور التمانية اختلف
النسبة ضوئية ان نسبة المحمول الى احد الامرين الى شيء مغاير لنسبة الاخر اليه ونسبة
الامرين الى الاخر بشرط مغايرة النسبة اليه بشرط اخر وعلى هذا فتى اتحدت النسبة تحت
الكل لان كانتا لفتين متماثلتين فلا يتبع ذلك اي مع اتحاد هاتين الامور التمانية

الموضوع وتخصيص بعضها تحت وحدة المحمول كقولنا
فان
القضية
اذا علمت
صادرت الو
فادت المندرجة
في تحت وحدة المو
موضوع في احد الفعيتين
منه رتبة في وحدة المحمول
لصيرورة ذلك الموضوع
محمولا في العكس صادرة
الوحدات المندرجة في وحدة المحمول
منها كمنه رتبة في وحدة الموضوع
لصيرورة ذلك المحمول موضوعا فافا
لاعتقاد ان يقال هذه الوحدة منبهة
في وحدة الموضوع والمحمول مطعون غير
تعيين وهذا حق الا ان المخصص كما راعى
ما هو الظاهر من ان رجوع وحدة الشرط و
وحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع
البوابة الى وحدة المحمول اظهر لان اعتبار شرط
والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان في
والاضافة والقوة والفعل في المحمول
النسب وادراكها لا ينفى
سعد بره

الحقيقة فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل معين عند العقل من القضايا
 المعترضة وربما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون
 لرفعها لازم مساو له مفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك للآدم واطبق اسم النقيض
 عليه فحوز المحصل لقائض القضايا مفهوم مما محصلة عند العقل وإنما حصلت تلك
 المفهومات ولم يكتف بالقل الأجمالي في اخذ النقيض ليسهل استعمالها في الأحكام فالمراد
 بالنقيض في هذا الفصل أحد الأمرين إما نفس النقيض أو لازمه المساكين فذكرت ذلك
 فنقول يقضي الضرورية المطلقة الممكنة العامة للثا لا مكان العام هو سلب ضرورة
 الجائز المخالف والاختفاء في ثابته الضرورية في الجانب المخالف سلبها في ذلك الجائز
 مما يتناقض ضرورة الجائز يقضيها سلب ضرورة الجائز سلب ضرورة الجائز بعينه
 إمكان عام سالب ضرورة السلب يقضيها سلب ضرورة السلب هو بعينه إمكان
 عام موجب كذلك مكان الجائز يقضي سلب مكان الجائز أي سلب ضرورة
 السلب لكنه هو بعينه ضرورة السلب مكان السلب يقضي سلب مكان السلب
 سلب سلب ضرورة الجائز لكنه هو بعينه ضرورة الجائز يتمنى الدائمة المطلقة
 المطلقة العامة للثا السلب في كل الأوقات بنا فيه الجائز في البعض وبالعكس أي الجائز
 في كل الأوقات بنا فيه السلب في البعض وإنما قال بنا فيه بخلاف ما قال في الضرورية لا
 إطلاق الجائز يناقض دوام السلب بل يلزم يقضي فأن دوام السلب يقضي رفع دوام
 السلب يلزم إطلاق الجائز لأنه إذا لم يكن المحمول دوام السلب كان أماداً للجائز.

قوله
ونقيض
المشروطة العامة
الحقيقة الممكنة آية هذه قضية عم ١٣٣
بسيطة لم يعترضه القضاة بسبب
المشهوره وانما فيها في نقاض بعض الباطن
المشهوره فالقضية الضرورية الذاتية ونقيضها
اعني
الممكنة
العامة كلها
مع الباطن
المشهوره وكذا
الدائمة والمطلقة
واما المشروطة العامة
فليس ينقضها مع
القضاة المشهوره وكذا
نقيض العرفية العامة ونسبة
الحقيقة الممكنة الى المشروطة
العامة كنسبة الممكنة العامة الى
الضرورية في انها ينقض المشروط
حقيقة بحسب جهة ونسبة الحقيقة
المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة
العامة الى الدائمة في انها ليست ينقض
العرفية حقيقة بحسب جهة ونسبة لا ريب
سواء ينقض العرفية او لا بحسب جهة
فنقيضها احد يقضي فيها وذلك جلي بعد
الاصالة بمقتضى المركبات ونقائض الباطن
فانك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة
تركيبها من مطلقين عامتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة وان ينقض
المطلقة العامة هو الدائمة
تحققت ان ينقضها
اما الدائم المخالف
او الدائم الموافق
فمن

ثابتا في بعض الاوقات دون بعض وانما كان يتحقق اطلاق الايجاب كذلك دوام الايجاب
يناقضه رفع دوام الايجاب اذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب ويتحقق
السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كل التقديرين يتحقق اطلاق السلب اطلاقا
السلب لا يرد جرمنا وهكذا ايضا في ان ينقض المطلقة العامة الدائمة فانها اذا لم يكن الايجاب
في الجملة يلزم السلب دائما وان لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب دائما وينقض المشروطة العامة
الحقيقة الممكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف كقولنا
كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا وذلك لان نسبتها
الى المشروطة العامة نسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب
يناقض سلب الضرورة بحسب لذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب
الضرورة بحسب الوصف وينقض العرفية العامة الحقيقة المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل في بعض اوقات وصف موضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به
ذات الجنب يمكن ان يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبتها الى العرفية العامة
كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب لذات ينفي الاطلاق بحسب مكان
الدوام بحسب الوصف ينفي الاطلاق بحسب **قال** المركبات فان كانت كلية **اقول**
القضية المركبة عبارة عن مجموع تصنيفين مختلفين بالايجاب السلب فيقيضها رفع ذلك
المجموع لكن رفع ذلك المجموع انما يكون برفع احد جزئيه الاعلى البعدين فان جزئيه ادا
تحقق ذلك المجموع برفع احد الجزئين هو احد يقضي الجزئين الاعلى البعدين فيكون لازما



[illegible]

مساويا ليقض المركبة الكلية وهو المفهوم المرتبة بين يقضى الجزئين لأن أحد النقيضين مفهوم مرتبة بينهما ويقال لهما هذا النقيض وأما ذلك النقيض وبالحقيقة هو منفصلة عما يقضى الخلو مركبة من يقضى الجزئين فيكون طريقا خذ يقض المركبة أن نحلل ببسيطها ويؤخذ لكل منهما يقضى وتركيب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية ليقضها لأنه متى صدق الأصل كذبنا المنفصلة لأنه متى صدق الأصل كذب الجزآن كذب يقضاهما فيكذب المنفصلة المانعة الخلو وكذب جزئيهما ومتى كذب الأصل صدق المنفصلة لأنه متى كذب الأصل فلا بد أن يكذب أحد جزئيه فيصدق يقضه فيصدق المنفصلة بصدق أحد جزئيهما وذلك أي أخذ يقض المركبات جلي بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط فأنك إذا تحققت أن الوجودية الدائمة مركبة من مطلقين عامتين أحدهما موافقة الأصل في الكيف وآخرهما مخالفة له في الكيف وتحققت أن يقض المطلق العام موافقة الدائمة المخالفة ويقض المطلق المخالفة الدائمة الموافقة علمت أن يقض الوجود الدائمة أما الدائم المخالف والدائم الموافق فأننا كل إنسان صاحك بالفعل دائما يكون يقضه أنه ليس كذلك بل أن ليس بعض الإنسان صاحكا دائما وأما بعض الإنسان صاحك دائما فقولنا ليس كذلك وهو نفع المجموع هو يقضه الصريح وقولنا بل أما وأما المنفصلة المساوية لليقض وعلى هذا القياس في سائر المركبات **قال** وإن كان جزئية فلا يكفي في يقضها **اقول** ما ذكرنا حكم المركبات الكلية وأما المركبات الجزئية فلا يكفي في يقضها ما ذكرناه من المفهوم المرتبة بين يقضى الجزئين لجواز كذب المركبة

الجزئية مع كذب المفهوم المردفان من الجائز ان يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد
 الموضوع يكون بحيث يثبت له المحمول ذاته وليسلب عن اخرى ولا فرد من افراد الموضوع
 في تلك المادة كذلك ويكذب ايضا كل واحد من يقتضي جزئيا اي الكليتين اما الكلية
 الموجبة فللادام سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فللادام انما المحمول
 لبعض الافراد كقولنا بعض الجسم حيوانا دائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما
 ومسلوب عن افراد الباقية دائما فتلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوانا
 دائما ولا شئ من الجسم حيوانا دائما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيض الجزئين لكل
 واحد واحد من الافراد لاننا اذا قلنا بعض ج ب لا دائما كان معناه ان بعض ج بحيث
 ثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت اخر فنقيضه انه ليس كذلك واذالم يكن
 بعض ج ارجح بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر يكون كل واحد واحد
 من افراد ج اتماما وليس ب دائما وهو الترتيد بين نقيض الجزئين لكل واحد
 واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضه ما يوفق في تلك المادة كل جسم ما حيوانا
 دائما وليس بحيوانا دائما ويشتمل على تلك المفهوم ان كل واحد من افراد الموضوع لا
 يخلو اما ان يثبت له المحمول دائما او لا يثبت له دائما ولا يخرج اما ان يكون مسلوبا عن
 كل واحد واحد دائما او مسلوبا عن البعض دائما ثابتا لبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل
 على مفهومين فلو تركبت منفصلة مانعة الخلو من هذه المفهومين الثالث كانت
 لازمة مساوية ايضا لنقيضها وهو بطريق ثان لاخذ النقيض فان قلت كما ان المركبة الكلية

عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ودفع المجموع إنما هو برفع احد الجزئين
 اى احد نقيضى الجزئين الذى هو المفهوم المرتد فكما يكفى في نقيض الكلية فليكن في نقيض
 الجزئية ولا إنما الفرق فنقول مفهوم الكلية بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالانجاء
 والسلب فاذا اخذتقيضاهما يكونا احد نقيضيهما مساوياً بالنقيضهما واما مفهوم الجزئية
 فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين ايجاباً وسلباً لان موضوع الانجاء في المركبة الكلية
 بعينه موضوع السلب موضوع الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون موضوع الجزئية
 السالبة لجواز تغاثرهما بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية المركبة لانه متى صدقت
 الجزئيتان المختلفتان بالانجاء والسلب مع اتحاد الموضوع صدقت الجزئيتان المختلفتان
 بحدن العكس فيكونا احد نقيضيهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الاعم
 اخص من نقيض الاخص فلا يكون مساوياً بالنقيض ولهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية
 مع احكام الكليتين على الكذب فان احكام الكليتين لما كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية
 والاخص يجوز ان يكذب بحدن الاعم فربما يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احكام
 الكليتين ورح بجمعنا على الكذب كما في المثال المضروب فان قولنا بعض الجسم حيواناً
 كاذب يصدق نقيضه مع كذب احكام الكليتين الاخص من نقيضه **قال** واما الشرطية
اقول اما الشرطية فنقيض الكلية الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس
 في الاتفاق والامتناع وفي النوع اعم في الخدم والعناد والاتفاق وبالعكس فنقيض اللزوم
 الموجبة الكلية السالبة اللزومية الجزئية والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية

فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في
 الجنس والنوع المخالفة في الكيف بالعكس
 من

بقیضه مع ادواته انما یجب صدق العکس
 مع صدق الاضداد لان الیوم صدق
 انما یکم صدق العکس
 بقیضه مع ادواته انما یجب صدق العکس
 مع صدق الاضداد لان الیوم صدق
 انما یکم صدق العکس
 بقیضه مع ادواته انما یجب صدق العکس
 مع صدق الاضداد لان الیوم صدق
 انما یکم صدق العکس

تضاماً وان كان يفيد العكس موجبة قرينة
حيثية مطلقة لا دائمة وهما قضيتان سيمة

[illegible]

لغات

مغايرتها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره ايت احدا من الذين مشتملة

على الاخرى فكانت ما عتوا به ولم لا عكس المنفصل الا ذلك وانما ان جعل الجزء
الاول من القضية ثانيا والثاني اولا ليلبث الموضوع محولا كما ذكره بعضهم ليشمل
عكس الحملات والشرطية وليس المراد ببقاء الصدق ان الاصل والعكس يكونا صادقين
في الواقع بل المراد ان اصل يكون بحيث لو فرض صدق صدق العكس وانما اعتبر
اللزوم في المصدق لان العكس لازم من لوازم القضية وليست يحل صدق الملزوم بدون
صدق اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب ان لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا
كل حيوان ساكن كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف
ان الاصل لو كان موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا وانما وقع
الاضطلاح عليه لانهم تتبعوا القضاء ولم يجدوا في الاكثر بعد التبدل صادقة
لازمة الا موافقة لها في الكيف **قال** واقم السؤال بان كانت كناية **اقول** قد جرت
العادة بتقديم عكس السؤال بان منها ما ينعكس كناية والكل وان كان سالبا يكون
اشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه ايند في العلوم واصبط فالسؤال ما كناية
او جزئية فان كانت كناية فنبع منها وهي الوقتتان والوجوديتان والممكنات والطلقة
العامة لا ينعكس لان اخصها وهي الوقتية لا ينعكس ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس
الاغم اما ان الوقتية لا ينعكس فلصدق قولنا لا شئ من القمر بمنخفض بالضرورة
وقد التزم لا دائما مع كذب قولنا بعض المنخفض ليس بقمر الا مكان العام الذي

في عكس لا متناع العكس في اخصها وهي الوقتية
لصدق قولنا بالضرورة لا شئ من القمر بمنخفض وقت
الترتيب لا دائما مع كذب بعض المنخفض ليس بقمر الا مكان الذي هو اعم الجهات لان
كل منخفض فهو قمر بالضرورة وان لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاغم اذ لو انعكس الاغم لانعكس
الاخص لان لازم الاغم لازم الاخص ضرورة من

يُنْعَكسان دائماً عامة كليته لأنه إذا صدق

بالضرورة
أو دائماً
لا شيء من ج
ب ما دام ج
فإنما لا شيء من
ب ج ما دام ب
ولا ينقض ب ج
هو ب وهو مع الأصل
ينتج بعض ب ليس ب ج
هو ب وهو محال فما المشرقة
والعرفية الخاصان فتعكسا
عرفية عامة لا دائماً في البعض
أما العرفية العامة فلا يكونها لا ضرورة
للعامتين وأما قيد الدوام فلا أنه
لو كذب بعض ب ج بالفعل لصدق
لا شيء من ب ج دائماً فتعكس لا شيء
من ج ب دائماً وقد كان الأصل كل ج
ب بالفعل هفت متن

هو أعم الجهات لأن كل منكشف فهو قهر بالضرورة وأما أنه إذا لم ينعكس إلا في بعض لم ينعكس
الأعم فلا أنه لو انعكس الأعم لا ينعكس إلا في بعض لأن العكس للزم الأعم والأعم للزم الانعكس لأن
اللازم للزم وأعلم أن معنى انعكاس القضية أنه يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يثبت ذلك
بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج إلى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى صدق
انعكاسها أنه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتحقق ذلك بالتميز في مادة واحدة فإنه
لو لمفها لزوماً كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس
بمادة واحدة دون الانعكاس **قال** في الضرورية والدائمة المطلقات **أقول** من
السؤال لكليته الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان سالبته دائماً كليته لأنه
إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب وجب أن يصدق دائماً لا شيء من ب ج لولا
لصدق تنقيضه وهو بعض ج ب بالأطلاق لعام وينضم إلى الأصل هكذا بعض ب ج با
الأطلاق العام ولا شيء من ج ب بالضرورة أو دائماً ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
في الضرورية أو بالدوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بالزم من تركيب لمقدمين لصحة
ولأن الأصل أنه مفروض الصدق فتعين أن يكون الزعم من نقض العكس فيكون محالاً
فيكون العكس حقاً لا يتم كذب قولنا بعض ب ليس ب لجواز أن يكون الموضوع معدوماً
فيصدق سلبه عن نفسه لأننا نقول صدق السالبة أما عدم موضوعها أو لوجوده مع عدم
صدق المحمول عليه لكن الأول يهيمنا مستف لوجود بعض ب ج حيث فرض صدق نقض العكس
فلو صدق ذلك لسلب لم يكن إلا لعدم المحمول وهو محال من الناس من ذهب إلى انعكاس

السالبة



السالبة الضرورية كنفسيها وهو فاسد لجواز إمكان صفة لنوعين يثبت لأحدهما بالفعل
دون الآخر فيكون النوع الآخر مسلوبا عما له تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان نبوت
الصفة له فلا يصح سلبها عنه بالضرورة كما أن مركوب زيد يكون ممكنا للفرس والجمار باننا
للفرس دون الجمار فيصحت لاشئ من مركوب زيد بجمار بالضرورة ولا يصح لاشئ من الجمار
بمركوب زيد بالضرورة لصحة بعض الجمار مركوب زيد بالإمكان **قال** واقعا المشروطة والعرفية
العامة **اقول** السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامة ان تنعكس عرفية عامة كلية
لأنه متى صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب ما دام ج صدق دائما لاشئ من ب ج
ما دام ب والا فبعض ب ج حين هو ب لأنه يقضه ونضمه مع الاصل بان نقول بعض ب ج
حين هو ب وبالضرورة او دائما لاشئ من ج ب ما دام ج ينتج بعض ب ليس ب حين هو
ب وأنه محال ناشئ من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم ان المشروطة العامة تنعكس
كفسيها وهو باطل لأن المشروطة العامة هي التي يكون لوصف لموضوع فيها دخل في الضرورية
على ما سبق فيكون مفهوم السالبة المشروطة منافية وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع
وذاته ومفهوم عكسها منافية وصف لموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين
ان الأول لا يستلزم الثاني واقعا السالبة المشروطة والسالبة العرفية الخاصة فتعكسان
عرفية عامة مقيدة بالادام في البعض فان اذ اصدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب
ما دام ج لا دائما فليصدق دائما لاشئ من ب ج ما دام ب لا دائما في البعض اي بعض ب ج
بالفعل لأن الادام في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذ اقتد بالبعث

تتغكسان عرفية كلية لأنه اذا صدق بالضرورة
او دائما لاشئ من ج ب فلا دائما لاشئ من ب
ج والا فبعض ب ج بلا طلاق العام وهو
مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب
بالضرورة في الضرورية
لادام في الدائمة
هو محال

والعرفية
 الخامسة
 تنكس اثرية خاصة ١٤٢
 لانها اصل بالضرورة او
 لانها بعض ج ليس ب مادام ج لا
 لانها اصل ليس بعض ج مادام ب لا
 لانها
 ذات الموصوف
 صواعق
 هو ج قد ج
 بالفعل و ب
 ايضا لا و سلب
 الباعث و ليس ج
 مادام ب لا المكان
 ج حين هو ب فب
 حين هو ج قد كان ليس
 ب مادام ج هف و اذا اصل
 ج والبا عليه و تنا فيا فيه و ضد
 بعض ب ليس ج مادام ب لا
 وهو المعظم و اما البواني فينعكس
 بصدق بالضرورة بعض الجبر ليس
 بانسان و بالضرورة بعض القمر ليس
 بمخشف وقت التبريع لانها مع كذب
 عكسها بالامكان العام الذي هو اعم الجهات
 لكن الضرورة انما ليس لها والوقية
 اخف المركبات الباقية و متى لم ينكس
 لم ينكس شيء منها لما عرفت من
 ان انعكاسها مستلزم
 لان انعكاس الخاص
 من

يكون مطلقة عامة جزئية اقصاها العرفية العامة وهي الاشئ من ج مادام ب لا
 لانها للعامة لا لزوم العام للزم للخاص و اقصاها اللادوام في البعض فلا لوم بصل
 بعض ج بالفعل لاصل الاشئ من ج دائما و ينكس الى الاشئ من ج ب دائما و قد
 كان لا دوام الاصل كل ج ب بالفعل هف و انما لا تنكس الى العرفية العامة للمقيده بالادوام
 في الكل لانها بصل الاشئ من الكاتب بساكن مادام كاتبنا لا دائما و يكذب الاشئ من الساكن
 بكاتب مادام ساكنا لا دائما لكذب اللادوام و هو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لاصل
 بعض الساكن ليس بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض **قال**
 كانت جزئية فالمشروطة **اقول** قد عرفت ان السوالب الكلية سبع منها لا ينكس و ست
 منها تنكس فالسوالب الجزئية لا تنكس الا المشروطة والعرفية الخاصة فانها تنكس ان
 عرفية خاصة لانها اصل بالضرورة او دائما ليس بعض ج ب مادام ج لا لانها اصل
 دائما ليس بعض ج ب مادام ب لا لانها انما يفرض ذلك البعض الذي هو ج وليس ب ما
 دام ج لا لانها قد ج وهو ظاهر و قد يحكم اللادوام و قد ليس ج مادام ب لا لانها
 ج في بعض اوقات كون ب فيكون ب في بعض اوقات كون ج لان الوصفين اذا تقارنا
 على ذات واحدة ثبتت كل منهما في وقت الاخر و قد كان ليس ب مادام ج هف و اذا اصل
 ج و ب على و تنا فيا ينرا متى كان ج لم يكن ب و متى كان ب لم يكن ج صد بعض
 ب ليس ج مادام ب لا لانها فانه لما صدق على ب وليس ج مادام ب صد بعض ب
 ليس ج مادام ب وهو الجزء الاول من العكس و لما صدق عليه ان ج و ب صد بعض

ج ب

ج ب بالفعل هو لا دوام العكس فيصير العكس بجزئية معاً واما السؤال الجزئية الباقية
فلا تنعكس لأنها اما السؤال الرابع التي هي الدائمتان والعاقبتان واما السؤال السابع
المذكورة واخص الرابع الضرورية واخص السابع الوقتية وشئ منها لا ينعكس في الضرورية
فليصدق بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورية مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان
العام ان كل انسان حيوان بالضرورية واما الوقتية فليصدق بعض القمر ليس بمنخفض وقت
التربيع لا دائماً وكذب بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان العام لأن كل منخفض قمر
بالضرورية واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لأن انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس
الاخص لا يبق قد ثبت ان السؤال السابع الكلية لا ينعكس ويلزم من ذلك عدم
انعكاس جزئياتها لأن الكلية اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص يلزم لعدم
انعكاس الاعم وكان في ذلك كفاية ولا حاجة الى هذا التطويل الا نقول هذا بطريق اخر
لعدم انعكاس الجزئيات بتعيين الطريق ليس من دائب المناظرة **قال** واقع الموجبة بل
كلية كانت وجزئية **اقول** ما ذكر كان حكم السؤال السابع الموجبات هي لا تنعكس في الحكم
كلية سواء كانت كلية او جزئية لجواز ان يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وامتناع حمل
الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كلية كاذب واما في الجملة فالضرورة
والدائمتان والعاقبتان تنعكس حينئذ مطلقة بالخلف فانه اذا صدق كل ج ب او بعض ج ب
باحكم الجملة الرابع اي بالضرورة او دائماً او مادام ج وجب ان يصدق بعض ج ب حين
هوب والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من ج مادام ب هو مع الاصل ينتج لا شئ من ج

٣٠
 كل ج ب باحد
 الجته الاربع المذكورة
 بعض ج ب ج ب هو ب لا
 فلا شئ من ج ب ما دام ب وهو مع
 الاصل ينتج الا شئ من ج ج داغا بالضرورة
 او لا
 في الضرورة
 والناحية ما را
 ج في العاقبتين
 وهو محال واما
 الخاصان فتدرك
 حقيقة مطلقة مقيدة
 بالادوام واما الحقيقة
 المطلقة فلكونها لازمة
 لذاتهما واما قيدا لادوام
 الاصل الكل فلا نكذب بعض
 ب ليس ج بالفعل لصدا كل ب
 ج داغا فنضمر الى الجزء الاول من
 الاصل وهو قولنا بالضرورة اذ داغا
 كل ج ب ما دام ج فنتج كل ب ب داغا
 ونضمر الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا
 شئ من ج ب بالاطلاق العام ولا شئ من
 ب ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين
 وهو محال واما في الجزئية فيفرض الموضوع
 وهو ليس ج بالفعل والكان ج داغا فب
 داغا لادوام الباء بدوام الجيم لكن
 اللازم باطل فيقتد الاصل باللا
 دوام واما الوجوديان و
 الوجوديان والمطلقة
 العاشر انعكس
 مطلقة
 عامة لان اذا صدق كل ج ب باحد هذه الجته
 الخمس المذكورة فبعض ج ب بالاطلاق العام
 والا فلا شئ من ب ج داغا وهو مع الاصل
 ينتج الا شئ من ج ج داغا وهو محال حتى

الموجبات لبطلان نقض الأصل
الأختر منه من

في المحل المسمى
في المحل المسمى

بالضرورة او دائما ان كان الاصل ضروريا دائما او مادام ج ان كان احد العامين وهو
محال وليس لاحد ان يمنع استحالة البناء على جواز سلب الشئ من نفسه عند ذلك
الاصل موجب فيكون ج موجودا والخاصة نكسان حينئذ مطلقة لا دائمة فانه اذا
صدق بالضرورة او دائما كل ج او بعض ب مادام ج دائما صدق بعض ب ج حين هو
لدا دائما المحيطة المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فلكونها الدائمة لعامة ما واما
الادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق فلا نرا كذب لصدق كل ب ج دائما ونضمه الى
الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج دائما او بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج لينتج
كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني من الاصل الذي هو الادوام ونقول كل ب ج دائما
ولا شئ من ج ب بالاطلاق ينتج لا شئ من ب ب بالاطلاق وان اجتماع النقيضين هو
محال هذا اذا كان الاصل كليا واما كان جزئيا فلا يتم فيه هذا البيان لان جزئية جزئيان
والجزئية لا ينتج في كبر الشكل الاول على ما سمعنا فلا بد من طريق اخر وهو الافتراض بان
نقضي الذات لشي صدق عليها ج وب مادام ج دائما قد تب وهو ظاهر ليس ج بالفعل
ولا لكان ج دائما فيكون ب دائما لثنا قد حكمنا الاصل ان ب مادام ج وقد كان ب دائما
هف فاذ صدق عليه ان ب وليس ج بالفعل لصدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم
لادوام العكس ولو اجر هذا الطريق في الاصل الكلي او اقتصر على البياني الاصل ينتج لا شئ
من ج ج دائما وهو محال **قال** وان شئت عكست نقض العكس **اقول** للقوم في بيان
عكس القضايا انك طرق الخلف هو ضم نقض العكس مع الاصل لينتج محالا والافتراض وهو

فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في اوجيبا والسؤال لم يكن لوجو الموضوع فيها مجالا للخلف فانه يعلم الجميع ان ثالث طرق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينك الاصل فلما ثبت فيما سبق على الطريقتين الاولين حاك ذلك التنبه على هذا الطريق ايضا فلذلك نعكس نقيض النكس في اوجيبا ليصل نقيض الاصل الى الاخص منه فان الاصل ان كان كليا وكان نقيض عكس سلبا كليا يعكس النقيض كمنه في اكم كليا وهو اخص من نقيض الاصل وان كان جزئيا فان كان مطلقا عامرا انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سالبه كمنه دائمة وهي انعكس كمنه الى نقيضها وان كان احدا القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقاضها اما في الدائمين والعامتين والخاصتين فلا نقيض عكسها عرفية عامرة وهي انعكس الى العرفية العامة التي هي اخص من نقاضها واما في الوقتيتين والوجوديتين فلا نقيض عكسها سالبه دائمة وعكسها سالبه اخص من نقاضها مثلا اذا صحت بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صحت بعض ج ب بالضرورة فيبعض ج ب حين هو ب بالاشي من ج ب مادام ج ب فلا شئ من ج ب مادام ج وهذا اخص من نقيض بعض ج ب بالضرورة اعني قولنا لا شئ من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس دائما يخص هذا الطريق بالموجب لان شيئا انعكاسها بر على عكس السؤال فلما افدقها امكن ان يبين بر عكس موجب الجواب

السؤال قال واقعا الممكنان فما المانع ان انعكاس قولنا المنطقيين وهو

فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في اوجيبا والسؤال لم يكن لوجو الموضوع فيها مجالا للخلف فانه يعلم الجميع ان ثالث طرق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينك الاصل فلما ثبت فيما سبق على الطريقتين الاولين حاك ذلك التنبه على هذا الطريق ايضا فلذلك نعكس نقيض النكس في اوجيبا ليصل نقيض الاصل الى الاخص منه فان الاصل ان كان كليا وكان نقيض عكس سلبا كليا يعكس النقيض كمنه في اكم كليا وهو اخص من نقيض الاصل وان كان جزئيا فان كان مطلقا عامرا انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سالبه كمنه دائمة وهي انعكس كمنه الى نقيضها وان كان احدا القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقاضها اما في الدائمين والعامتين والخاصتين فلا نقيض عكسها عرفية عامرة وهي انعكس الى العرفية العامة التي هي اخص من نقاضها واما في الوقتيتين والوجوديتين فلا نقيض عكسها سالبه دائمة وعكسها سالبه اخص من نقاضها مثلا اذا صحت بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صحت بعض ج ب بالضرورة فيبعض ج ب حين هو ب بالاشي من ج ب مادام ج ب فلا شئ من ج ب مادام ج وهذا اخص من نقيض بعض ج ب بالضرورة اعني قولنا لا شئ من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس دائما يخص هذا الطريق بالموجب لان شيئا انعكاسها بر على عكس السؤال فلما افدقها امكن ان يبين بر عكس موجب الجواب

السؤال قال واقعا الممكنان فما المانع ان انعكاس قولنا المنطقيين وهو

وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور لان انعكاس شيئا على انعكاسه لا يكون في نفسه بل في غيره

ويعكس لانما يبرج من شئ فلا ولا يطلق بالبرج بعض صدق صحت بعض ج ب بالضرورة فيبعض ج ب حين هو ب بالاشي من ج ب مادام ج ب فلا شئ من ج ب مادام ج وهذا اخص من نقيض بعض ج ب بالضرورة اعني قولنا لا شئ من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس دائما يخص هذا الطريق بالموجب لان شيئا انعكاسها بر على عكس السؤال فلما افدقها امكن ان يبين بر عكس موجب الجواب

الى انعكاس الممكنين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه اربعة الخلف فانه اذا صدق
بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان ولا شئ من ج ب بالضرورة
نضمه مع الاصل فنقول بعض ج ب بالامكان ولا شئ من ج ب بالضرورة ينتج بعض
ج ليس ج بالضرورة وانه محال لانها لا افتراض وموان نفرض ذات ج وب د نذب
بالامكان ورج فبعض ج ب بالامكان وهو المظهر واما لما طريق العكس فانه لو كذب
بعض ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة وينعكس الى لا شئ من ج ب بالضرورة
وقد كان الاصل بعض ج ب بالامكان فيجتمع التقيضا وذلك الاجتماع محال وهذه
الدلائل لا يتم اما الاولان فلتوقفهما على نتائج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثاني
وستعرف تما عقيمة واما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كقضاياها
وقد تبين انما لا تنعكس الا دائمة فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظفر المظهر بدليل يدل
على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واعلم اننا ان اعتبرنا الموضوع بالفعل على
ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل ان ما هو ج
بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس انما هو ب بالفعل ج بالامكان ويجوز ان يكون
ب بالامكان ومفهوم العكس لا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصح العكس وقما
يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان
ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد
بالفعل فرس بالضرورة فلا شئ من الفرس بخار بالضرورة فلا شئ مما هو مركوب زيد

بالفعل

قوله
انضم
انما العكس
الموضوع
اقول اذا عكسنا
انضم ذات
الموضوع بالضرورة
بالامكان على التوجه
اخرى بل يلزم انعكاس
السالبة الضرورية كقضاياها
وانه كان الموجبة الممكنة
موجبة جزئية ممكنة عامة
يكون الممكنة منتجة في صغرى
الاول والثالث بلا اشتباه و
يكون انقضاء المثال المذكور
منه فعا اذا جدى على فرضه ان كل
ما هو مركوب زيد فرس اذا اعتبرنا
انضمها بافتراض جى كما هو من سبب الشيخ
انضم المتأخرين بحيث ان لا يثبت شئ من
هذه الاحكام فتوقف المضمة في الممكنين لا
طاعت سبعة مرتبة



بالاعتماد بالضرورة واما ان اعتبرناه بالامكان كما هو مذموب لفا راى ينعكس
 الممكنة كفسه لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان فما هو ب
 ج بالامكان ج بالامكان لا محالة ويتضح لك من هذه المباحث ان انعكاس السالبة
 الضرورية كفسه ما مستلزم لانعكاس الممكنة الموجبة كفسه اذ بانعكاس كل شيء
 بطريق العكس قالوا الشريطة فالمتصلة الموجبة **اقول** الشريطيات المتصلة ان كانت
 موجبة سواء كانت موجبة كلية او موجبة جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة
 كلية تنعكس سالبة كلية بالخلف فانه اوصد نقيض العكس لا ينضم مع الاصل قياسا منتجا
 للمحال ما اذا كانت موجبة فلا بد ان اصدق كلما كان اصدق يكون اذا كان آ ب فج د وجب
 ان يصدق قد يكون اذا كان ج د فآ ب والا فليس البتة اذا كان ج د فآ ب وينضم مع
 الاصل قياسا هكذا وقد يكون اذا كان آ ب فج د وليس البتة اذا كان ج د فآ ب ينتج قد
 لا يكون اذا كان آ ب فآ ب وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان آ ب فآ ب واما
 اذا كانت سالبة فلا بد ان اصدق ليس البتة اذا كان آ ب فج د وجبان يصدق فليس البتة
 اذا كان ج د فآ ب والا فقد يكون اذا كان ج د فآ ب وهو مع الاصل ينتج قد لا يكون
 اذا كان ج د فج د وهذا خلف واما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية لجواز ان يكون التنا
 اعم من المقدم وامتناع استلزام العام للخاص قلنا كلما كان الشيء انسانا كان
 حيوانا وعكس كلنا كاذب واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون
 اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان

سواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة

جزئية

والسالبة

الكليتين

سالبة كلية

لو صدق نقيض

العكس لا ينضم مع

الاصل قياسا منتجا

للمحال ولا ينضم السالبة

الجزئية فلا تنعكس لصدق

قولنا قد لا يكون اذا كان

حيوانا فهو انسان مع كذب

العكس واما المنفصلة فلا تنعكس

بينها العكس لعدم الامتناع

جزئيا بالطبع

تدري قال قراء المنطقيين آة اقول عكس

النقيض

المستبعد

في العلوم

عكس النقيض

لهذا المعنى المخرج

التذكير المتأخر

فغير مستهينة

سنة

وهو عبارة عن جعل

الجزء الاول من القضية

نقيض الثاني والثاني عيب

الاول مع مخالفة الاصل في

الكيف وموافقة في الصدق

مات

حيوانا لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المتصلة لزوميتها واقا اذا كانت
اتفاقية فان كانت اتفاقية خاضع لم يقد عكسها لان معناها موافقة صادرة لخاصة
فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا ولا ينافيه فيه
وان كانت عامتر لم تنعكس لجواز موافقة الصادق التقدير بدون انعكس حيث لا يكون
التقدير صادقا واقا المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئها بحسب
الطبع وقد عرفت ذلك في هذا البحث **قال البحث الثالث في عكس النقيض اقول**
قال تدعى المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اقلا ونقيض الاول اينا
مع بقاء الكيف الصدق بما هما فانا قلنا كل انسان حيوانا كان عكسه كل ما ليس بحيوانا
ليس بانسانا وحكم الموجب فيه حكم السوال في العكس المستوي والعكس حتمان الموجبة
الكليته تنعكس كفسفهما فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب ج ليس
ج والا فبعض ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس ب ج وقد
كان كل ج ب هف او ينضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض
ما ليس ب ب وانه محال والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوانا انسانا
وكذب بعض الانسانا لا حيوانا والسالبة الكلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية
فانا قلنا لا شئ من ج ب او ليس بعض ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج
والا فكل ما ليس ب ليس ج وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب وقد كان لا
شئ او ليس بعض ج ب هف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس

كفسفهما

مَنْ رَفَعَهُ عَزَّ وَجَلَّ اِنَّ الْمَوْجِبَ اَنْ يَبْنِيَ الْمَحْمُولَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ اَنْ

الكسب لمنه والبر
 بالحق والعدل
 وبالنسب والبر
 البر من هذا الحق
 ما ذكره في هذا
 كسب

تسبع منها وهي التي لا تنعكس ١٥٠
سواءها بالعكس المستوي لا يعكس لأنه بعيد
بالضرورة كل من فهو ليس بمنخفض وقت

الترتيب
للدائم

دون عكسه

لما عرفت

الضرورة والذات

دائمة كغيره لأنه إذا

صدق بالضرورة أو لا

كل ج ب فلا نأمنه لاشئ مما

ليس ب ج فلا ينعكس ما

ليس ب هـ هـج بالفعل وهو

مع الأصل ينتج بعض ما ليس

فهو ب بالضرورة في الضرورية

أو دائماً في الدائمة وهو محال لما

المشروط في العرفية العامة فينعكس

عرفية عامة كغيره لأنه إذا صدق بالضرورة

أو دائماً كل ج ب ما دام ج فلا نأمنه لاشئ

مما ليس ب ج فلا ينعكس ما ليس ب هـ هـج

حين هو ليس ب هـ هـج مع الأصل ينتج بعض

ما ليس ب هـ هـج حين هو ليس ب هـ هـج

محال وأما الخاصة فتعكس عرفية عامة

للدائمة في البعض وأما العرفية العامة

فلا تستلزم العامة من أياها

ولما قبل الدائمة في البعض

فلا تصدق بعض

ما ليس ب هـ هـج

ج بالاطلاق

العام

ولا فلا شئ مما ليس ب ج دائماً فينعكس لاشئ
مما ليس ب دائماً وقد كان لاشئ من ج ليس
ببب بالفعل يحكم بالاقتران ويلزم كل ج فهو
ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هـ هـج

الثاني من الأصل أولاً وعين الجزء الأقل دائماً مع المخالفة في كيف قال واقع الموجبة
فإن كانت كثيرة أقول على رأي المتأخرين حكم الموجبة أهم من حكم السالبة في العكس المستوي
بدون العكس فالموجبة إن كانت كثيرة فالسبع التي لا تنعكس سواءها بالعكس المستوي
لا تنعكس بعكس النقيض إلا في الوقتية خضها وهي لا تنعكس لصدا قولنا بالضرورة كل من
فهو ليس بمنخفض وقت الترتيب دائماً مع كذب عكسه وهو ليس ببعض المنخفض بـ بالامكان
العام لما عرفت من أن كل منخفض فـ بالضرورة فأنه لم تنعكس الوقتية لم تنعكس شئ من
السبع لأن عدم انعكاس الخاص يستلزم عدم انعكاس العام كما مر غير مرة بالضرورة
والدائمة تنعكس دائماً كغيره لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب فلا نأمنه لاشئ مما
ليس ب ج فلا ينعكس ما ليس ب هـ هـج بالفعل وينضم إلى الأصل ونقول بعض ما ليس ب ج
بالفعل بالضرورة أو دائماً كل ج ب ينتج بعض ما ليس ب هـ هـج بالضرورة إن كان
الأصل ضرورياً أو دائماً إن كان الأصل دائماً فإنه محال والضرورة لا تنعكس بنفسها إلا
يصدق في أمثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فـ مع كذب لاشئ مما ليس ب فـ
مركوب زيد بالضرورة لصدا قولنا بعض ما ليس ب فـ مركوب زيد بالامكان العام
وهو المحال والمشروط في العرفية العامة تنعكس عرفية عامة كغيره لأنه إذا قلنا بالضرورة
أو دائماً كل ج ب ما دام ج فلا نأمنه لاشئ مما ليس ب ج ما دام ليس ب ج فلا ينعكس ما ليس ب هـ هـج
حين هو ليس ب هـ هـج وينضم إلى الأصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب هـ هـج
لضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج ينتج بعض ما ليس ب هـ هـج حين هو ليس ب هـ هـج

خلف

خلف والمشرطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفتة عامة لا تامة في البعض فاذا صدق
بالضغوة او دائما كل ج ب ما دام ج دائما فلا تامة لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب
الدينامي في البعض فاصلا قولنا لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب فلا تامة لازم للعامة
والذي العام لازم الخاص اما اللادوام في البعض اي بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام
فلا تامة اولاه لصدا لا شيء مما ليس ب ج دائما فينعكس الى قولنا لا شيء من ج ليس ب دائما
وقد كان اللادوام الاصل لا شيء من ج ب بالفعل المستلزم لقولنا كل ج ب فهو ليس ب
بالفعل المستلزام السالبة البسيطة الموجبة المعكولة عند وجوب الموضوع الكذا هو متحقق
بهمنا بسببها بل الاصل لكن كل ج فهو ليس ب بالفعل صادق لصدا ما زوم في كذب
لا شيء من ج ليس ب دائما فهو يكون اللادوام في البعض حقا **قال** فان كانت جزئية فالخاص
تنعكسا **اقول** الخاصتان من الموجبات الجزئية تنعكسان عرفتة خاصة لا تامة اذا صدق با
لضغوة او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما فبعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما
لاننا فرض ذات الموضوع قد ليس ب بالفعل بحكم اللادوام الاصل وقد ليس ج ما دام
ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب قد ليس ب في بعض اوقات كونه ج
وكان ب في جميع اوقات كونه ج هف ود ج بالفعل وهو ظاهر اذا صدق على ذاته ليس
وانه ليس ج ما دام ليس ب فبعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس
وانا صدق عليها نرج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدا
العكس بجزئية وهو المظهر اما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخص السبع

عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضغوة او دائما
بعض
ج ب
لا دائما صدق
بعض ما ليس
ب ليس ج ما
دام ليس ب لا دائما
لاننا بفرض ذات الموضوع
منوع وهو ج قد ليس
ب بالفعل بحكم اللادوام
بنيوت الباله وليس ج ما دام
ليس ب والا لكان ج حين هو
ج ليس ب فليس ب حين هو
ج وقد كان ب ما دام ج هف ج
قد بالفعل فبعض ما ليس ب هو ج ما
دام ليس ب لا دائما وهو المظهر اما التو
فلا ينعكس لصدا قولنا بعض الحيوان ليس
بالنسان بالضغوة المطابقة وبعض العن
ليس ب ينحسف بالضغوة الوقتية دون العكس
وهو لم ينعكس لم ينعكس شيء منهما لما عرفت
في العكس المستوي من

١٥٢
 لا احتمال ان يكون يقض المجهول اعم من عين
 الموضوع وينعكس الخاصتان جنبته
 مطلقة لان اصادق بالضرورة او دائما
 الاشئ
 من ج ب
 ما دام ج لا
 دائما يفرض
 الموضوع قد فهو
 ليس بالفعل ج
 في بعض الاوقات ليس
 ب لان ليس ب في جميع
 اوقات ج فبعض ما ليس
 فهو ج في بعض اجاب ليس ب
 وهو المدهى واما الوقتين
 الوجود يتان فينعكس مطلقة
 عامة لان اصادق الاشئ من ج ب
 باحد هذه الجهتين يفرض الموضوع قد
 فهو ليس ب وج بالفعل فبعض ما ليس
 ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا
 تبين عكوس خريائنا
 من

والضرورة اخذ الاربع التي هي الدائمتان والعامتان وهما لا تنعكسا اما الضرورية فلصدق
 قولنا بالضرورة بعض الحيوان ليس بالانسان بكون عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان
 العام لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلا تصحك بعض القوم المنخفض
 بالتوقيت مع كذب بعض المنخفض ليس بتم بالامكان لان كل منخفض قد بالضرورة ومضى لم
 تنعكسا لم ينعكس شئ من الموجبات الجزئية لما عرفت مرارا **واقعا** السوالب كلية كانت او
 جزئية فلا ينعكس كلية **واقعا** السوالب كلية كانت او جزئية لم ينعكس كلية الاحمال
 ان يكون يقض المجهول اعم من الموضوع واستماع ايها السائل ان كل اعم كقولنا الاشئ من
 الانسان يجزئها ليس بجرايم من الانسان فامتنع ان ينعكس الى كونها ليس بجرايم ينعكس الخاصتا
 جنبته مطلقة لان اصادق بالضرورة او دائما الاشئ من ج ب او ليس ب بعضه ب ما دام
 ج دائما فليصدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لانه ذات الموضوع هو ج واما
 اللادوام عليه فنفرضه قد قد ليس ب وهو مفهوم البند الاول قد ج في بعض اوقات كونه
 ليس ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات كونه ج وانا صدق على انه ليس ب وانه ج في
 بعض اوقات كونه ليس ب فبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب وهو المدهى هذا ما في
 الكتاب الصواب انما تنعكسا جنبته لانه اما الجبته فلما ذكرنا ما اللادوام فلا تصحك
 على انه ليس ج بالفعل ولا لكان ج دائما فيكون ليس ب دائما لادوام سلب لبا لادوام
 الجيم وقد كان ليس ب لانه ما صدق على انه ليس ب وانه ليس ج بالفعل
 صدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام واما الوقتية والوجودية

فنعكسنا مطلقه عامه لانه اذا صحت الاشئ من ج ب وليس بعرض ب باحد هذه الجهات
وجبان يصح بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام لانه فرض الموضوع قد ليس ب
وهو منه وهو الجزء الاول قد ج بالنقل بحكم التلذام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو المظهر
لانما قد لا يرد ام واللا ضروره الى العكس لجهان يكون ج له ضروره فلا يصح
ليس ج بالامكان كقولنا ليس بعض الاشئ بل كاتب لا بالضروره مع كذب بعض الكا
الاشئ لا بالضروره لان كل كاتب له بالضروره **قال** واما بوقاي السوالب الشرطيات
اقول من الناس من ذهب الى انعكاس السوالب لباقيته والشرطيات اما انعكاس الفعلية
وهي التي هي ان لا عامتها والاطلاقه العامه منها لانه اذا صحت الاشئ من ج ب بالاطلاق
فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق ولا فلا شئ مما ليس ب ج دائما فلا شئ من ج ليس ب دائما
وباره كل ج ب دائما وقد كان الاشئ من ج ب بالاطلاق العام واما انعكاس المكنية
فلا لانه اذا قلنا الاشئ من ج ب بالامكان العام او الخاص فبعض ما ليس ب ج بالامكان
العام ولا فلا شئ مما ليس ب ج بالضروره فلا شئ من ج ليس ب بالضروره فلو فرض كل
ج ب بالضروره وهو يلزم في النضر واما انعكاس الشرطية الموجبة فلا لانه اذا صحت كمالا
آب فج قد ليس البتة ان لم يكن ج ب وكان آب لا فقد يكون اذا لم يكن ج ب كان آب
وهو مع الاصل ينتج قد يكون اذا لم يكن ج ب فج قد وانه محال وينعكس الى قولنا قد يكون
اذا كان آب لم يكن ج ب فيكون آب ملزوما للفتحين واما انعكاس الشرطية السالبة
فلا لانه اذا قلنا ليس البتة اذا كان آب فج قد يكون اذا لم يكن ج ب فآب ولا فلا ليس البتة

موجبة كانت او سالبة تغير معلومة
الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان

متعاكسان على الزوم اى متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما
لنقيض الاخر ومتى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض كل منهما مستلزما للعين الاخر
اقاما للزوم بين امرين يستلزم الانقضاء لئلا يلازم ذلك لبطل الزوم بينهما
فانه على تقدير الزوم بين امرين لو لم يصح منع الجمع بين عدم الملزوم ونقيض اللازم
لجواز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم فيجوز وقوع الملزوم بدون اللازم فبطل الملازمة
بينهما وكذلك لو لم يصح منع الخلو بين نقيض الملزوم وبين اللازم لجواز ارتفاع نقيض
الملزوم وعين اللازم فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فبطل الملازمة بينهما هـ
واقاما للانقضاء لئلا يتعاكسان على الزوم فلا يلازم لولا لبطل الانقضاء فانه اذا تحقق
منع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما
لجواز ثبوت نقيض الاخر على ذلك لتقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما اجتماع
العينين وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين امرين فلو لم يجب ثبوت عين الاخر على تقدير
نقيض كل منهما لجواز ثبوت نقيض الاخر على ذلك لتقدير فيجوز ارتفاعهما ولا يكون بينهما
منع الخلو والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع متصلا مقدم متصليتين عين احد الجزئين
وتاليهما نقيض الاخر ومقدم اخر بين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر اى متى
صحت الانقضاء الحقيقة بين امرين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل
واحد منهما عين الاخر اما الاول فلا يلازم لولم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل
واحد منهما لجواز ثبوت عين الاخر على ذلك لتقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال

بہترین سابقین و

مدلولها عنهما وقوله لذلما يجتزى برغم يلزم للذاتهما بل بواسطة مقدمة غير سببية كما في القياس
 المسافلة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول لهما يكون موضوع الزعم كقولنا
 أمساو لب وب مساو لج فانما يستلزم ان امساو لج لكن للذاتهما بل بواسطة مقدمة
 غير سببية هي ان كل قساو المساو مساو لذلك المساو لذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام
 الا حيث يصح هذه المقدمة كما في قولنا آملزوم لب وب ملزوم لج فاما ملزوم لج
 لان ملزوم الملزوم ملزوم وقولنا الذرة في الحققة والحققة في البيت فالذرة في البيت
 لان ملكة الشئ المذكور هو في آخر يكون فيه ايضا واما اذا لم يصح ذلك المقدمة لم يحصل شيء
 منه كما اذا قلنا آماين لب وب مباين لج لم يلزم من ان آماين لج لان مباين المباين
 لا يجبل ان يكون مباينا وكذلك اذا قلنا انصف ب وب نصف ج لم يحصل من ان آ
 نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفا وقوله قول خواراذير ان القول للآدم يجب
 ان يكون مغايرا لكل واحد من المقدمات فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون
 كل قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احديهما وهذا الحد منقوض بالقضية المزكورة
 المستلزمة لعكسها وعكس نقضها فانه يصح في علمها انهما قول مؤلف من قضيتين
 لذات قول آخر لكن لا يسمى قياسا **قال** وهو استثنائي ان كان غير النتيجة **اقول** البتة
 اما استثنائي اما اقترائي لانه اما ان يكون عين النتيجة او نقضها مذكورا فيه بالفعل
 او لا يكون شئ منهما مذكورا فيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جسما فهو
 متخيز لكن جسم ينتج انه متخيز وهو بعينه مذكور في القياس ولكن ليس بمخترع ينتج انه

او نقضها مذكور فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما
 فهو متخيز لكن جسم ينتج انه متخيز وهو بعينه مذكور فيه
 فاقترائي ان لم يكن كذلك كقولنا ان كان جسم مغلف وكل
 مغلف حادث ينتج كل جسم حادث وايسر في قول نقضها
 مذكور فيه بالفعل مخرج

ليس مجسم وبقية من قولنا ان مجسم مذكور في القياس انما سمي استثناءيا لاستثاله
على حرف الاستثناء اعني لكن والثاني افتراي كقولنا الجسم موافق وكل مؤلف محدث
فالجسم محدث فليس هو ولا بقية من مذكور في القياس بالفعل ويسمى افترايا لاقتران المحدث
فيه وانما قيد ذكر النتيجة وبقية من تعريف بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الافترايات
في هذا القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مائة وهي طرفاها ومن صورة وهي هينها
التأليفية ومادتها مذكورة في الافترايات ومادة الشيء ما معه يحصل بالقوة فيكون النتيجة
مذكورة فيها بالقوة فلما طلق ذكر النتيجة في التعريف انقضى تعريف الاستثنائي منسأ
وتعريف الافتراي جمعا ليقال حالا لا يبرهن لازم وهو ما بطلان تعريف القياس او بطلان
تقسيمه الى القسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياسا بطل التقسيم والا لكان تقسيم
الشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياسا بطل التعريف لانه اعتبر فيه ان يكون القول
اللازم مغايرا لكل واحد من المقدمات وان كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
لم يكن مغايرة لكل واحد من مقدماته لانه انما يقول لانهم ان النتيجة اذا كانت مذكورة
في القياس لم تكن مغايرة بالفعل لكل واحد من المقدمات وانما يكون كذلك لو لم يكن
النتيجة جزءا للمقدمة وهو ثم فان المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا الشيء طليعة
بل استلزامه لوجود النهار ليقال النتيجة وبقية من تعريفه لاحتمالها الصدق والكذب
والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقية فلا يكون عين النتيجة وبقية من
مذكور بالفعل لانه نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او بقية من مذكورين

بعضها في القياس لا يكون ان يكون ذلك هو المحقق لان النتيجة اقول
ان يكون احد المقدماتين ولا ان يكون جزء من
اصحابها والا لكان العالم بالنتيجة مقدا على
الحكمه بالقياس برتبة او بمراتبين
فكذلك يقتضيه لا يمكن ان يكون
بعينه ذكرنا في القياس
انا لكان التصديق
يقضي النتيجة
مقدا
على القياس ومع التصديق يقتضيه لا يتصور
التصديق بها سيرة ترفع

بالترتيب المذكور في النتيجة وعلى هذا يندفع الاشكال **قال** موضوع المطلوب فيسمى
اصغر **قول** القياس الافتراضي اما حملي ان تركب من حامين او شرطتي ان لم يتركب
 منهما ولما كان الحمل البسط واخصر فلينبذ به ونقول لقولك لا اذم باعتبار حصوله من
 القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله من مطلوبنا وكل قياس على الابد فيمن مقدين
 احدهما بيشتمل على موضوع المظم كالجسم في المثال المذكور وثانيهما على محموله كالحادث
 وهما مشتركان في هذا الاوسط كالمؤلف فموضوع المظم يسمى اصغرا لانه يكون في الغلب
 اخضر والاخصر اقل افراد فيكون اصغرا ومحموله يسمى اكبرا لانه لما كان اعم منه فهو اكثر
 افراد والحد المشترك مكرر بين الاصغر والاكبر يسمى هذا اوسطا للتوسط بين طرفي
 المظم والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى صغرى والمناطات الاصغر والاكبر تسمى
 لانها ذات الاكبر واقتراان الصغرى بالكبرى في ايجابها وسلبها وادكيتها او جزئيتها
 تسمى فرعية وضربا والهينة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين
 بحسب حملها عليها او وضعها لهما او حملها على احدهما او وضعها على الاخرى تسمى شكلا
 وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل
 الاول ان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث
 وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت
 اشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال
 من موضوع المظم الى حد الاوسط ثم من الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوع

ومحموله اكبر واجتماع الاصغر والاكبر يسمى

نتيجة

القيضة

التي جعلت

جزء القياس

يسمى مقدما

المقدمة التي فيها

الاصغر تسمى الصغرى

والتي فيها الاكبر تسمى

والأكبر بينهما تسمى حد

الاوسط واقتراان الصغرى

بالكبرى تسمى فرعية وضربا

والهينة الحاصلة من كيفية وضع

الحد الاوسط عند الحدين الآخرين

تسمى شكلا وهو اربعة لان الاوسط

ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في

الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا في

فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما

فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في

الصغرى محمولا في الكبرى فهو

الشكل الرابع متى

يشتمل على امرين مناسبين مجموع المطلوب

والا فلا اول هو

القياس الاستثنائي

كما سبنا

فلا في

ايضا من مقدمتين والثاني هو الافتراضي فلا

فيه من امر يكون له نسبة الى واحد من طرفي

المطلوب فيحصل منه قطع سواء كانا

صليتين او لاسنة سرقة

والألم بندرج الأضغف في الأضغف وكلية
الكبرى والأضغف يكون البعض المحكوم
عليه بالأضغف والبعض المحكوم على الأضغف
وهو

فرد

الشاخه

اسمہ الاول

من موحیان

کتابیں و نسخہ

کلیتہ کہو لنا کلہ ج

ب وکلت آ نکل

بحر الآلاف من طينيه

والصنای موجیه بدست

سالتكم كاشفة لنا كل

بب لاشی میں بب املانی

من بحر الفلاس من موجبين

والصغرى من ستة نبتة موطنها جزيرة

لَقَدْ اَلْمُؤْمِنُونَ كَمَا اَلْمُؤْمِنُونَ

خاتمه

۱۰۰

و سالتہ کا پتہ لہجہ پہنچ سالتہ ہو

لنا بعض حجج و دلالتی ہا

بَ فَبَعَثَ فِي آلِ يَسَّاءَ وَ

تأليف محمد الشكلى

پہلی

الى محموله وهذا لا يوجب الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال للباقية اليه لما شاركته اياه في صفها وهي اشرف المقدمتين لاشتراكها على موضوع المطلوب لكنه هو اشرف من المحمول والمحمول تماثل يطلب لاجله اما ايجابا او سلبيًا ثم الشكل الثالث لان له قربا ما اليه لما شاركته اياه في اختس المقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له احدا للمخالفة اياه في المقدمتين وبعده عن الطبع جدا **قال** واقع الشكل الاول فشرطه ايجاب لضعف **اقول** اعلم ان الانتاج الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمتين كميتهما وشرائط بحسب جهتهما المقدمتا اما الشرائط التي بحسب الجهة فسياتي بيانها في فصل المختلط اما الشرائط التي بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امران احدهما بحسب الكيفية ايجابا لضعفي وثانيهما بحسب الكمية كميته الكبرى اما الاول فلان الضعفي لو كانت سالت لم يندرج الاضغ تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والضعف على تقدير كونها سالت كما كانت باقية الاوسط مسلوب عن الاضغ فالاضغ لا يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدك الى الاضغ فلا يلزم النتيجة ولما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لكان معناه ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون الاضغ غير ذلك لبعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدك الى الاضغ من الاضغ بل يصح ان الانسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصح ان بعض الانسان فرس وضرورة النتيجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لثلاثة الضروب لممكنة الزغادر في كل

شکر



شكل ستة عشر ضاربا فانك قد علمت ان القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهملة
لكن الشخصية منزلة منزلة الكليته لانها جها في كبرى هذا الشكل فاننا هذا رند
انما نتج بالضرورة هذا لنا والمهملة في قوة الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا
المحصورة وهي اربعة الكليتان والجزئيتان في معتبرة في الصغرى والكبرى فاننا ضربت
احكام الصغرى الاربع باحكام الكبرى الاربع يحصل ستة عشر ضربا لكن استقراط الامر الا
اسقط ثمانية ضربا لضربا في السالبة مع الكبرى الاربع والافرا في اربعة اخرى
الصغرى اياها الموجبة مع الجزئيتين فلم يبق الا اربعة ضربا لاثبات من موجبتين كليتين
ينتج موجبة كليته كقولنا كل ح ب وكل ب ا فنكح ا او السالبة من كليتين والكبرى شيئا
كليته ينتج سالبة كليته كقولنا كل ح ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ح ا او السالبة من
موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ح ب وكل ب ا فبعض ح ا
الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كليته كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ح ب ولا شيء من ب ا فليس بعض ح ا ونتاج هذه الضروب ينتج بنفسها الانجذاب
الى بعضها واعلم ان ههنا كيفيتين ايجاب سلبا شرهما الايجاب لان وجود السلب
عدم الوجود اشرف من انعدم كبتين الكليته والجزئية وشرهما الكليته لانها اضبط
وانفع في العلوم واخص من الجزئية والاخص لا شتماله على امر زائد اشرف فعلى هذا
يكونا الموجبة الكليته اشرف المحصورة لانها على شرفين واخسها السالبة الجزئية
لاحتوائها على خستين والسالبة الكليته اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب

نكون يقال الصغرى موجبات مع الكليتين في
الكبرى فيحصل اربعة وتنس على ذلك سائر
الاشكال واعلم ان حاصد الشكل الاول هو
انما يخرج
الاصغر شكل
او بعضه في
الادوية المحكوم
عليه كليتا بالكلية
اما ايجابا او سلبا
فيكون الا صغر شكل او
بعضه ايضا محكوم عليه
بالكلية اما ايجابا او سلبا ينتج
المحصورات الاربع وذلك
من خواصه فانما عداه لا ينتج
ايجابا كليتا وان حاصد الشكل الثاني
ان الا صغر والكبرى شيئا في الادوية
ايجابا او سلبا فتشابهان قطعا فيكون
الاكبر سلوبا عن الا صغر كليتا او جزئيا
فلا ينتج الشكل الثاني الا سالبه ففرا ان
ينتج كليته واخران سالبة جزئية وان حاصد
الشكل الثالث الا صغر لانه الاوسط ايجابا
والاكبر لانه ايجابا او سلبا فتشابهان في الجملة
اما ايجابا او سلبا فلا ينتج الثالث جزئية
ولم تنتج ضربا منه ينتج موجبة جزئية
ولم تنتج سالبة جزئية واما الشكل
الرابع فينتج موجبة جزئية
وسالبة كليته
او جزئية سلبا
رند

الكلية باعتبار الكمية وشرفها لايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرفها لايجاب من جهة
واحدة وشرفها لقيمة من جهة متعددة ولما كان اما مقصود من الافتراضات متباينها
باعتبار متباينها شرفا فقد تم المنهج للاشرف على غيره **قال** اما الشكل الثاني فشرطه
اقول لا يحتاج الشكل الثاني ايضا لشرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية
فاختلاف مقدمتيه في الكيف بان يكونا احديهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب
الكمية فكمية الكبرى ذلك لانه لو لم يتحققوا احدا لشرطين يحصل الاختلاف وهو
صدد القياس تارة مع الايجاب اخرى مع السلب باختلاف موجب لعلم ما لزوم
الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو انتفتت المقدمتان في الكيف فاما ان
يكونا موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف فاما ان يكونا موجبتين فلا
يصدق كل انسان حيوانا وكل ناطق حيوانا والحق الايجاب لو بد لنا الكبرى بقولنا كل
فرس حيوانا كان الحق السلب اما كانتا سالبتين فلصدد قولنا لا شيء من الانسان
يحجر ولا شيء من الفرس يحجر والحق السلب فلوقلنا لا شيء من الناطق يحجر فالحق الايجاب
ولما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية
فهى اما ان يكون موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف ما على تقدير
الايجاب فلصدد قولنا لا شيء من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس والصادق الايجاب
ولو بدل الكبرى ببعض الصاهل فرس كان الصادق السلب اما على تقدير سلبها
فلصدد قولنا كل انسان حيوانا وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق الايجاب وبعض الجسم

اختلاف المقدمات بالكيف والكمية
والا يحصل الاختلاف لموجب لعدم الا
نتاج وهو ضد القياس مع الايجاب
الينتهت تارة ومع سلبها اخرى متى



ليس يجوز ان والحق السلب اما ان الاختلاف موجب لعدم القياس فالله لما صدق
 مع الاستحالة لم يكن منتجا للسلب لما صدق مع السلب لم يكن منتجا للايجاب لان المعنى
 بالانتاج استلزام القياس لاحدها **قال** وضرب المنة ايضا اربعة الاول من
اقول الضرب المنة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه يسقط
 باعتبار شرط الاول، ما يترا ضرب السالبان والموجبتين الكليتين والجزئيتين والمختلفتين
 وباعتبار شرط الثالث اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية
 السالبة مع الموجبتين فبقيت لضرب لنا ثمانية اربعة الاول من الكليتين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة كثيرة كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء ج ا بيا ن بالخلف
 وبالعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان
 نتايج هذا الشكل سالبة فنقيضها هو الموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل
 الكبرى القياس كبرى لانها كليتها تصلح لكبروية الشكل الاول فيتنظم منها قياس في
 الشكل الاول ينتج لما تناقض الصغرى فيقال اولم يصدق لا شيء من ج ا ب الصدق بعض ج
 او نضم الى الكبرى هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس
 ب وقد كان الصغرى كل ج ب بهتف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بدئية
 الانتاج فيكون من المأذول وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتبين ان
 يكون من نقيض النتيجة فيكون محالا ولا ينتجة حقة واما العكس فبان بعكس الكبرى
 ليرتد الى الشكل الاول ينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدق انقضية صدق الصغرى

٣٤
 موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب
 ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف
 وهو نقيض النتيجة الى الكبرى ينتج
 نقيض
 الصغرى
 بانعكاس
 الكبرى ليتردد
 الى الشكل الاول
 والثاني من كليتين
 والكبرى موجبة ينتج
 سالبة كلية كقولنا لا شيء
 من ج ب وكل ا ب فلا شيء
 من ج ا وبالعكس الصغرى
 جعلها كبرى ثم عكس النتيجة
 الثالث من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
 جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء
 من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف
 وهو بعكس الكبرى يرجع الى الاول ويقرض
 موضوع الجزئية وكل ب ب ولا شيء من
 ا ب فلا شيء من ب ا فنقول بعض ج ب و
 لا شيء من ب ا فليس بعض ج ا الرابع من
 سالبة جزئية صغرى وهو موجبة كلية
 كبرى ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض ج ليس ب
 وكل ا ب فبعض
 ج ليس ب
 وكل
 ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف متى

مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى فتنتج النتيجة متى صدقت الصغرى
 صدقت النتيجة وهو المظهر الثاني من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا
 لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج آ بالخلف والعكس اما الخلف بنا بالطريق المذكور
 واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجزمها لا تنعكس الجزئية والجزئية لا ينتج في
 كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فانا عكسنا لا شيء من
 ج ب الى لا شيء من ب ب ج وجعلناها كبرى لكبرى القياس فلنا كل آ ب ولا شيء من
 ب ب ج ينتج من ثانيا الاول لا شيء من آ ج وهو ينعكس الى لا شيء من ج آ وهو المظهر الثاني
 من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب
 لا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ بالخلف العكس كما مر ولا افتراض وهو ان نفرض ذات
 موضوع الصغرى فكل ب ب وكل ج ج ثم ننضم المقدمة الاولى الى الاكبر ويقال كل ب
 ب ولا شيء من آ ب لينتج من اول هذا الشكل لا شيء من د آ ثم يعكس المقدمة الثانية
 الى بعض ج د وينضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج د ولا شيء من د آ ينتج من
 الشكل الاول بعض ج ليس آ وهو المطلوب لا افتراض يكون ابدا من قياسين احدهما
 ذلك الشكل ولكن من ضرب جلى والاخر من الشكل الاول الرابع من صغر سالبة
 جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل آ ب فبعض
 ج ليس آ ولا يمكن بيا نرا بالعكس لا بعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية والجزئية لا تنصلح الكبرى
 الشكل الاول لا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس بتقدير قبولها لا يقع في كبرى الاول



وبيانه اما بالخلاف وبالفرض اذا كانت النسبة الزمنية مركبة ليحقق وجود الموضوع
وانما ثبتت الضروب بذلك لترتيب القوانين الضربية الاولى منتجان للكل فالاول
من تقدمهما على الاخرين وقد تم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاستعماله على صفة
الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع **قال** اما الشكل الثالث فشرطه موجب الضرب
اقول شرطه في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمة اما ايجابا بالضرر وبحسب
الكيفية كونه احد المقدمتين اما ايجابا بالضرر فلا فيما لو كانت سالبة فالكبير اما ان يكون
موجب او سالبا ما كان يحصل الاختلاف لموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة
فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان اناطى والحق في الاول لا يجازي في
الثاني السلب اما اذا كانت سالبة فكما اذا بد لنا الكبير يقولنا لا شئ من الانسان
بصاهل وحماد الصادق في الاول لا يجازي في الثاني السلب اما كونه احد المقدمتين
فلا فيما لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير
البعض المحكوم عليه بالاصغر فلم يجب ترتيب الحكم موم الاوسط الى الاصغر كقولنا البعض
الحيوان انسان وبعض فرس فالحكم على بعض افراد الحيوان بالفرسية لا ينعكس الى البعض المحكوم عليه
بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الضرب
حده ثمانية ضرب كل الاقل اشتراط كونه احدهما من خاص بين اخيرين وهما الكبير
الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الضرفي الاقل من موجبتين كلتاهما ينتج موجبة جزئية
كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا لوجبتين احدهما الخلف وطريقه في هذا الشكل ان يفيض

في المحكوم
عليه بالاصغر
غير البعض المحكوم
عليه بالاكبر لا يجب اليقين
وفرضه به الثانية ستة الاقل من
موجبتين كلتاهما ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب
ج وكل ب
ا فبعض ج ا
بالخلف هو ضم
نقيض النتيجة الى
الضرفي لينتج نقيض
الكبرى وبالتردد الى الاول
بعكس الضرفي الثاني من
كلتاهما والكبرى لنتج
سالبة جزئية كقولنا كل ب ج
ولا شئ موم ب ا فبعض ج ا ليس
ا بالخلف وبكس الضرفي الثالث
من موجبتين والكبرى كنية ينتج موجبة
جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا
فبعض ج ا بالخلف وبكس الضرفي
موضوع الجزئية فكل ب ج وكل ب ا فكل
ب ا فبعض ج ا وهو الحكم الرابع من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كنية كبرى ينتج
جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شئ موم ب ا
فبعض ج ا ليس ا بالخلف وبكس الضرفي
والا ففرض الخامس من موجبتين
طال صغرى كنية ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل ب ج
ج وكل ب ا
ب فبعض ج ا
بالخلف

وبكس الكبرى وحدها صغرى ثم عكس النتيجة و
الاولى من
السادس من
الاولى من
الاولى من
الاولى من

النتيجة لكثرة كبرى في هذا الشكل لا ينتج إلا جزئية وصغرى القياس لا يجابها ضمير فينظم منها
قياس من الشكل الأول فينتج لما ينك الكبر فيقال لولم يصد بعض ج أ الصد يقضيه وهو لا
يأتي من ج أن كل ب ج ولا شيء من ج لا ينتج لا شيء من ب أ أو كان الكبر كل ب أ هـ و
نابهما عكس الضمير يرجع إلى الشكل الأول ينتج النتيجة المطلوبين الثاني من كليتين الكبر
سالبته كليته ينتج سالبته جزئية كل ب ج ولا شيء من ب أ فبعض ج ليس أ بالخلف بعكس الضمير
كما سلف في الضرب الأول بالفرق وإنما لم ينتج هذان الضربان الكلية لجواز أن يكون الأ
أعم من الأكبر واعتناع إيجاب لاخص لكل أفراد الأعم أو سلبه عنها كقولنا كل إنسان حيوان
وكل إنسان ناطق ولا شيء من الإنسان بفرضه وإنما لم ينتج الكل لم ينتج شيء من الضرب الثاني
لأن الضرب الأول لاخص الضرب لم ينتج لا إيجاب الضرب الثاني لاخص الضرب لم ينتج
للتسلب عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الثالث من موجبتين والأكبرى
كلية ينتج موجبة جزئية بعض ب ج وكل ب أ فبعض ج أ بالخلف وبكس الضمير وهو ظاهراً
والافتراض هو أن يفرض موضوع الجزئية وكل ب ج وكل ب ج ثم يفتم المقدمة الأولى
إلى كبر القياس ينتج من الشكل الأول كل ب أ ثم يجعلها كبرى للمقدمة الثانية ينتج من أول
هذا الشكل بعض ج أ وهو المظهر الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبر ينتج
سالبته جزئية كل ب ج وبعض ب أ فبعض ج أ بالخلف والافتراض هو فرض موضوع الكبر
وكل ب أ ثم نقول كل ب ج وكل ب أ فبعض ج أ أو بعكس الكبرى وجعلها الضمير ثم عكس
النتيجة لا بعكس الضمير لأن الأكبرى جزئية لا تصلح لكبرية الشكل الأول السادس من موجبة

كلية صغر و سالبه جزئية كبرى ينتج سالبه جزئية كل ب ج وبعض ب ليس ببعض ج
 ليس بالتحلف الافتراض في الكبرى ان كانت مركبة لتحقيق وجود الموضوع لا بعكس الضم
 لان الجزئية لا تقع في كبرى الشكل الاول لا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وتقدر بانعكاسها
 لا يصلح لصغر جزئية الاول انما وضعت هذه الضرورية هذه المراتب لان الاول يخص الضم
 المنتجة للايجاب والثاني يخص الضرور بالمنتجة للسلب الاخص اشرف وقدم الثالث الرابع على ترتيب
 الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول **قال** واقع الشكل الرابع بشرطه **اقول**
 انتاج الشكل الرابع بحسب كيفية الكمية احكام الفرض وهو اما ايجاب لمقدمين مع
 كلية الصغر واختلا فيهما بالكيف مع كلية احد بهما وذلك لان اول واحد هما الزم احدا الامور
 الثلاثة اما سلب لمقدمين او ايجاب بهما مع جزئية الصغرى واختلا فيهما في الكيف مع جزئية
 وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبين فليصدق
 قولنا الاشئ من الانسان افرس ولا شئ من الحمار بانك والحق السلب ولا شئ من الصاهل
 بانك والحق الايجاب اما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا تصدق قولنا بعض
 الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب وكل فرس حيوان مع حقيقة السلب اما اذا
 كانتا جزئيتين مختلفتين بالكيف فلا تالموجبة اذا كانت صغرى تصدق قولنا بعض الناطق
 انسان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض الفرس ليس ناطق والصادق في الاول هو الايجاب
 وفي الثاني السلب ان كانت كبرى تصدق قولنا بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان
 فالحق الايجاب وبعض الناطق انسان والحق السلب ضروري باننا نتخير بحسب هذه الاشراط

كلية صغر و سالبه جزئية كبرى ينتج سالبه جزئية كل ب ج وبعض ب ليس ببعض ج
 ليس بالتحلف الافتراض في الكبرى ان كانت مركبة لتحقيق وجود الموضوع لا بعكس الضم
 لان الجزئية لا تقع في كبرى الشكل الاول لا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وتقدر بانعكاسها
 لا يصلح لصغر جزئية الاول انما وضعت هذه الضرورية هذه المراتب لان الاول يخص الضم
 المنتجة للايجاب والثاني يخص الضرور بالمنتجة للسلب الاخص اشرف وقدم الثالث الرابع على ترتيب
 الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول **قال** واقع الشكل الرابع بشرطه **اقول**
 انتاج الشكل الرابع بحسب كيفية الكمية احكام الفرض وهو اما ايجاب لمقدمين مع
 كلية الصغر واختلا فيهما بالكيف مع كلية احد بهما وذلك لان اول واحد هما الزم احدا الامور
 الثلاثة اما سلب لمقدمين او ايجاب بهما مع جزئية الصغرى واختلا فيهما في الكيف مع جزئية
 وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبين فليصدق
 قولنا الاشئ من الانسان افرس ولا شئ من الحمار بانك والحق السلب ولا شئ من الصاهل
 بانك والحق الايجاب اما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا تصدق قولنا بعض
 الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب وكل فرس حيوان مع حقيقة السلب اما اذا
 كانتا جزئيتين مختلفتين بالكيف فلا تالموجبة اذا كانت صغرى تصدق قولنا بعض الناطق
 انسان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض الفرس ليس ناطق والصادق في الاول هو الايجاب
 وفي الثاني السلب ان كانت كبرى تصدق قولنا بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان
 فالحق الايجاب وبعض الناطق انسان والحق السلب ضروري باننا نتخير بحسب هذه الاشراط

في ترتيبه في ١١٣١
بعضه الخبير في ١١٣١

ثم انما لسقوط ان يعتبر باعتبار عظم السالبيين وضربين لعظم الموجبين مع جزئية الضرب
وضربين اخرين لعظم المختلفين المرتبين الاقل من موجبين كليتين ينتج موجبة جزئية
كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا الترتيب
ارتد الى الشكل الاقل هكذا كل ا ب وكل ب ج ينتج كل ا ج وهو ينعكس الى بعض ج ا وهو
ولا ينتج كلية الجواز ان يكون الاضغر عظم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد العظم
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوانا طاق الثاني من موجبين
والكبر جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب
فما لنا من كليتين والصغر سالبية كليتين ينتج سالبية كليتين كقولنا الاثنى من ب ج وكل
ا ب فلا شئ من ج ا بعكس الترتيب بعدا كما مر الرابع من كليتين والصغر موجبة ينتج
سالبية جزئية كل ب ج ولا شئ من ا ب فبعض ج ا ليس ابعكس المقدامين ليرجع الشكل
الاقل هكذا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج ا ليس ا وهو المظم ولا ينتج كلية الاحمال
عموم الاضغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس انسان مع ان الصادق لبعض
الحيوان فرسا الخامس من موجبة جزئية صغرى سالبية كليتين كبرى ينتج سالبية جزئية كقولنا
بعض ج ا لا شئ من ا ب فبعض ج ا ليس ابعكس المقدامين كما مر السابع من موجبة
صغرى وسالبية جزئية كبرى ينتج سالبية جزئية كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ا ليس
بعكس الكبر ليرجع الى الشكل الثالث ينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبية كليتين صغرى
وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبية جزئية لا شئ من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا ليس ابعكس



الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم بعكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار
 انتاجها الا بما بعد هذا عن الطبع لم يعتد لانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم
 الاول ثم من موجبتين كلتيهين فلا يجاب لكل من هاتين الضروب وقدم الثاني ايضا وان
 كان الثالث والرابع من كلتيهين والكل على شرف وان كان سلبا من الموجبتين وان كان
 ايجابا بالمشاركة الاولى في ايجاب لمقدتين وفي احكام الاختلاف لما استعرف ثم الثالث
 لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه خاضع من الخامس ثم السادس
 والسابع على التمام من الاستمالة على الايجاب لمقدتين وقدم السادس على السابع
 لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع **قال** في بيان الخمسة الاول بخلافه **اقول**
 ويمكن بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بخلاف وهو ان يضم نقيض النتيجة الى احد المقدتين
 لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخر والثاني و
 الخامس بالافتراضا ايضا وليتبع ذلك في
 الثاني لقياس عليه الخامس وليكن البعض
 هو آ ب نكله آ وكله ب فنقول كل ب ج
 وكله ب فبعض ج د وكله آ
 فبعض ج آ وهو المقطع
 منه

المستعمل في الشكل الثالث فيحصل نتيجة تنعكس الى ما بينا في الاكبر فلم يصح بعض ج آ الصدق
 الاشئ من ج آ فجعلها اكبرى لصغر القياس وهو كل ب ج ولا شئ من ج آ لينتج لا شئ من ج
 آ او ينعكس الى الاشئ من آ ب وهو يضاد اكبرى الضروب الاول ويؤيد انض كبرى الثاني وما
 في الضروب لمنتجة للسلب فيجعل نقيض النتيجة لا يجاب به صغر وكبرى القياس الكلية كبرى
 كما علمنا في الشكل الثاني لينتجان من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما بينا في الصغر مثلا
 لولم يصح لا شئ من ج آ الصدق بعض ج آ فجعلها صغرى لكبرى القياس وهو كل آ ب

فهو ضم نقيض النتيجة الى احد المقدتين
 لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخر والثاني و
 الخامس بالافتراضا ايضا وليتبع ذلك في
 الثاني لقياس عليه الخامس وليكن البعض
 هو آ ب نكله آ وكله ب فنقول كل ب ج
 وكله ب فبعض ج د وكله آ
 فبعض ج آ وهو المقطع
 منه

يُنتج بعض ج ب فبعض ج ب وقد كان منكر القياس لاشئ من ج هـ فكان يمكن
بيان الضرب الثاني والخامس بالافتراض ما قاما بهما في الثاني فهو ان يفرض البعض لك
هو آ ب د فكل د آ وكل د ب فيضم كل د ب كجى الى منكر القياس ونقول كل ج د
كل د ب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د فجعلها منكر لكل د آ ينتج من الاول بعض ج آ
وهو المظم لما قاما بهما في الخامس فهو ان يفرض البعض لك هو ب ج د وكل د ب وكل ج
ثم نقول كل د ب ولا شئ من آ ب ينتج من الشكل الثاني لاشئ من د آ فجعلها كجى لكل
ج ب ينتج من الثالث المطلوب واعلم ان محصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدم
القياس يفرض ذات الموضوع شيئا مقينا ثم يحمل صفا موضوعها ومحمولها على ذات
الموضوع فيحصل مقدمة كلسان وان كانت مقدمة القياس حريية الاعتبار ساير الافراد
ذلك البعض لسميتها بمراد قلت ربما لا يبعد ذات الموضوع بل يكون منحصرا في د
فلا يحصل كلية لاقتضا الكلى نعم الافراد فنقول في محصل قضيتنا شخصيتان وقد سمعت
ان الشخصيتان في الانتاج بمنزلة الكميات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان
احدا المفهومين هو حد الاوسط في القياس فيكون احكام مقدمة الافتراض محمولها الحد
الاوسط فينتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى للقياسية وينتج نتيجة اذا
ضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية يحصل النتيجة المطلوبة ففي الافتراض قياسا زعم
القوم ان احدهما لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على نظم ذلك الشكل المظم
الانتاج وهو ليس بصحيح على الاطلاق لانه الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل

احدا لقياسين فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل الثالث الافتراضية فاني لم يبق
 لا يجب ان يفرض كما فرضوه فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس من الاول من
 الشكل الاول الثاني من الثالث على ان الانتاج والاستنتاج من الاول والثاني
 اظهر ولابين من الاستنتاج من الرابع والاقل ثم انك تراهم يفترضون في باب
 العكس في الكليات والخزنيات ولا يفترضون في باب لا ينسب الا في الخزنيات وهو
 ليس مستقيم مطم بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية
 لأن احد قياسيهما غير مشتمل على شرائط الانتاج او مرتب على هيئة الضرب المطلق
 انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبر الضرب الاول
 وصغري الضرب الرابع وعليك الاعتبار والاعتناء بما اعطيناك من القائل **قال**
والمتقدمون كانوا يحدون **اقول المتقدمون** كانوا يحدون الضرب المتقدمة
 في هذا الشكل في الخمسة الاول كان عندهم ان الضرب لثلاثة الاجزء عقيمة لتحقيق
 الاختلاف بينهما اقل في الضرب لسادس فلو قلنا ليس بعض الحيوان اكل كل فرس
 حيوان او كل ناطق حيوان واما في السابع فلو قلنا كل انسان ناطق وبعض
 الفرس ليس انسانا او بعض الحيوان ليس انسانا واما في الثامن فلو قلنا لا شيء من الانسا
 بفرس وبعض الناطق انسان او بعض الحيوان انسان واسرار المضم الى جوابه بقوله ان بيان
 الاختلاف في هذه الضروب ثمانية اذ كان القياس مركبا من المقدمة البسيطة لكننا
 نشترط في نتاجها ان يكون السالبة المستعملة فيها من احد الخاصيتين فلا ينتج

الضروب لثلاثة في الخمسة الاول ذكرنا
 بعدم انتاج الثلاثة الاجزء الاختلاف في
 القياس من البسيط ومن نشترط كون
 السالب فيها من احد الخاصيتين
 فيسقط ما ذكرنا من الا
 خلافت من

تلك النقوض عليها وأعلم ان اتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية ^{حيث} كنفها
 لأن السادس والسابع انما يرتدان الى الشكل الثاني والثالث بعكسها والناظر انما
 ينتج لو كان بحيث لا يبدل مقدماه يحصل من الشكل الاول سالبته جزئية خاصة
 ينعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر للمتقدمين انعكاسها وانفق لبعض الافاضل
 المتأخرين ان وقف عليه فثبت ذلك **قال الفصل الثاني في المختلطات** اما الشكل
 الاول فشرطه بحسب الجملة فعلية الصغر **اقول** المختلطات هي الأقيسة الحاصلة من
 خلط الموجهات بعضها مع بعض عند اعتبار الجملة في المقدمات باعتبار التاج الاشكال
 شريطة اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجملة ان يكون الصغر فعلية فاما لو كانت
 ممكنة لم يجب بقدر الحكم من الاوسط الى الاصغر لأن الكبير قد لا علمي ان كل ما هو اوسط
 بالفعل بل بالامكان فجانان يبقى بالقوة ولا يخرج الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط
 اليه مثلا يصح في الفرس المذكور كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد
 فرس بالضرورة فلا يصح كل حمار فرس بالامكان العام لأن معنى الكبرى ان كل ما هو
 مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل أصلا فالحكم
 على المركوب بالفعل لا يتعد اليه **قال** والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت **اقول** قد عرفت
 ان الموجهات المعبرة ثلث عشرة فانا اعتبرنا ههنا الكبرى الصغر حصل منه مائة و
 تسعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها اشتراط فعلية
 الصغر اسقط من تلك الجملة ستة عشر وعشرين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب الممكنين

غير المشروطتين العرفيتين والآن كما لا يصح
 محذوفات عنها قبل الادوام اما بالضرورة
 والضرورة المحصورة بالصغر وان كانت
 الكبرى حك العامة وبعد ضم الادوام
 اليها ان كانت حك الخاصتين
 من

في ثلث عشر فقيت الاختلافات المنتجة مائة وثلاثة واربعين وضابطة اتناجها ان الكبرى
 اما ان تكون احك الوصفين الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان او غيرها فان كانت
 الكبرى غير الوصفين الاربع بان يكون احك التسع الباقية فالنتيجة كالكبرى وان كانت
 الكبرى احدهما فالنتيجة كالصغرى لكن ان كان بينهما قبل اللاحق او اللاحق ضرورة محض
 وكذلك ان وجدنا فيهما ضرورة محضه متبعا اي غير مشتركة بينهما وبين الكبرى ثم
 ننظر في الكبرى ان لم يكن بينهما قبل اللاحق كما اذا كانت احك الخاصيتين ضمنا الى
 المحفوظ وكان الحاصل منها جهة النتيجة اما الاول هو ان الكبرى اذا كانت غير
 الوصفين الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلا ندراج اليقين فان الكبرى ح دلت على
 ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعبرة في الكبرى
 لكن الاضطرر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة
 المعبرة واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احك الوصفين الاربع كانت النتيجة
 كالصغرى فلان الكبرى ح تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
 مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر الاضطرر بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت
 الاوسط له دائما كان ثبوت الاكبر ايضا له دائما وان كان في وقت كان في وقت وان
 كان الاوسط مستديما للاكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت
 الاكبر الاضطرر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان الضرورة للضرورة للشي ضروري له
 واما احدا لا دوام الصغرى ولا ضرورة ثبوتها فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللاحق

بوجه من غير ضرورة
١٢٤٥

الضرورة فيها سالبه والسالبة لا تدخل لها في انتاج هذا الشكل واما حلا الضرورة المحصورة
بالضرورة فلان الكبرى اذا لم تكن فيها ضرورة جازا فانها كالكبرى عن كل ما ثبت له الاوسط
لكن الاضغرة ما يثبت له الاوسط فيجوز ان تكون كالكبرى عن الاضغرة فلم يتعد ضرورة الاضغرة
الى النتيجة واما ختم الدوام الكبرى فلا بد راجح البين ايضا فلان الكبرى قد تدل على
الكبرى غير دائم لكل ما هو اوسط فيكون الاكبر غير دائم له مثلا الضغرة الضرورية مع
المشروطة العامة ينتج ضرورة ان النتيجة كالضغرة بعينها ومع المشروطة الخاصة ضرورة
الدائمة لانضمام اللادوام مع الضغرة لكن القياس الصادق المقدمات منها لازم صدق اللادوام
بكون اللادوام وان محال مع العرفية العامة ينتج دائمة بحذف الضرورة التي هي مختصة بالنتيجة
لضغرة منها فلم يبق الا الدوام ومع العرفية الخاصة ينتج دائمة لانضمام الضرورة وضم
اللدوام والقياس الصادق المقدمات لا ينتظم منها ايضا والضغرة الدائمة مع احدى
العامة ينتج دائمة ومع احدى الخاصة دائمة لانضمام مقدمات القياس منها
ايضا كما عرفت لا يقال المشروطة ان فست بالضرورة مادام الوصف ينتج الضغرة
الدائمة معها ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبرى بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط
مادام وصف الاوسط فاللادوام ليس الا ان الاكبر ضرورة الاضغرة بشرط وصف الاوسط
لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر لاننا نقول وصف
الاوسط اذا كان ضرورة بالذات الاضغرة فكما تحقق الاضغرة تحقق ذات الاضغرة
الاوسط بالضرورة وكما تحقق ثابت ضرورة الاكبر فكما تحقق الاضغرة ثبت ضرورة

القياس انتظم

الكبرى

الأكبر وهو المظهر ثم انك لا تأملت دنى املا إمكانات نستخرج نتائج الاختلاف الباقية
الضابطة المذكورة وان اشكل عليك شيء منها فارجع الى هذا الجدول نقف عليها مفصلة

الصغرى	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية	ضرورية	دائمة	ضرورية	دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية	وجودية
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية الدائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية	وجودية
الوجودية للأضرب	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية	وجودية
الوقفية	وقفية مطلقة	مطلقة	وقفية	مطلقة
المنتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة	منتشرة	مطلقة منتشرة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

أمران أحدهما صدق الدوام على الصغرى
كون الكبرى من القضايا المنعكسة السواء
والثاني ان لا يستعمل الممكن الا مع
الضرورية المطلقة او مع الكبرى
المشروطتين مع

قال في الشكل الثاني فشرطه بحسب الجملة **اقول** بشرط في نتاج الشكل الثالث بحسب

الجملة أمران كل واحد منهما احدا لا يمر من الاول صدق الدوام على الصغرى اي كونه ضرورية
او دائمة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السواء ذلك لانه لو اتقينا كان
الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احد عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة
السواء اخص الصغريات مشروطة الخاصة والوقفية لان المشروطة الخاصة اخص من

بوضع هذا الجدول الاخير بعد جدول الثاني في الموضع الذي كان فيه الجدول الاول

المشروطة العامة والعرفيتين والوقتية من السبع الباقية واخص الكبريات الموقوتة واختلاط
 الصغيرين وهما المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبر الوقتية غير منبج للاختلاط الموجب لعدم
 الانتاج فانه يصح قولنا لا شئ من المنخسف بمضئ بالضرورة مادام منخفا او في وقت
 معين لا دائما وكل فمر مضئ بالضرورة في وقت معين لا دائما مع امتناع السلب لا مكا^ل العا
 لصدا كل منخسف فمر بالضرورة ولو بد لنا الكبر بقولنا وكل شمس مضئ في وقت معين لا
 دائما امتنع اليجاز ومضى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج سائر الاختلاطات لا ستلزام عدم
 انتاج الاختصاص عدم انتاج الاغم الثاني عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة ومع الكبر
 المشروطتين ومحصلة ان الممكنة ان كانت ضمن لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبر
 المشروطتين وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط
 الاول ان الممكنة الضم لم ينتج مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على
 الضرر وعدم كون الكبر من الست المنعكسة السوالب فلو استعمل الممكنة الضم مع غير
 الضرورية بالثالث كان اختلاطها مع الدوام الثالث التي هي الدائمة والعرفية لكن اختلاطها^{لها}
 مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت للشيء بالامكان مسلوبا عنه دائما كقولنا كل ردي
 فهو اسوي بالامكان ولا شئ من الردي هو اسود دائما مع امتناع سلب الشئ عن نفسه ولو بد لنا
 الكبر بقولنا لا شئ من التركي هو اسود دائما امتنع اليجاز يلزم من عقم هذا الاختلاط عقم
 اختلاط الممكنة الضم مع العرفيتين اما مع العرفية العامة فلان الدائمة اخص وعقم^{اخص}
 بوجب عقم الاغم واما مع العرفية الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم

انتاج اللادوام ايضا لانه الاصل لما كان محالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام موافقا لها
 في الكيف لا انتاج في هذا الشكل من المتفقين ومتى لم ينتج العرفية الخاصة مع الممكنة بجزئها
 يكون العرفية الخاصة معها عقيمة اذ المعنى بانتاج العقيمة المركبة مع قضيتها اخرى انتاج احد
 جزئها معها ربح انتاجها عدم انتاج جزئها معها ومن هنا سمعهم بقولون القياس
 من بسطتين قياس واحد من مركبة وبسيطة قياسا من مركبتين اربعة اقيسة فانها
 المستخرج منها قياسا واحدا كان ينتج القياس بسيطة والا ركب لانتاج وجعلت نتيجة القياس
 دائما ثلاثة وهوان الممكنة اذا كانت كبيرة لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة فانه قد
 يتبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق
 الدوام على الضرر وعدم كون الكبرى من القضايا الست فلواستعمل الكبرى الممكنة مع
 غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان يكون المشكوك في الشيء
 بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومى ابيض بالامكان
 مع امتناع السلب لو بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الهندى ابيض بالامكان امتنع
الايجاز قال والنتيجة دائمة ان صدق الدوام **اقول** الاختلاطان المنتجة في هذا الشكل
 بحسب مقتضى الشرطين اربعة وثلاثون لان الشرط الاول سقط سبعة وسبعين
 اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب كل عشرة صغر في سبع كبريات مع الشرط الثاني سقط
 ثمانية الممكنة الصغر مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابطة في انتاجها
 ان الدوام اتمان بصحة على هذا المقدارين بان تكون ضرورية دائمة او لا يصدق

على هذا مقدّمته لانها الصغرى محذوفة
 عنها اللادوام واللا ضرورية والضرورية
 اية ضرورية كانت

والجواب انه قد يثبت

فان صدق على الحكم المقتضى فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالضيق بشرط صدق الوجود اي كشرط
 الازدوام او الوجود منها وصدق الضرورة منها سواء كانت وصفتها او قسيتها اما ان النتيجة
 كالمقتضى الدائمة او كالضيق فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والامر من
 مثلا اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من آ ب بالضرورة او دائما فلا شيء من ج آ دائما
 والا فبعض ج آ بالاطلاق فيجعل ضمير الكبرى المقياس هكذا بعض ج آ بالاطلاق ولا شيء من آ ب
 بالضرورة او دائما ينتج من الأقل بعض ج ليس ب بالضرورة او دائما وقد كان كل ج ب
 بالاطلاق ههنا وبالعكس الكبرى اي لا شيء من ب آ دائما ينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا
 بظهور ان الساتر الضرورية لو انعكست كفسهها انتج الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلما
 لم يثبت ذلك فتصرف في النتيجة على الدوام لا يبق للمقدمتان اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد
 من صدق النتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروريا ثبوت لاحد الطرفين وضروري
 السلب عن الطرف الاخر يكون احدا الطرفين ضروريا السلب عن ذات الاخر لا نقول الحكم
 المقتضى ليس الا بان الاوسط ضروري ثبوت لذات احدا الطرفين ضروريا السلب عن
 ذات الاخر وهو ليس بملطمان وصف احدا الطرفين ضروريا السلب عن الاخر
 ولا يلزم من ضرورة سلب الا ضرورة سلب لوصف لصدق قولنا في المثال المشهور
 لا شيء من الحمار يركب زيد بالضرورة لان كل حمار يركب بالامكان واما احد فصدق
 الوجود من الضيق فلا يلزم ان الدوام لا يصدق على الضيق فلو كان فيها ضرورة لكانت
 اما الضرورة المشروطة او الضرورة الوقيتة او الضرورة المنتشرة واهل الاختلافات

احدهما

بر عن فاضل الصغرى اذ قال للوفاء وهو غير مطرب لهما به صفى الكبر وهو في الطلب

149

احدهما من مقتضى الاختلاط من مشروطتين او من وقتية ومشروطة والآخر من مقتضى
 فهمنا لم تنقل الى النتيجة اقله الاختلاط من المشروطتين فالتة الاوسط فيها ضرورة النبوت
 لمجموع ذاتها حكم الطرفين ووصفه وضرورة السلب عن مجموع ذات الطرفين الاخر ووصفه
 فلا يلزم منه الا المناقاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة مناقاة وصفا حكم
 الطرفين لمجموع ذات الطرفين الاخر ووصفه وهو غير لازم واقا في الاختلاط من الوقتية و
 المشروطة فالتة الاوسط اذا كان ضرورة النبوت للاصغر في بعض اوقات ذاته وضرورة
 السلب عن ذات الاصغر فلا يلزم لجواز ان يكون لزوم ضرورة السلب نيسا من افتراض ان اللا
 بالوصف في احواله انعكاس المشروطة كفسهها تعد الضرورة من الضرر لكن لم يثبتين ولا
 حاولت تفصيل نتايج هذا القسم فاعليك تصفح هذا الجمل لك التامل فيه حتى التامل في قوله

[illegible]

فعلية الصغر والبنية الكبرى ان كانت
غير الأربع والأعكس الصغرى مخدفة عنه
الادوام وان كانت الكبرى أحد العاقبتين
مضمومة اليه ان كانت أحد
الخاصتين من

قال واما الشكل الثالث فشرطه **اقول** شرطه انما يحتاج الشكل الثالث بحسب الجملة ان يكون
الصغر فعلية انما لو كانت ممكنة لم يلزم تبع الحكم من الاوسط الى الاضغر لان الحكم في الكبرى
على ما هو اوسط بالفعل والاوسط ليس اصغر بالفعل بل لا يمكن ان يجاز ان لا يصغر الاضغر
بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاضغر بالفعل تحته فلا يلزم من الحكم بالكبر على الاوسط
الحكم على الاضغر كما اذا فرضنا ان زيد اركب الفرس لم يركب الجمار وعمار اركب الجمار دون
الفرس يصح قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب عمار بالامكان وكل مركوب زيد فرس الصغر
مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب فرس بالامكان العام لان كل مركوب عمار مركوب
لفرسه فلما لم يصح مركوب عمار بالفعل على مركوب زيد لم يندرج تحت حتى يتبع الحكم
منه اليه فباستبعاد هذا الشرط سقط من الاختلافات الممكنة الانقضاء ستة وعشرون اختلافا
وبقيت الاختلافات المنتجة مائة وثلاثة واربعين وهي الحاصلة من ضرب احدى عشرة
في ثلثة عشر كبرى فيها اما ان يكون أحد الوصفين الأربع او لا يكون فان لم تكن
بل تكون أحد التسع الباقية كانت جملة النتيجة خمسة والكبرى بعينها وان كانت أحد الأربع
كعكس الصغر مخدفة عنه الادوام ان كان العكس مقيدا به ومضمومة اليه الادوام الكبرى
ان كانت أحد الخاصتين اما ان البنية الكبرى او عكس الصغر في الطرف المذكورة من الخلف
والعكس والا فتراخي على ما سبق بيانه واما أحد الادوام من عكس الصغر فلان عكس الصغر
موجب فيكون الادوامها سالبة ولا دخل له في صغر هذا الشكل واما ضم الادوام الكبرى
اليه فلا ينتج مع الصغر الادوام البنية وتفصيل نتائج اختلاف القسم الثاني في هذا الجدول

المتكبر	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق

قال واقفا الشكل الرابع بشرط انتاجه اقول انتاج الشكل الرابع بحسب الجمة شرايط
خمسة الاول كون القياس فيه من الفعلية حتى لا يستعمل فيه الممكنة اصل الدلائل الممكنة اما
ان يكون موجبه او سالبة واما ما كان لا يفتح اما الممكنة السالبة فلما سيجي في الشرط الثاني
من وجوب انعكاس السالبة فيه واما الممكنة الموجبة فلا يفتحها اما ان تكون صغرى وكبرى
وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف ما اذا كانت صغرى فاصدق قولنا في الفرض المذكور
كلنا هو مركوب زيد بالامكان وكل جارنا هو بالضرورة مع ان الحق السلب صدق هذا
الاختلاف مع حقيقة الابطال كثير فقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان وكل فرس صاهل
مع صدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل انسان كاتب بالامكان الخاص وكل ناهق انسان
بالضرورة مع حقيقة الابطال واما اذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة
وكل جار مركوب زيد بالامكان الخاص مع امتناع الابطال ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل
صاهل مركوب زيد بالامكان العام كان الحق الابطال بشرط الثاني ان يكون السالبة

بحسب الجمة امور خمسة الاول كون القياس
فيه من الفعلية والى ان انعكاس السالبة
المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على
صغرى لضرب الثالث او العرف العام على
كبرى الرابع كون الكبرى في السادس من
المنعكسة السالبة الخامس كون الصغرى
في الثامن احد الخاصتين والكبرى
فما يصدق عليه العرف
العامة صحت

المستعملة فيه منعكته لأن اخص السوال بلغير المنعكته هي السالبة الوقتية وهي اما ان
 تكون صغرى او كبرى واياما كان لم ينتج اما اذا كانت صغرى فاصد قولنا لا شئ من القمر
 بمنخفض بالتوقيت لا دائما وكل ذى محقق فهو ضرورة والحق الايجاب اما اذا كانت
 كبرى فاصد قولنا كل منخفض فهو ذو محقق بالضرورة ولا شئ من القمر بمنخفض بالتوقيت
 لا دائما مع امتناع السلب لشرط الثالثان يصح الادام في الضرب لثالث على صغر
 بان تكون ضرورية او دائمة او العرف العام على كبراه بان تكون من القضايا الست المنعكته
 السوال ثالثة لو انتفى الاثران لكانت الصغرى حكما القضايا الغير الضرورية والدائمة وهي
 احد عشرة والكبرى حكما السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد بين
 ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان يكون منعكته سقط من تلك الحملة اختلاط الصغرى
 احد السبع مع الكبرى السبع فلم يبق الا اختلاط الصغرى احد الوصفين الاربعة مع احد السبع
 واخص الصغريات لمشرطة الخاصة واخص الكبرى الوقتية وهي لا تنتج معهما فلم تنتج البواني
 وذلك لان بصدد لا شئ من المنخفض بمضني بالاضانة القمرية بالضرورة ما دام منخفضا
 دائما وكل قمر هو منخفض بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب القمر عن المضني بالاضانة القمرية
 واعلم ان البنية في الشرط الثاني والثالث نمايتن اوبيتن بينهما امتناع الابطح حتى يلزم الاختلاف
 لكن لم يظفر بصورة نقض يدل عليه الشرط الرابع كون الكبرى في الضرب لسادس من القضايا
 الست المنعكته السوال لأن هذا الضرب نمايتن اوتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى
 الشكل الثاني فلذلك فيمن شرطين احدهما ان يكون الصغرى سالبة خاصة لقبول الانعكاس

عرفت فيما سبق ما ينبغي ان يكون الكبري الموجبة معها على الشرط المعبر بحسب الجملة في الشكل الثاني
 ليحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام على صفراء يكون كبرى من الست المنعكسة السوا
 فيجب ان يكون الكبري في الضرب السادس كذلك الشرط الخامس كون الضعفي في الضرب الثامن
 من احكام الخاصيتين وكبراه فما يصدق عليه العرف العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب
 كيرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدما بحيث لا بدلت احدهما بالآخر
 انتجنا سالتة خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالتة خاصة
 ولو كان كبراه احكام الخاصيتين وصراف احكام القضايا الست التي يصدق عليها الشرع العام
 اما اذا كانت احكام الوصفية الاربع فظاهر ما اذا كانت احكام الدائميتين فلان النتيجة
 ح ضرورية لا دائمة او دائمة لا دائمة وهما اخص من العرفية الخاصة فيصدق في النتيجة الست
 الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون ضعف هذا الضرب
 احكام الخاصيتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه من القضايا الست لانها ضعف الشكل الاول
 ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لما كان انتاجه انما يثبت بعكس الكبري ليرجع الى
 الشكل الثالث فلا بد فيه ايضا من الشرطين احدهما ان يكون السالبة احكام الخاصيتين وما بينهما
 ان يكون الموجبة فعليه لان الضعفي الممكنة عقمة في الشكل الثالث وانما لم يذكر في الكتاب
 لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم
 استعمال الممكنة في هذا الشكل **قال** والنتيجة في الضربين الاولين **اقول** المنهج من
 الاختلاطات بحسب لسرابط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد

من الست المنعكسة السوا لا تطلق عامة
 وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام
 على احكام مقدمية ولا انعكس الضعفي وفي
 الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام
 الكبري ولا انعكس الضعفي محذوف عنه
 الدوام وفي السادس كما في
 الشكل الثاني بعد عكس
 الضعفي وفي السابع
 كما في الثالث
 بعكس
 الكبري وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس
 الترتيب من

144

[illegible]

جلد اول الف و الف

[illegible]

حذرا لا تخش الداج والخامس

[illegible]

جاء في الخبر السار من الثامن

الضيق	الفرقة	المشقة	العزلة	المشقة	الفرقة	الضيق
المشقة	الفرقة	المشقة	العزلة	المشقة	الفرقة	الضيق
الفرقة	المشقة	العزلة	المشقة	الفرقة	الضيق	المشقة
الفرقة	المشقة	العزلة	المشقة	الفرقة	الضيق	المشقة

حدائق الغنم الساج

[illegible]

١٦
 وهي خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب
 من المتصل والمطبوع عنه ما كانت
 الشركة
 في جزء
 تام من
 المقدمتين
 وينعقد الاشكال
 الا ربعه فيكون
 ان كان تاليا الصغر
 مقدما في الكبير فهو
 الشكل الاول وان كان
 تاليا فيهما فهو الشكل الثاني
 وان كان مقدما فيهما فهو
 الشكل الثالث وان كان مقفلا
 في الصغر تاليا في الكبير فهو
 الشكل الرابع وشرائط الانتاج
 بعد الضروب والنتيجة في الكيفية
 والكمية في كل شكل كما في العمليات من
 غير فرق مثال لضرب الاول من الشكل
 الاول كلما كان آ ب فج د وكلما كان ج د
 فه ز ينتج كلما كان آ ب فه ز
 من

قال الفصل الثالث في الافترايات الكاشفة من الشرطيات **اقول** ليس مراد من قياس الشرط
 هو المركب من الشرطيات بل ما لا يتركب من الحملات المحضة سواء تركب من الشرطيات
 المحضة او من الشرطيات والحملات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلين او منفصلين
 او من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من
 متصلين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بكامله او التالي بكامله
 واما في جزء غير تام منهما اي جزء من المقدم والتالي واما في جزء تام من احدهما غير تام
 من الآخر فهذه ثلثة اقسام لكن القريب بالبلع منها الاول هو الذي يكون الشركة فيهما في
 جزء تام من المقدمتين وينعقد فيهما الاشكال الا ربعه لان الاوسط وهو المستر في كليهما
 ان كان تاليا في الصغر مقدما في الكبير فهو والشكل الاول كقولنا كلما كان آ ب فج د و
 كلما كان ج د فه ز كلما كان آ ب فه ز وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما
 كان آ ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د فليس البتة اذا كان آ ب فه ز وان كان مقدما
 فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج د فآ ب وكلما كان ج د فه ز فقد يكون اذا
 كان آ ب فه ز وان كان مقدما في الصغر تاليا في الكبير فهو الشكل الرابع كقولنا كلما
 كان ج د فقد يكون اذا كان آ ب فه ز وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الحملات من
 غير فرق حتى يشترط في الاول ان يجاب له صغر وكثرة الكبير وفي الثاني اختلاف مقدمتين
 بالكيف وكثرة الكبير الى غير ذلك وقد كان عند ضروريه الا في الشكل الرابع فان ضروريه
 بهما خمسة لان انتاج الضروب لثلاثة الاختيرة بحسب تركب التاليتة وهو غير معبر

الشرطيات

الشرطيات وكان حال النتيجة في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضرب الاول من الشكل
 الاول موجبة كايته ومن الشكل الثاني سالبة كايته على هذا القياس **قال** القسم الثاني ما
 ما يتركب من المقصود **اقول** القسم الثاني من الافتراضات الشرطية ما يتركب من
 منفصلتين وهو ايضا ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة بينهما اما في جزء غير تام منهما او في
 جزء تام من احد بهما غير تام من الآخر الا ان المطبوع من هذه الاقسام ما يكون الشركة
 في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه ايجابا لمقدمتين وكايته احد بهما واصل
 منع الخلو عليهما كما قولنا دائما وكل آباء وكل ح د ودائما اما كل دة او كل د ز ينتج دائما
 اما كل آباء وكل ح دة او كل د ز لا منساع خلو الواقع عن مقدمة التاليف وهما كل ح د
 وكل دة وعن احد الجزئين الاخرين اي كل آباء وكل د ز فانه لما كانت مقدمتان
 مانعتي الخلو وجبلان يكون احدهما طرفي كل واحدة منهما واقعا في الواقع من المفصلة

الاول اما الطرفين الغير المشارك او الطرفين المشارك فان كان الطرفين الغير المشارك
 فهو احدا جزاء النتيجة وان كان الطرفين المشارك فالواقع مع من المفصلة الثانية
 اما الطرفين المشارك فيجتمع الطرفين المشاركان على الصفة فينتج التاليف وهو
 الجزء الاخر من النتيجة او الطرفين الغير المشارك وهو الجزء الثالث منهما فالواقع لا يخلو
 عن نتيجة التاليف عن الطرفين الغير المشاركين وينعقد الاشكال لاربعة في هذا
 القسم ايضا بحسب الطرفين المشاركين ويعتبر فيما ان يكونا على شرائط الانتاج المعبرين
 بين الحملتين **قال** القسم الثالث ما يتركب من الحملتين **اقول** القسم الثالث من

17
 ب او كل ح د دائما
 ح د اما كل دة او كل د ز ينتج اما
 كل آباء او كل ح دة او كل د ز لا منساع
 خلق
 المانع
 عن مقدمات
 التاليف
 احد الاخيرين
 وينعقد الاشكال
 الاربعه بالشرائط
 المعبرين بين الحملتين
 معتبره بهما بين المنساع
 دكين مقرر

مع تالي المتصلة وينتج متصلة مقدماتها
 مقدم المتصلة وتاليها ينتج التاليفين
 التاليف والحملتين كقولنا كلما كان آباء فكل ح د
 وكل دة ينتج كلما كان آباء فكل ح د
 وينعقد الاشكال لاربعة بالشرائط
 المعبره بين الحملتين معتبره
 ههنا بين التاليف
 الحملتين مقرر

فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى و
المتصلة موجبة كج مثال الاول كهولنا

كلما

كان

بفتح ذر

لانما اماح د

وة ومانعة الجمع

ينبع لانما اوتد

يكون اماك يكون

آب اوة ومانعة الجمع

لاستلزام امتناع الا

جماع مع اللازم لانما اوتد

الجملة امتناع مع الملزوم

لانما اوتد في الجملة ومانعة الخلو

ينبع تد يكون انما لم يكن آب نة

ولا استلزام بقبض الوسط للطرفين

استلزاما كلنا واستلزام ذلك

المظم من الثالث مثال الثاني كلما كان

آب فكل ح د و لانما اماك دة او كل د ز

مانعة الخلو ينبع كلما كان آب فاما كل ح ه

او د ز والاستقصاء في هذه الاقسام الى

الوسائل التي في فن المنطق

صن

لا بد من صد احد اجزاء الانفصال الحملات صادقة في نفس الامر فاتي جزء نفرض صد
من اجزاء المنفصلة بحيث مع ما يشاركه من الحملات وينبع النتيجة المطلوبة وانما اذا
كانت نتايج التاليفات مختلفة فليكن المنفصلة مانعة الخلو كهولنا كل ح اما ب
واما د و اما ه وكل ب ج وكل ط وكل ز ينبع كل ح اما ج و اما ز لما قر من وجوب
صد احد اجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحملات والثاني ان يكون الحملات اقل من
اجزاء الانفصال لنفرض الجملة واحدة والمنفصلة ذات جزئين ومانعة الخلو ومشاركة
الجملة مع احدهما كقولنا اما كل ا ط او كل ج ب وكل د ينبع اما كل ا ط وكل ج د
لان المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب صد احد جزئيهما فالواقع منهما اما الجزء
الغير المشارك وهو احد جزئي النتيجة او الجزء المشارك فيصدق مع الجملة وهما مقدمات
التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء الاخير من النتيجة فالواقع لا يخلو عن جزئيهما
قال القسم الخامس ما يتركب من المتصلة **اقول** اخرى اقسام الاقترايات الشرطية ما
يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزئ تام منهما او في جزء غير تام
من احدهما غير تام من الاخر فهذه اقسام ثلثة اقتصر المضم على القسمين الاولين
وكل منهما ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيها اما ان يكون ضمرا او كبرى كقولنا المطبوع
منهما ما يكون المتصلة ضمرا والمنفصلة موجبة كج اما الاول هو ما يكون الشركة
جزئ تام من المقدماتين فالمنفصلة اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة
الجمع كقولنا كلما كان آب فح د و لانما اوتد يكون اما ج د اوة ومانعة الجمع ينبع

دائما وقد يكون اما آ ب اوة ثلاث ج د لازم لآ ب وة ز ممنوع الاجتماع مع ج د كلياً او
 جزئياً فيكون ز ممنوع الاجتماع مع آ ب كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً وفي الجملة
 يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم دائماً وفي الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور
 والمنفصلة مانعة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن آ ب فة ذلك نقيض الاوسط وهو نقيض
 ج د يستلزم طرفي النتيجة اعني نقيض آ ب وعينه واما انه يستلزم نقيض آ ب فانه
 نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم واما انه يستلزم عينه فانه ممنوع الخلو بين ج د و
 ه و كل امرين بينهما مانع الخلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عينه الاخر على ما مر في كلام
 الشرطيات فاذا استلزم نقيض الاوسط الطرفين انتج من الشكل الثالث نقيض
 آ ب تدل على عينه و ه والمطم واما في الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام
 من المقدماتين وليكن المنفصلة مانعة الخلو فكقولنا كلما كان آ ب ف ج د واما اما
 ك ل ه ا و قد ينتج كلما كان آ ب فاما كل ج ه ا و قد لانه كلما يفرض آ ب كان ج د والواقع
 ح من المنفصلة اما ك ل ه ا و قد فان كان د ه فالواقع على تقدير آ ب كل ج د وكل ه
 وهما يستلزم ما كل ج ه وان كان د ه فعلى تقدير آ ب يكون الواقع ا ما كل ج ه ا و قد وهو
 المطلوب هذا كلام اجمالى في الافتراضات الشرطية واما بيان تفصيلها فهو مما لا يليق
 بالمختصر **قال الفصل الرابع في القياس الاستثنائي** **اقول** قد مر ان القياس الاستثنائي
 ما يكون النتيجة او نقيضها مذكوراً في الفعل فالمدكور فيه من النتيجة او نقيضها اما
 مقدم من مقدماته وهو محال ولا يلزم اثبات الشيء بنفسه او بنقيضه او جزء من مقدمه

وهو المركب
 من مقدمتين احدهما
 شرطية والاخرى وضع احد
 جوئها او نقيض يلزم وضع الآخر او نقيض
 ويجب ان يحاط بشرطية كل منهما المنفصلة وكلينهما
 او كليهما الوضع والواقع ان يكون وقت الاتصال و
 الانفصال هو عين وقت الوضع
 او الواقع عند متق

والمقدمة التي هي جزئها فبشرطية يكون شرطية فالقياس الاستثنائي يكون مركباً من
 مقدمتين احدهما شرطية والاخرى ضمنية اي اثبات لا حد جزئياً او دفعياً بقية
 يلزم وضع الجزأين الاخرين فبشرطية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
 طالعة ينتج النهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالعة
 كقولنا دائماً ان يكون هذا العبد زوجاً او فرداً لكن هذا العبد زوج ينتج انه ليس
 بفرد لكنه ليس زوج ينتج انه فرد ففي المنصدة ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع وفي
 المنفصلة ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في نتاج هذا القياس شرابط احدهما
 ان تكون الشرطية موجبة فاثباتها لو كانت سالبة لم ينتج شيئاً الا الوضع ولا الرفع فان
 معنى الشرطية السالبة سالب للزوم او العناد ولا ظالم يكن بايت اميرت لزوم او عناد لم
 يلزم من وجوب احدهما او عدمه وجود الاخر او عدمه فاثباتها ان تكون الشرطية لزومية
 ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لان العلم بصحة الاتفاقية وكذبها
 موقوف على العلم بصحة احد طرفيها او كذبه فلو استفيد العلم بصحة احد الطرفين
 او بكذبه من الاتفاقية يلزم الدقة فاثباتها احد الطرفين وهو ما كلية الشرطية او كلية
 الاستثناء اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى الامرنا حق ان يكون للزوم او لعناد
 على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او
 نفيه ثبوت الاخر او انتفائه اللهم الا ان كان وقت الاتصال والانفصال ووضعها هو
 بعينه وقت الاستثناء ووضعها فانه ينتج القياس ح ضرورية كقولنا ان قدم زيد في

وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الزوم ايضادون العكس في شئ منهما اى لا ينتج استثناء
 عين التالى عين المقدم ولا استثناء بفيض المقدم بفيض التالى لجواز ان يكون التالى
 اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللازم
 وان كانت منفصلة فان كانت حقيقة انتج استثناء عين اى جزء كان بفيض الاخر امتناع
 الجمع بينهما واستثناء بفيض اى جزء كان عين الاخر امتناع التخلو بينهما فيكون لها اربع
 نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء التفيض كقولنا اما ان
 يكون هذا العدد زوجا او فرديا لكنه زوج فهو ليس بفردي لكنه فردي فهو ليس بزوج لكنه ليس
 بزوج فهو فردي لكنه ليس بفردي فهو زوج وان كانت مانعة الجمع انتج القسم الاول فقط اى
 استثناء عين اى جزء كان بفيض الاخر امتناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء بفيض شئ
 من جزئيهما عين الاخر لجواز ارتفاعهما فيكون لها ايضا بنتجتان بحسب استثناء العين
 كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر فهو ليس بشجر
 ان كانت مانعة التخلو انتج القسم الثاني فقط اى استثناء بفيض اى عين الاخر امتناع
 ارتفاعهما ولا ينتج استثناء عين شئ من جزئيهما بفيض الاخر امتناع اجتماعهما فيكون لها
 ايضا بنتجتان بحسب استثناء التفيض كقولنا اما ان يكون هذا الشئ الاشجار ولا حجرا لكنه
 شجر فهو لا حجرا لكنه حجر فهو لا شجرا ولا حجرا لكنه
الفصل الخامس في لواحق القياس
 المركب قياس مركب من مقدمتين متباينتين متباينة وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة
 الاخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطر وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب

المركب وهو تركيب مقدمتين متباينتين متباينة
 ينتج منها ومن مقدمتها اخرى بنتجتا اخرى
 وهلم جرا الى ان يحصل المطر وهو اما
 الشايع كقولنا كل ح ت وكل ت د فكل
 ح د ثم كل ح آ وكل آ د فكل ح آ
 ثم كل ح آ وكل آ د فكل ح آ
 واما مفضول النتائج
 كقولنا كل ح ت
 وكل ت د
 وكل آ د فكل ح آ
 وكل آ د فكل ح آ

اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقر أو يكون حكمه مخالفا لما استقر كالتمساح مثلا
 ذلك تماثل **قال** الرابع التمثيل هو اثبات حكم واحد **أقول** التمثيل اثبات حكم
 واحد في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والجزء
 الأول فرع والثاني أصل والمشارك علة وجامعا كما يقال العالم مؤلف فهو حادث
 كالبيت يعني البيت حادث لأنه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثا
 واثبتوا عليه المشترك بوجهين أحدهما الدردان وهو أن قرآن الشيء بغيره وجودا
 وعدمًا كما يقال الحدوث لا أثر مع التأليف وجودا وعدمًا أما وجوده ففي البيت وأما
 عدمه ففي الواجب تعالى والدردان أن تكون المدار علة للدائر فيكون التأليف علة للحدوث
 وثانيهما السبر والتقسيم وهو إيراد فرضين الأول بطل بعضهما التبيين البنا للعلية
 كما نقول علة الحدوث في البيت ما التأليف والأركان والثاني باطل بالتخلف لأن
 صفات الواجب ممكنة وليست بمحاذرة فقيس الأول في الوجهان فيجب أن
 الدردان فلأن الجزء الأخير من العلة القائمة بالشرط المساك مدار للمعلول بالشرط
 مع أنه ليس بعلة وأما السبر والتقسيم فلأن حصر العلة في الأوصاف المذكورة ممنوع
 لأن التقسيم ليس مرددا بين النقيضين والاثبات بجواز أن تكون العلة غير مذكورة
 تتم مع تسليم صحة الحصر لا نسلم أن المشترك إذا كان علة فلا أصل يلزم أن
 يكون علة في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الأصل شرطًا للعلية أو خصوصية
 الفرع مانعة عنها **قال** ولما الخاتمة بقية بجنان الأول في مواد

في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى مشترك
 بينهما
 كقولهم
 العالم مؤلف
 فهو حادث
 كالبيت واثبتوا
 عليه معنى المشترك
 بالدردان وبالتقسيم
 غير المرددة بين النقيضين
 الاثبات كقولهم علة
 الحدوث أما التأليف وكذا
 وكذا والأخران بالاطلاق بالتخلف
 فقيس الأول وهو ضعيف أما
 الدردان فلأن الجزء الأخير من العلة
 وسائر الشرط المساوية مدار مع
 إنما ليست بعلة وأما التقسيم فالحصر
 ممنوع لجواز علة غير المذكورة وبقدرة
 التسليم عليه المشترك في المقيس عليه
 لا يلزم عليه المقيس لجواز أن يكون
 خصوصية المقيس عليه شرطًا للعلية
 أو خصوصية المقيس مانعة
 عنها متى

وهي
 يقينيات
 وهي يقينيات اما
 اليقينيات فستأوليات
 وهي لقضايا القصور طرورها
 كانت في الحزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل
 اعظم
 من الجزء
 ومناهجها
 وهي قضايا
 يحكم بها بقوى
 ظاهرة ارباطية
 كالحكم بان الشمس
 مضيئة وان لنا خونا
 وغضبا ومجربات وهي
 قضايا يحكم بها بمشاهدة
 منكره مفيد اليقين كالحكم
 بان شرب السم قاتل موجب
 للاسهال وحد شيئا وهي قضايا
 يحكم بها بحس قوتي من النفس مفيد
 للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من
 الشمس والحس هو سرعة الانتقال من
 المسار الى المطالب ومتواترات وهي قضايا
 يحكم بها الكثرة الشهادات بعد العلم بعدم
 امتناعها ولا من النواطي عليها كالحكم بوجوب
 الملكة ولا يخص مبلغ الشهادات في عدد بل
 اليقين هو القاضى بحال العدد العلم
 الحاصل من التجربة والحس و
 التواتر ليس بحجة على الغير
 قضايا قياساتنا معها
 وهي التي يحكم
 بها بوطنة
 لا تعيب عن الذهن عند حصول حدودها
 كالحكم بان الاربعه زوج لانفسها مما عمتها
 وبين من

الاقضية قول كما يجب على المنطقي النظر في صور الاقضية كذلك يجب عليه النظر في
 موالاتها الكثرة حتى يمكن الاحتراز عن الخطاء في تفكر من جهتي الصورة والمادة و
 موالات الاقضية اما يقينية او غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بانته كذا مع اعتقاد
 بانته لا يمكن ان يكون كذا اعتقاد مطابقا لنفس الامر غير ممكن الزوال فيما يقيد الاول
 يخرج الضيق وبالثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المقلد اما اليقينيات فصورها
 وهي مبادئ الاول في الاكتساب ونظريات ما الضروية فست لان الحاكم بصدق
 القضايا اليقينية اما العقل والحس والمركب منهما لا يختصا بالمدرسة في الحس و
 العقل فان كان الحاكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل بمجرد تصور الطرفين او بواسطة
 فان كان الحكم بمجرد تصورهما سميت تلك لقضايا اوليات كقولنا الكل اعظم من
 الجزء وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد ان لا تعيب تلك
 بواسطة عن الذهن عند تصورهما والام يكن تلك لقضايا مبادئ اول وبسبب قياسا
 قياساتنا معها كقولنا الاربعه زوج فان من تصور الاربعه والزوج تصور الانفسا
 بمساويين في الحكم بترتيب ذهننا الاربعه منقسمة بمساويين وكل منقسمة بمساويين
 فهو زوج في قضيتنا قياسا معها في الذهن وان كان الحاكم هو الحس في المشاهدة فان
 كان من الحواس الظاهرة سميت حسيا كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس
 الباطنة سميت وجدانيا كالحكم بان لنا خونا وغضبا وان كان مركبا من الحس و
 العقل فالحس اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهو المتواترات



فصلا بإحكام العقل بما بواسطة السماع من جمع كثير أحوال لعقل توأطهم على الكذب كالحكم
 بوجود الملكة والبغداد ومبلغ الشهادات غير منحصرة في عدد بل الحاكم بكال العدد
 حصول اليقين ومن الناس من عيّن عدد المنواتين وليس بشئ وإنما كان غير حسن السمع
 فاما ان يحتاج العقل في الجرم الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى ولا يحتاج فان احتاج في
 المجربات كالحكم بان شرب السم يمتلئ به لا سطر مشاهدات متكررة فان لم ينجح الى
 تكرار المشاهدات في الحدس كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لا خلاقا لشكله
 النورية بحسب اختلاف وضاعف من الشمس قريبا وبعدا والحدس هو سرعة الانتقال
 من المبدأ الى المطالب يقابل الفكر فانه حركة الذهن نحو المبدأ ورجوعه عنها الى
 المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه اصدالا انتقال فيه ليس
 بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود وحقيقته ان يسبح المبدأ
 المترتبة للذهن فيحصل المطر دينر والمجربات والحدس يتألف من حجة على الغير لجواز ان
 يحصل له الحدس والبرهنة المقيدان للعلم بهما **قال** والقياس المؤلف من هذه الستة
اقول في عبارة مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت
 ابتداء وهي الضرورية بالستة او بواسطة وهي المنطريات والحدس الأوسط فيه لا بد ان يكون
 علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في
 الخارج ايضا فهو برهان فني لانه يعطي اليقين في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن
 الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم فهذا محموم فتعفن الاخلط كما ان علة لثبوت

تولدت
 عبارة
 مساهلة
 في العبارة
 موافقة للمعنى
 فان السطر من
 الاوصاف العارضة
 للمحركة لا يوصف بها
 غيرا وقد صرح بانها لا
 حركة في حدس فلا يكون
 بينهما سرعة في حدس كقولنا
 في حدس ان الافعال دفاعة
 والامر يتبع سيرة سيرة

يبنى برهانا وهو اما الحق وهو الله يكون
 الحدس الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن و
 الخارج كقولنا هذا متعفن الاخلط وكل
 متعفن الاخلط محموم فهذا محموم واما
 الحق وهو الله يكون الحدس الأوسط
 فيه علة للنسبة في الذهن
 فقط كقولنا هذا محموم
 وكل محموم متعفن
 الاخلط
 فهذا
 متعفن الاخلط متعفن

الخصال حسن و كسفت البنية من قوم و من خا الصفا
 كاذبا و لكل فرع من فروعها و ما يكون
 اهل صناعه ايضا الجسها
 قضايات و هي
 شام من الحكم فبين عليها الكلام
 ١٩١

هذا هو المسمى المقبول، مسائل أصول الفقه
 والقياس المؤلف من هذين النوعين يسمى
 جدلاً
 والغرض
 منها إقناع
 القاصدين
 بذلك البرهان
 والزام الخصم
 مقولات وهي قضايا
 يؤخذ من معتقديه
 أقوالاً مرسوماً والمردود
 عقله دين كالمأخوذات
 من أهل العلم والزمه مطلقاً
 وهي قضايا يحكم بها اتباعاً
 للنظم كقولنا فلا يطوب بالليل
 وهو سارق والقياس المؤلف من
 هذين يسمى خطاباً والغرض منه
 ترغيباً لتأمر بما ينفعه من تفيد
 الأخلاق وأمر الدين ونحو ذلك وهي قضايا
 إذا ائدت على النفس أثرت فيهما تأييراً
 عجيباً من قبضه بيسط كقولهم الخمر باقية
 سبالة والغسل فهو علة والقياس المؤلف
 منهما يسمى شاعلاً والغرض منه إفعال النفس
 بالترغيب والتفكير وتردعه بالوزر
 الطيب ودفعيات وهي قضايا
 كاذبة يحكم بها الوهم في أمور
 غير محسوسة كقولنا
 كل ما عود فهو
 مشأنا لير

العالم قضاء لا يتناهى بل هو لا دفع العقل ونسرك
لكانت من الأوليات وعرف كذب الوهم
بموافقة العقل في مقدمات القياس لنقص
حملة وانكاره عند الوصول إلى النتيجة والقياس
الموافق فيها يسمى سفسطة والفرض منه فحاش

الحجى في الذهن كذلك علة لثبوت الحجى في الخارج وان لم يكن كذلك بالايكون علة
للتبعية الا في الذهن فهو برهان الى ان يفيد ان تبعية التبعية في الخارج ولو لم يتبين
كقولنا هذا محمول وكل محمول متعفن الاخلط فهذا متعفن الاخلط فالحجى وان كانت
علة لثبوت تعفن الاخلط في الذهن الا انها ليست علة في الخارج بل الامر بالعكس
قال واقول غير اليقينية فسمعة مشهورة وهي قضايا يحكم بها **اقول** من غير اليقينية
المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وبعضهم وسبب شهرتها بينهم
اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم فبيح واما ما في طباعهم
من الرقة كقولهم مراعاة الضعفاء محمود واما ما بينهم من الحمية كقولنا كشف العورة
مذموم واما انفعالهم من عاداتهم كبيع الحيوانا عند اهل الهند وعدم قبح
عند غيرهم او من شرايع الاديان كالامور العقلية الشرعية وغيرها واما يبلغ الشهرة
بحيث يلبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان الوضو نفسه خالصة عن جميع الا
المغايرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة
بخلاف الاوليات وكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وادبهم وكل اهل الصناعة
ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم ومنها المستأمة وهي قضايا يسلّم من الخصم ويبنى
عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة وبين اهل العلم كتسليم الفقهاء
مسائل اصول الفقه كاستدلال الفقيه على وجوب الزكاة في الحلّي بالافقة لقوله عليه السلام
في الحلّي زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد لا نؤمن ان حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم اصول

الفقر

「

الفقر فلا بد ان نأخذ بهما مسلما والقياس المؤلف من المشهورات والمسلّمات يستحق جدلا
والغرض منه الزام الخصم لا قناع من هو قاصر عن ادراك مقدّمات البديان ومنها
المقبولات وهي قضايا يؤخذ ممن يعتقد في افعالهم سيما من المجرّات والكروانات
كالانبياء والاُفلياء واما الاختصاص بمزيد عقل دين كاهل العلم والرفقده وهي ناقصة
في تعظيم امر الله والشفقة على خلق الله ومنها المظنونات وهي قضايا يحكم بها حكما راجحا
مع تجاوز نقيضه كقولنا فلان بطوف بالليل فهو سارق والقياس المركب من المقبولات
والمظنونات يستحق خطابة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور ومعاشهم
ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها المجنّات وهي قضايا يجنب بها فتاثر النفس
منها بقضاء سببا فيستنفروا وترغب كما اذا قيل الخمر باقية سيالة انبسطت النفس
وترغبت في شرها واذا قيل العمل مرموقا انقبضت النفس وتفرقت عن القيان
المؤلف منها يستحق شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وبين ذلك
ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف او بنشد بصوت طيب كما فعل الشعراء و
المغنى ومنها الوهيّات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة وانما
قيدها بالامور غير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذبة كما اذا حكم بحسن
الحسناء وبيع الشهواء وذلك لان الوهم فوق جسمانية الانسان بما يدركه الجزئيات
المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكمت على المحسوسات كان حكما صحيحا
ان حكم على غير المحسوسات باحكامها كان كاذبا كما الحكم بان كل موجود مشار اليه

بأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلاف شرط
معتبر بحسب الكمية والكيفية والجمعة أو

مادته

بأن يكون

المقدم

شيئا واحدا

لكونه اللفاظ

منزادة كقولنا

كل إنسان بشر وكل

بشر ضحكك نكل إنسانا

ضحكك كاذبة شبيهة

بالصادقة من جهة اللفظ

كقولنا الصورة الفرس المنقوشة

شتر على الخائط هذا فرس وكل

فرس صتهال لينتج ان تلك الصورة

صتهالة او من جهة المعنى كعدم

مراعاة وجود الموضوع في الموجبة

كقولنا كل إنسان فرس فهو إنسان

وكل إنسان فرس فهو فرس لينتج بعض

الإنسان فرس ووضع الطبيعة مقام الكمية

كقولنا كل إنسان حيوان والحيوان جنس

لينتج ان الإنسان جنس لا هذا الامور

الذ هيته مكان العينية وبالعكس

فعلبك بمراعاة كل ذلك

للا تفرغ في الغلط والمستعمل

للمغالطة سوفسطائية

ان قابل بها

الحكم

وشاغبى ان قابل بها الجدل في متن

وبان وراء العالم فضاء لا يتناهى ولأن الوهم والحس سبقا الى النفس فهي منجذبة اليهما
منتجة لهما حقان احكام الوهميات ربما لم يتميز عندهما من الاقليات ولولا دفع
العقل والشرائع تكذيبهما احكام الوهم بقوى التباسها بالاقليات وان لم يكن يرتفع
اصلا وتما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم بها
كما يحكم الوهم بالخوف عن الموت مع انه موافق للعقل في ان الميت جماد والجدار لا يجازي
منه المنيخ لقولنا الميت لا يخاف عنه فاذا وصل الوهم والعقل الى النتيجة نكص الوهم و
انكروها والقياس المركب منها يستفي سفسطة والغرض منه تغليب الخصم واسكاته و
اعظم فائدة ما عرفتها للاحتراز عنها **قال** والمغالطة قياس يفيد صورته **اقول**
المغالطة قياس فاسدا ما من جهة الصورة او من جهة المادة اما من جهة الصورة
فبان لا يكون على الهيئة المنتجة لاختلاف الشرط بحسب الكمية والكيفية والجمعة كما
اذا كانت كبرى الشكل الاقل جزئية او صفراء سالترا وممكنة واما من جهة المادة
فبان يكون المطلوب بعض مقدما شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب كقولنا
كل إنسان بشر وكل بشر ضحكك نكل إنسان ضحكك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة
شبيهة بالصادقة او شبيهة بالكاذب بالصادق اما من حيث الصورة او من حيث
المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انه فرس وكل
فرس صتهال لينتج ان تلك الصورة صتهالة واما من حيث المعنى فعدم رعاية وجود
الموضوع في الموجبة كقولنا كل إنسان فرس فهو إنسان وكل إنسان فرس فهو فرس

ينتج



ينتج ان بعض الانساق في الغلط في موضوع المقدمات ليس بوجود في ان ليس شي
 موجود بصدق عليه ان انسان وفي موضوع القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا
 الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج ان الانسان جنس وربما يغير العبارة ويقال
 الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للشيء ثابت لذلك
 الشيء فيكون الجنس ثابت للانسان وجبر الغلط ان الكبرى ليست كلية وكما خذ
 الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فلحدوث والحدوث
 له حدوث وكما خذ الخارجيات مقام الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل
 موجود في الذهن قائم بالذهن عرضي لينتج ان الجوهر عرضي فلا بد من مراعاة جميع
 ذلك لتلايق الغلط وفي خذ وضع الطبيعة مقام الكلية من باب فساد المارة نظرا
 لان الفساد فيه ليس الا اختلافا شرط الانتاج الذي هو الكلية ومن يستعمل الفا
 ان قابلها الحكيم فهو سوطي وان قابلها الجدلي فهو شاغبي **قال**
 البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها ومبارك وهي حذر الموضوعات
 واجزائها واعراضها **الذاتية** **اقول** اجزاء العلوم ثلثة موضوعات ومبارك ومسايل
 اما الموضوع فقد عرفته في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد الحسابي اما
 امور متعددة ولا بد من اشتراكها في امر لا يحظر في سائر مباحث العلم كموضوعات
 هذا الفن فانها مشتركة في الاتصال الى مطلوب ومجهول والا بما ان يكون العلم
 المنفرد علم واحد واما المبادي فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما

مستقيم وان نعمل اي بعد وعلى كل نقطة
 شيئا لا ترة والمقدمات البينة بنفسها
 كقولنا
 المقادير
 المساوية
 المقدار واحد
 متساوية ومسا
 وهي القضايا التي
 بطلب نسبتة محمولتها
 الى موضوعاتها في ذلك
 العلم وهو قد يكون منوع
 العلم كقولنا موضوعات كل
 مقدار اما مساوية للاخر او
 مباينة له وقد يكون هو مع عرض
 ثاني كقولنا كل مقدار وسط في
 النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
 وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تقصيره
 وقد يكون نوعه مع عرض ثاني كقولنا كل
 خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان
 او متساويتان لهما وقد يكون عرضا ذاتيا
 كقولنا كل ضلع فان زواياه مثلثا ثلثين
 واما المحمولاتها فاجرة عن موضوعاتها
 لا متناع ان يكون جزء الشيء
 مطاوعة بنوتر وليكن
 هذا خال الكلام في
 هذه الرسالة
 من

تصورات ولما قصد بقات اما التصورات فهي حدود للموضوعات واجزائها و
جزئياتها واعرضها الذاتية وما التصديقات فاما ببنية بنفسها او بسمي علومها
متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية وما غير
بنية بنفسها فان اذ عن المنعالم بما يحسن ظن سميت اصولا لموضوعه كقولنا لانا
ان فصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكار والشك سميت
مصادقات كقولنا لانا ان نعمل باي بعد وعلى كل نقطة شيئا رائة وفي كون الموضوع
جزء من العلم على حدة نظر لا نرا ان اريد به التعديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء
العلم لعدم توقف العلم عليه بل هي من مقدمات الشرح بغير علمها فان اريد
به تصور الموضوع فهو من المبادي وليس جزء اخر بالاستقلال واما المسائل فهو
المطالب التي برهن عليها في ذلك العلم ان كانت كسبيرة واما موضوعات و
محمولات اما موضوعات ما فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك
للأجزاء او مباين والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع عرض
ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو منقطع ما يجيب به الطرفان فالمقدار
موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي وقد يكون
عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثلثا ثنتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار
وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاوية
قاعدته متساوية فان هذه موضوعات المسائل وبالجملة هي اقسام موضوعات العلم

جزئياتها

وجزئياتها واعراضها الذاتية واقما محمولاتها فهي لا غرض من الذاتية لموضوع العلم
فلا بد ان يكون خارجا عن موضوعها وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في
النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه
فانه نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل
خط قام على خط فان زاويتي الخط قائمتان او متساويتان لهما فالخط نوع من
المقدار لا امتناع ان يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان لانه الاجزاء بين النبوت
للشيء وليكن هذا اخر ما اردنا ابراده في هذه الافاق قد تفر هذا الكتاب
المسمى بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسائل الستة عشر بمباشرة

افتخار الحاج والمعتبر من حاجي برهمن آقا احمد المرحوم البشير

وبتحرير العبد المذنب عبد الرحيم بن محمد

المرحوم غفر الله لهما ولوالديهما بحق النبي

والهما الطيبين الطاهرين صلوات

الله عليهم اجمعين في ثانی

شهر رجب الحرام

سنة







